



PROVISIONAL  
A/37/PV.106  
5 January 1983  
ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة بعد المائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك  
يوم الأربعاء، ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢، الساعة ١٥/٠٠

(عنفاري)	السيد هولاي	: الرئيس
(فولتا العليا)	السيد زيد ومبا (نائب الرئيس)	: ثم
(نيكاراغوا)	السيد كاندا (نائب الرئيس)	: ثم

— مسألة ناميبيا: [٣٢] (تابع)

- (أ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا  
(ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة  
(ج) تقرير الأمين العام  
(د) تقرير اللجنة الرابعة  
(هـ) مشاريع قرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,  
room A-3550, 866 United Nations Plaza

من المحضر.

82-63631/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥البند ٣٢ من جدول الأعمال (تابع)سألة ناميبيا

- ( أ ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ( A/37/24 ) ؛  
 ( ب ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة  
 ( A/37/23 (Part IV) ؛ و A/AC.109/699 و 702 و 704 ) ؛  
 ( ج ) تقرير الأمين العام ( A/37/203/Rev.1 و A/37/203/Add.1-4 ) ؛  
 ( د ) تقرير اللجنة الرابعة ( A/37/619 ) ؛  
 ( هـ ) مشاريع قرارات ( A/37/24 (Part II) ) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتكمم الأول بعد ظهر اليوم . أود أن أبلغ الجمعية بأن ممثل بيرو قد طلب أيضا الاشتراك في المناقشة حول هذا البند . ولقد اغلقت قائمة المتكلمين في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الاثنين ١٣ كانون الاول / ديسمبر . الا انه اذا لم يكن لدى الجمعية أى اعتراض على ادراج بيرو في قائمة المتكلمين فسوف يدرج اسم بيرو في قائمة المتكلمين .  
تقرر ذلك .

السيدة اوسود (ليبريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المناقشة الدائمة حول سألة ناميبيا ، تحيط بها شكوك سياسية متزايدة ، وتجري مرة أخرى في وقت نجد فيه الجوالدولي مليئا بالريب والمخاوف والتوتر والقلق . ومع ذلك ، فان الشك الذى قد يخامر هذه الهيئة - وينبغي أن يخامرها في ظل الظروف والاحداث القائمة بشأن تقرير المصير والاستقلال لناميبيا ، لا ينبغي ان يؤدى الى أى شك خلال هذه الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة في أمر تعميمها على أن تتخذ على نحو عاجل عملا عاجلا منسقا ضد النظام العنصرى غير الشرعي في جنوب افريقيا . ولكن بينما يدعو وفد بلادى دائما الى اتخاذ مثل هذا الاجراء في كل عام فان النتائج التي تحققت حتى الان ، منذ أن انهت الأمم المتحدة انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا في ١٩٦٦ ، كانت

ها مشية تماما . ويبين ذلك ضعفا واضحا وعجزا وعدم تماسك في موقف منظمتنا تجاه  
ناميبيا بسبب عدم توفر بعض العناصر ، وأقصد بينها الشجاعة الأدبية والارادة السياسية للقيام بما  
يتعين عليه لمرالح الناميبين .

فالى متى ستبقى الهجمات تشن دون ضرورة ضد الأمم المتحدة ؟ والى متى سوف يستمر  
تآكل مصداقيتها ؟ والى متى ستستمتع الأمم المتحدة الى تصاعد الخطاب الرنانة - المتسمة بالرياء في  
كثير من الأحيان - مما لا يسفر عن شيء سوى تحطيم آمال الناميبين وتعزيز موقف جنوب افريقيا ؟ هل  
يمكن أن يكون لدى أى وفد حكيم هنا أى وهم في أن جنوب افريقيا على استعداد حقا لأن تتغلب  
على نوجاد عن احتلالها غير الشرعي لناميبيا ، دون أن يكون ذلك على أساس شروطها ؟ أقول لا .  
وفي هذا الصدد ، يبد وأن الأمم المتحدة قد أضاعت فرصا في الماضي لمنح الاستقلال  
لناميبيا ، وقد ترك ذلك انطبعا لدى الرأى العام بأن الأمم المتحدة نفسها تقوم أيضا بتكتيكات  
المتأجيل ، ولكن هذا ليس صحيحا . ان الأمم المتحدة التي انشئت لكي تنقذ الأجيال المقبلة من  
ويلات الحرب ، ولكي تقضي على التخلف وتعزز حق تقرير المصير للشعوب ، وتؤمن حقوق الانسان  
لا يمكن أن تكون شريكا في مؤامرات جنوب افريقيا . ان الخطأ فيما يتعلق بناميبيا يكمن في عجز الأمم  
المتحدة عن أن تكون صلبة ، وفي بطئها في العمل عندما يكون الهدف معروفا وواضحا . ويمكن  
القول بأن هذا ليس خطأ المنظمة حيث أن الآراء المختلفة حول أساليب وطرق تحقيق الاستقلال  
لناميبيا تحرز التوفيق بينها حتى الآن . ولكن النتائج التي لا مهرب منها تتمثل في أن جنوب افريقيا  
لم تدع لأية قرارات لا تتفق مع خططها ونواياها السيئة .

كان وفد بلادى يتوقع ان تكون ناميبيا قد اصبحت في صفوف الدول المستقلة بعد أن تم  
تحقيق استقلال زيمبابوى في ١٩٨٠ ، واشتد تركيز الأمم المتحدة وخاصة الأمين العام للأمم المتحدة  
على مسألة ناميبيا . ويذكر وفد بلادى انه من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) قام موظفو  
الأمانة العامة للأمم المتحدة بعدة زيارات لجنوب افريقيا ولكن نظام بريتوريا واعل اثاره العقبه طسو  
العقبه في طريق ايفان فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال .

ولفترة طويلة ، تركز جانب كبير من المبادلات بين الأمانة العامة وحكومة جنوب افريقيا على ايضاح ما اعتبر جوانب فنية للمنطقة منزوعة السلاح التي تمثل اقتراحا تقدم به الرئيس اغوسينيو نيتو رئيس جمهورية انغولا السابق ، وعندما بدأ ، في النهاية ، أن هذه المسألة قد حسنت ، أشارت جنوب افريقيا مسألة من يسمون بالجماعات السياسية في ناميبيا .

وفي هذا الاطار تذرعت جنوب افريقيا بأنه نظرا لأن الجمعية العامة اعترفت بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية باعتبارها القائد الوحيد والحقيقي لشعب ناميبيا ، فإن الأمم المتحدة تفتقر الى درجة النزاهة المطلوبة للإشراف على اجراء الانتخابات في ناميبيا ، التي سوف تكون " سوابو " واحدة من الأحزاب العديدة المشتركة فيها .

ان وفدي يذكر أيضا بالتحركات التي أجرتها ، خلف الكواليس ، الدول الغربية الخمس ، أعضاء فريق الاتصال التي تابعت الاتصال بجنوب افريقيا . الا أنه لدى قرب اجراء انتخابات الرئاسة في البلد المضيف ، بدأ نظام بريتوريا يبطئ خطاه لينتظر نتيجة تلك الانتخابات . وبمجرد أن عرفت النتيجة وجد فيها ذلك النظام العنصرى وغير الشرعي مدعاة للارتياح فيما يبدو .

وفي أواخر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ ، أصدر الأمين العام تقريرا آخر عن ناميبيا . ولأن هذا التقرير طالب بعقد اجتماع ما قبل التنفيذ في جنيف في كانون الثاني / يناير ١٩٨١ بين (سوابو) وحكومة جنوب افريقيا ، فقد اتخذ بناءً على طلب المجموعة الافريقية مقرر بتأجيل مناقشة الجمعية العامة السنوية بشأن ناميبيا من تشرين الثاني / نوفمبر من ذلك العام الى ما بعد اجتماع كانون الثاني / يناير في جنيف . وقد كان المفهوم هو أنه لو أن اجتماع كانون الثاني / يناير فشل فسي أن يؤدي الى تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، فان دورة استثنائية للجمعية العامة سوف تعقد بغية الضغط من أجل فرض عقوبات الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وذلك بالاقتران مع نظر مجلس الأمن في هذه المسألة .

لقد كان وفدي مقتنعا بأنه لدى فشل اجتماع ما قبل التنفيذ ، فان فرض العقوبات سيكون الوسيلة الوحيدة لا يقاظ ضمير جنوب افريقيا لما تشعر به بقية الانسانية . ان الحالة في ناميبيا وحولها قد تم توصيفها من قبل الجمعية العامة بالفعل ، بل ومجلس الأمن ، باعتبارها تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين وخرقا لهما من قبل جنوب افريقيا .

لماذا اذن نجد بعض الأعضاء الداعمين في مجلس الأمن ه الذين يتحدثون عن الديمقراطية في أسوأ أشكالها ه يستعملون سلاح حق النقض القاتل في ربيع عام (١٩٨١) لاعاقه مجلس الأمن عن فرض عقوبات ضد جنوب افريقيا ؟ . ان الأقلية العنصرية لا يمكن حمايتها من العقوبات وهي أقلية مجردة من القيم الديمقراطية . وحتى الآن ه فان الجمعية العامة لم تتمكن الا من اصدار قرارات تطالب الدول " بأن تتوقف فورا ه منفردة ومجموعة ه عن كل تعامل مع جنوب افريقيا من أجل أن تعزلها تماما في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية " .

ان مثل هذا العمل من جانب الجمعية العامة ه رغم أنه عمل حميد ه سيكون عملا غير فعال ومتسما بالنفاق لو أن تلك الدول الأعضاء ه التي تتعاون مع جنوب افريقيا سرا ه استمرت في ذلك التعاون ه عارفة بأن الأضواء لن تسلط عليها مثلما تسلط على دول أخرى لا تحاول أن تخفي تعاونها مع جنوب افريقيا .

ومع أن وفدي ما برح يشعر بالاحباط ازا ه النتيجة التي ينتهي اليها النظر في مسألة ناميبيا فقد كان لديه شعاع من أمل في أن تحسم هذه المسألة قبل هذا التاريخ . وفي هذا الصدد ه رغب وفدي بالمبادرات الأخرى التي اتخذها ه في حزيران / يونيه وتموز / يوليه من هذا العام ه فريق الاتصال . ودول خط المواجهة ه بالاشتراك مع نيجيريا ه والأمين العام للأمم المتحدة من أجل التنفيذ السريع للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وكانت جميع الشواهد أثناء تقدم هذه المحادثات واختتامها تشير الى توقع أن تؤدي الى نتائج مشرعة . لقد كان فهمنا هو أن القضية الباقية المعلقة تتمثل بالنظام الذي تسير عليه العملية الانتخابية . وكانت حكومتي في انتظار استجابة جنوب افريقيا في صدد هذه القضية ه التي كان المأمول أن تؤدي تسويتها الى بدء وقف اطلاق النار بين (سوابسو) وجنوب افريقيا ه واعتماد مجلس الأمن قرارا يساعد على وضع فريق الأمم المتحدة لفترة الانتقال في ناميبيا قبل كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ .

ولكن ذلك لم يحدث . ان آمال وفدي لم تتحقق . والعطية كلها كانت - كما تبين وفدي - غير مجدية شأنها في ذلك شأن محادثات القرب في عام ١٩٧٩ . وعلى ما نفهم فقد صار مطلوبا من حكومة أنغولا أن تساوم على سيادتها حتى يمكن للناميبيين أن يمارسوا حقوقهم غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . ان هذه الا ذريعة لمزيد من التأخير لاستقلال ناميبيا بربطه

بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا . وهذا الربط غير مقبول على الاطلاق من حكومتى التى ترفض رفضا قاطعا المحاولات المستمرة لاقامة أى ربط أو تواز بين استقلال ناميبيا وأية قضية خارجة عنه .  
ويبدو أن الطريق الى استقلال ناميبيا يزداد وعورة رغم جهودنا المنسقة واعتماد القرارات المتعلقة بمسألة ناميبيا . ولئن كان القادة الأفارقة - بدءا بجناب إفريقيا العظيم الرئيس كوامي نكروما رئيس جمهورية غانا الراحل - قد أعلنوا أن استقلال البلدان الأفريقية لن يكون كاملا حتى تتحرر إفريقيا كلها ، فإن الحقيقة الواقعة هي أن بلدان العالم الثالث لا بد أن تصبح فى موقف يجعل كلمتها مسموعة ، وهذا يتطلب أكثر من مجرد السلطة الأدبية . انه يتطلب أيضا سلطة اقتصادية . وأنا أقول ذلك لأن بعض البلدان قد استخدمت قوتها الاقتصادية ومارست هذه القوة حتى تكون لها فرصة الضغط لتأجيل استقلال الدول : وناميبيا هي الضحية الآن .

وأخيرا ، كما سبق أن ذكرت ، يبدو أن الأمم المتحدة ليست على اتفاق تام فيما يتعلق بطرق ووسائل الحصول على الاستقلال لناميبيا . ومع ذلك ، هناك أمر واحد لا بد أن يكون واضحا : وهو اعتماد مجلس الأمن بالاجماع القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، الذى هو قرار قبله وزير خارجية جنوب إفريقيا فى بيانه الى المجلس فى نيسان / ابريل ١٩٧٨ بشكله النهائى القاطع ، وحظي أيضا بتأييد سوابق . ولا بد أن ينفذ هذا القرار بكامله . اننا لا يمكن أن نتحمل وضع أنفسنا والأمن العام فى موقف حرج بعد ذلك .

ويجب أن نتذكر أن الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة حققت استقلالها بوسائل مختلفة . فبعض الدول حققت استقلاله بوسائل عنيفة والبعض حققه باللسان واثارة الاعجاب ، والبعض بخسب العصابات ، والبعض بالتحدى عن فخر وكبرياء ، والبعض الآخر بالنزاع المسلح . وقد كافح الجميع وعفوا الاستعمار والدخلاء . ان النضال التحررى ، سواء كان عنيفا أو سلميا ، تطلب تعبئة الأمة بكامليها ، وقد كان من دواعي ظهوره أن تلك الصيحة الخالدة : " اعطني الحرية أو الموت " كان لها فى الماضى ، كما لها الآن ، القدرة على تحريك النفس الانسانية . ولا بد أن تستمع الأمم المتحدة الى هذه الصيحة ، وهي تصدر الآن من الناميبيين ، ويجب أن تحافظ على ما تحقق حتى الآن من قوة الدفع فى سبيل تحقيق استقلال ناميبيا .

السيد كاسندرا (سان تومي وبرينسيبي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

تدرس مسألة ناميبيا في هذه الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة التي تعقد في مرحلة عصيبة من تاريخ كفاح تحرير ناميبيا . يأتي ذلك في وقت يشهد مزيدا من التردى في الحالة في ناميبيا وفي المنطقة . لقد تأكد بالوثائق وبالتفصيل انتشار الغطاء في ناميبيا ، كما أثبتتها منظمة سوابو وعدة منظمات قامت وفود منها بزيارة ناميبيا في السنوات الأخيرة . وقد تمكنت جميعها من التأكيد على أن حطة ارهابية وحشية تشن اليوم في ناميبيا . وهناك تقارير أيضا تتحدث عن القتل العمد والتعذيب والاعتداء على الذين يشتبه في تعاطفهم مع منظمة سوابو والاستيلاء على الممتلكات واغتصاب وتدمير محاصيل الفلاحين وما شئتهم .

رغم توافق الآراء الدولي بشأن مسيس الحاجة الى وضع حد لاحتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا تمكّن نظام بريتوريا من تحدى ارادة المجتمع الدولي ، وقد شجعه على هذا التحدى عجز مجلس الأمن عن اعتماد تدابير ملائمة وسريعة بسبب عدم استعداد بعض أعضائه الدائمين العمل بصورة حاسمة .

يرى وفد بلادي أنه توجد ضرورة قصوى للمضي دون أى مزيد من التسوية في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذى يشكل ، مع قرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) ، الأساس الوحيد لتسوية سلمية لمسألة ناميبيا . اننا على علم بالمشاورات التي لاتزال جارية بغية التوصل الى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . لسوء الطالع ، فان هذه المشاورات لم تسفر حتى الآن عن تنفيذ ذلك القرار .

ترفض حكومة سان تومي وبرينسيبي المحاولات الرامية الى اقامة أى ربط أو ارتباط بين استقلال ناميبيا وبين أية مسائل لا صلة لها بالموضوع ، لاسيما انسحاب القوات الكوبية من أنغولا ، وهي مسألة تقع ضمن الولاية المحلية الخالصة لدولة ذات سيادة عضو في الأمم المتحدة . نود أيضا أن نؤكد ، بصورة لا لبس فيها ، أن استمرار هذه المحاولات ليس من شأنه الاعرقله عطية انها الاستعمار في ناميبيا وأن هذه المحاولات تشكل تدخلا في الشؤون الداخلية لجمهورية أنغولا الشعبية .

بشاطر وفد بلادى منظمة سوابو عدم ارتياحها ازا' الحالة الراهنة في المفاوضات المتعلقة بتنفيذ خطة الأمم المتحدة نتيجة لاستمرار جنوب افريقيا العنصرية في عنادها . لهذا ، يؤيد وفد بلادى الاقتراح الأخير الذى قدمته منظمة سوابو الممثل الحقيقي الوحيد لشعب ناميبيا لعقد مؤتمر على غرار مؤتمر جنيف برعاية الأمم المتحدة . تناقش فيه جميع المسائل المعلقة وتحسم جميعها بطريقة شاملة .

بدلا من حل هذه المسألة بصورة سلمية ، يواصل عنصرىو جنوب افريقيا استخدام اقليم ناميبيا كمنطلق لشن برنامج منظم لزعة الاستقرار والغزو والعدوان والاحتلال ضد الدول الافريقية المجاورة . كما يدرك العالم أجمع تمام الادراك ، أنه لا تزال هناك مقاطعتان في انغولا محتلتين من جانب جنوب افريقيا مما يشكل انتهاكا كاملا وتجاهلا للقانون الدولي والقواعد المنظمة للعلاقات بين الدول .

قبل أسبوع فحسب ، قامت القوات العسكرية التابعة لنظام جنوب افريقيا العنصرى بشن غسزو وارتكاب جميع الجرائم بما فيها قتل الأبرياء من النساء والأطفال في دولة ليسوتو الصالمة المجاورة ذات السيادة . انه لا بد من شجب هذه الأعمال .

ينبغي أن نعرب أيضا عن الادانة لمحاولات نظام الأقلية في جنوب افريقيا زعة استقرار حكومة موزامبيق الشقيقة بتدريب وتجهيز مجموعات مسلحة بهدف ارهاب المدنيين وتدمير الهياكل الأساسية بغية اكراه ذلك البلد على التخلي عن تأييده الراسخ للكفاح العادل للشعب الناميبسي والجماهير المضطهدة في جنوب افريقيا .

وفي الختام ، يود وفد بلادى أن يؤكد على مسيس الحاجة الى التوصل الى حل عاجل للمشكلة حتى يمكن للشعب الناميبسي أن يحقق أمانه في ناميبيا حرة مستقلة . تحقيقا لهذا الغرض ، نحث البلدان الغربية الصديقة لجنوب افريقيا أن تناشدها التعاون مع المجتمع الدولي لضمان تنفيذ خطة الأمم المتحدة دون مزيد من التسويف .

ان الكفاح مستمر .



السيد روتيهندا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لفترة ما في غضون هذا العام سرى في نفوسنا التفاؤل ازاء ما بدا آفاقا طيبة لتنفيذ خطة الأمم المتحدة المتجددة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ان هذا الشعور بالتفاؤل لم يقدم لأن المجتمع الدولي توهم بأن جنوب افريقيا سوف تخفف فجأة من قبضتها على ناميبيا بل بالأحرى كان نتيجة للعلامات المشجعة من الدول الغربية الخمس . الواقع أنه نتيجة لذلك بدا بعض التحرك الناتج عن فهم بعيد الأثر بين جميع الاطراف المهمة والمعنية . وعلى أساس من هذا الفهم ، اتخذت الترتيبات استعدادا لتنفيذ الخطة .

وفي بداية تموز/يوليه من هذا العام، أرسل ممثلو الدول الغربية الخمس، خطاباً مؤرخاً ١٢ تموز/يوليه ١٩٨٢ إلى الأمين العام، نشر فيما بعد كوثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/15287 متضمناً نص المبادئ المتعلقة بالجمعية التأسيسية المقترحة ودستور دولة ناميبيا المستقلة. وقد ذكر الممثلون فيه ما يلي :

"بسعدينا أن نخطركم بأن كل أطراف المفاوضات تقبل الآن هذه المبادئ . وتمتدّد حكوماتنا أن البت في أمر الطريقة التي تتبع في انتخاب الجمعية التأسيسية ينبغي أن يتم وفق أحكام قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . واتفقت كل الأطراف على أن هذه القضية يجب أن تسوى وفق أحكام قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وأن القضية يجب ألا تؤدي إلى تأخير تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) " (S/15287, p.1) . ويتضح من هذا البيان أنه في تموز/يوليه من هذا العام ، كانت القضية الباقية الوحيدة هي الطريقة التي تتبع في انتخابات الجمعية التأسيسية . وقد جاء هذا في نهاية ما يسمى بالمرحلة الأولى للمفاوضات .

ومن المعروف تماماً أنه على أثر هذه المرحلة، عقدت جولة جديدة من المفاوضات استمرت حتى أواخر آب/أغسطس هذا العام . وطوال هذا الوقت لم تكن قط مركزية القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) محل تساؤل ولا تزال غير محل لأي تساؤل . وقد صدر بيان صحفي مشترك في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٢ من الأطراف في هذه المشاورات ، كرروا فيه الموقف الذي أعلنوه في ١٢ تموز/يوليه فيما يتعلق بالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) والقضية المعلقة . وجاء في هذا البيان :

"في ٦ تموز/يوليه بدأ المسؤولون في الدول الغربية الخمس مع المسؤولين في دول خط المواجهة ، ونيجيريا وسواو ، جولة من المشاورات في نيويورك بهدف الإسراع في التقدم صوب تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وكانت هذه المناقشات بناءً وتم احراز التقدم . . . وقد تمت هذه الجاڤات الآن ، لحين البت في أمر النظام الانتخابي الذي يطبق في الانتخابات الناميبية " .

ويوصفنا دولة من دول خط المواجهة التي شاركت في المشاورات ، فاننا نشارك الفهم المبين في هذا البيان بأن هذه المشاورات تعد مكتظة فعلاً لحين البت في أمر النظام الانتخابي .

ولكن ما خيب أطلنا بل مما لا نكاد نصدقه اننا بينما كنا ننتظر هذا القرار الوحيـد ،  
الذي استغرق صدوره وقتا أكثر من المتوقع ، بلغنا أن التقارير الصحفية الغامضة التي بدأت  
ترتبط بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من أنغولا قد أكدت بصفة رسمية . ولا يسعنا  
الا أن نشعر بالاحباط . ولقد كنا نعلم أن العقبة في سبيل استقلال ناميبيا كانت تعنت جنوب  
افريقيا ، ولكن الأكثر تشبيها الآن ، أمر يدعو للأسف حقا وهو أن طرفا في هذه المفاوضات  
يفترض فيه أنه يضطلع بدور الوسيط الأمين يعمل على العكس بنشاط لإزكاء ودعم هذا التعنت  
والتحدى من نظام الفصل العنصرى . ولقد أصدر مؤتمر قمة دول خط المواجهة خلال اجتماعه  
في لوساكا ، بزامبيا بتاريخ ٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ بيانا أشار فيه بسخط الى أن الولايات  
المتحدة أدخلت عنصرا جديدا بمحاولتها ربط المفاوضات من أجل استقلال ناميبيا بانسحاب  
القوات الكوبية من أنغولا . وقد أكد المؤتمر بصفة قاطعة أهمية الفصل بين عملية تصفية الاستعمار  
في ناميبيا وبين وجود القوات الكوبية في أنغولا . وشدد على أن الاصرار على هذه القضية  
هو ضد روح ونص قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ولن يؤدي الا الى عرقلة تقدم المفاوضات  
وعلى أن هذا الاصرار يمثل كذلك تدخلا في الشؤون الداخلية لأنغولا . وهكذا رفض مؤتمر  
القمة أية محاولة لالقاء المسؤولية على جمهورية أنغولا الشعبية في تأخر الاختتام العاجل  
للمفاوضات المؤدية الى استقلال ناميبيا .

هذه السياسة الخاصة بتشجيع تعنت جنوب افريقيا في المفاوضات الخاصة بنا ميبيا  
لا يمكن أن تفهم تماما الا اذا رؤيت في منظورها الصحيح السياسة الشاملة لبعض البلدان  
الغربية ، لاسيما الولايات المتحدة ، ازاء هذا النظام . ان فعلا جديدا من " الاشتباك البنائى "  
مع جنوب افريقيا قد افتتح . ويعد هذا باكورة لتجدد التعاون الشامل معها المعزز بحطمة  
ضخمة تقوم بها بعض البلدان الغربية لاعادة تأهيل هذا النظام .

وعن طريق جهود الدعاية الكبيرة ، تسعى جنوب افريقيا الى تشويه النضال من أجل  
الاستقلال في ناميبيا ، والنضال ضد الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . واستغلالا لتسلط  
أفكار الحرب الباردة لدى الغرب ، فان جنوب افريقيا أناطت بنفسها دور الشرطي والمدافع  
عن الديمقراطية في الجنوب الافريقي . ويعجب المرء أى لون من الديمقراطية يدعي هذا النظام

الدفاع عنه . ومع ذلك فهذا هو المنطق الذي تركز عليه الجهود المستمرة لاعادة تأهيل النظام العنصرى . وفي حقيقة الأمر ، فان المخططات الرامية الى ضم جنوب افريقيا الى ما يسمى بالحلف "الاستراتيجى" أصبحت جزءاً من سياسة متعمدة لدعم هذا النظام عسكرياً واقتصادياً ودبلوماسياً . ومن المؤسف أن تسلط هذه الافكار قد أدى ببعض البلدان الى السير على طريق المشاركة الكاملة مع نظام الفصل العنصرى . أليس من سخريه القدر أن نفس هذه الأم التي لا تكف عن القا المواقف عن تاريخها في الحرب ضد الفاشية وتسمى الآن للتعاون مع أكثر الأنظمة فاشية في الوجود ؟

وفي الواقع ، فان تبادل المخابرات العسكرية على أعلى مستوى ، والموظفين الاداريين بين هذه البلدان وجنوب افريقيا ، يأتي في أعقاب البدء الرسمي لهذا الفصل الجديد من المشاركة . ان قضية الربط ، هي موقف لا يمكن تبريره في ظل أى مبدأ من مبادئ القانون الدولى . أو أى مبدأ آخر يعترف به المجتمع الدولى . ولا يمكن أن نفهم الا على انها واجهة لسياسات لا تتصل على الاطلاق باحتياجات استقلال ناميبيا بل يقصد بها خدمة خصومات الحرب الباردة . ولا نستطيع أن نقبل استخدام هذه المناورات المشوهة في انكاس هذه الخصومات . وبالمثل ، فاننا نفهم هذا الموقف على أنه جزء من عملية الاشتباك البتأ مع جنوب افريقيا . وهكذا نجد أن المتكبرين في شباب رسل السلام ، بينما هم يشجعون جنوب افريقيا في تحديها ، راحوا يحاولون تبرير ذلك مدعين بأنه تطور ايجابي .

ودور سياسة الربط هذه فيما يتعلق على وجه التحديد بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) هو استخدام تكتيكات تسويقية لتمكين جنوب افريقيا التي تواجه انهيار "تحالف ترنهال الديمقراطي" المشؤوم وما يسمى بالبدايل العرقية لسوابو من أن تقيم جماعات سياسية عملية جديدة في ناميبيا . ومن الواضح أن التناقضات التي تنطوى عليها هذه المناورات تجعل من المستحيل النجاح في ادامة مثل هذه الجماعات . لأن شعب ناميبيا وحده بقيادة سوابو ممثله الشرعي والوحيد هو الذى يمكنه أن يكون الحارس على مستقبله .

لقد كان الموقف الحازم الثابت للمجتمع الدولى هو أن الطرفين الوحيدين في النزاع هما سوابو ، الممثل الشرعي والوحيد لشعب ناميبيا ، وجنوب افريقيا . انه نزاع بين قوى الحرية

والعدالة، وقوى القهر والسيطرة والعدوان . وأية محاولة لا تدخل أية تفسيرات غريبة عن هذه الحقيقة في النزاع، انما تسعى لتحويل اهتمام المجتمع الدولي عن القضية الجوهرية. ان النظام العنصرى يسعى الى تدويل النزاع، لأنه اذا نجح في ذلك سيخضع النضال ضد الفصل العنصرى ومن أجل استقلال ناميبيا لاعتبارات الحرب الباردة .

وكجزء من هذه المحاولة لتدويل النزاع ، نجد أن نظام الفصل العنصرى يشن حملة مبررة للتخريب والعدوان السافر على البلدان الافريقية المستقلة المجاورة . وهذه السياسة لزعة الاستقرار قد تجلت في مواصلة احتلال الجزء الجنوبي من أنغولا ، وفي التحرشات المستمرة في بوتسوانا وزمبابوى ، والعدوان المسلح ضد موزامبيق وزامبيا .

(السيد روتيهندا ، جمهورية  
تنزانيا المتحدة)

ومنذ عدة أيام فقط تعرضت ملكة ليسوتو للهجوم . ويشكل هذا العمل العدواني الطائش على هذه المملكة جزءاً من حالة اليأس المطبقة التي حلت بالنظام العنصرى . ان لم يكتف نظام الغفل العنصرى بتدريبات الرهابيين وقطاع الطرق وتزويدهم بالسلاح والمال لا ارتكاب أعمال التخريب في ليسوتو ، فقام بنفسه بالعدوان السافر بإرسال قواته لترتكب العدوان على ذلك البلد ، بما نجم عنه من خسارة مفعجة في أرواح المدنيين الأبرياء ، وتد مير للممتلكات . ان العدوان الجبى الذى لم يسبقه استفزاز على دولة سالمة عضو في هذه المنظمة لا يمكن الا أن يرى في سياق استراتيجية أكبر تتبناها جنوب افريقيا لارهاب الدول المجاورة وبالتالى اخضاعها ، تلك الدول التي وقفت ، رغم استمرار ذلك النظام في انتهاج سياسة الضغط والابتزاز ، صامدة في معارضتها الفصلى العنصرى . فضلا عن ذلك ان توقيت العدوان يهدف بصورة واضحة الى تحويل الاهتمام العالمى عن سياسات ذلك النظام القائمة على المطالدة والتهاطؤ في المفاوضات بشأن ناميبيا . وندىن بأشد الطرق هذا العمل الشرير . ونظى على تضامن تام مع ملكة ليسوتو حكومة وشعبا .

ان التهوين على جنوب افريقيا قد تجلى مرة أخرى منذ عدة اسابيع عندما قدم الصندوق قرضا الى ذلك النظام بملج ١٢٠ مليون دولار حتى بعد أن وجهت هذه الجمعية وكل ذوى الضامير من الرجال والنساء ١٢٠٠٠ ت حارة للحيلولة دون ذلك . وكعهدنا بها أعطت تلك البلدان أسبابا فنية لتحرير طلب القرض غير أننا نعلم جميعا أن الدول التي تسيطر ، رغم قلة عددها على عدد غير متناسب من الأصوات هي التي تسعى الى تقديم الحجج الواهية لتبرير قراراتها وهي نفس البلدان التي استخدمت بشكل دائم حق النقض ضد قرارات مجلس الأمن ، وضوت ا ضد قرارات الجمعية العامة ، التي تهدف الى ضمان ان تمثل جنوب افريقيا لقرارات هذه المنظمة ، أو امتنعت عن التصويت عليها . وبطبيعة الحال ليس التصويت قضية فنية بل هو مظهر للسياسة . ومن الواضح لنا أن تلك الدول التي أيدت القرض وصوتت لصالحه ، قد أبدت بتطبيقها تفسيرات قانونية ضيقة ونانية ومحدودة على اجراءات صندوق النقد الدولي ، استعدادا ضمنيا لدعم سياسات جنوب افريقيا القائمة على التدخل العسكرى . انها لحقيقة ان جنوب افريقيا قد عززت دولها نفقاتها العسكرية بما يتناسب مع الزيادة في عدوانها على الدول الافريقية المستقلة المجاورة . وهكذا فان التصويت لصالح هذا القرض ، الذى اقترن طلبه بزيادة في المفاوضات العسكرية لحكومة جنوب افريقيا ، لا يمكن أن يفهم

(السيد روتيهندا، جمهورية  
تنزانيا المتحدة)

الا على انه تصديق على نظام الفصل العنصرى ، وموافقة ضمنية على السياسات العدوانية لذلك النظام . وفي وقت تشغل فيه هذه الجمعية بتعبئة الجزائر ضد جنوب افريقيا ، يمثل منح هذا القرض قرارا يهدف بشكل مباشر تقويض التوافق الدولي في الرأى ضد نظام الفصل العنصرى . وقد برهن ايضا لجنوب افريقيا بالطبع ان اصداقها الأقويا ليسوا على استعداد للمتهمين عليها فحسب بل هم يرفضون كذلك ان ينضموا الى توافق الرأى الرامى الى استرداد شعبي جنوب افريقيا وناميبيا الحرية والعدالة والاستقلال .

ورغم هذه النكسة التي يؤسف لها ، سيواصل شعب ذلك الجزء من العالم ، بالتعاطف والدعم الكالين من المجتمع الدولي ، نضاله ضد الفصل العنصرى . وانا كان تقديم بلايين الدولارات للجهاز الحربى لذلك النظام من شأنه أن يمد في عمره ، فانه لا يمكن أن يحول دون زواله النهائى المحتوم .

ووسط هذا التعاطف البالغ المتمثل في سياسة المشاركة المتجددة ، استمرت جنوب افريقيا في انتهاج سياسة القمع في ناميبيا وعززتها . ولم تتردد قط في محاولتها تقديم حل استعمارى جديد لمشكلة ناميبيا . فراحات تسمى بكل حطس ، بالترويج لتسوية داخلية مزيفة ، الى تمهيد الطريق لاعلان الاستقلال النهائى من جانب واحد . ويأمل النظام ، بفرضه ما يسمى بالجمعية الدستورية على شعب ناميبيا ، ان يفرض على العالم أمرا واقعا يستبعد به سوابو . وقد صعدت جنوب افريقيا موجات العنف والارهاب ضد شعب ناميبيا . وبلاقترام مع حملتها لتصفية الوطنيين من سوابو لجأت الى الاعتقالات العشوائية والقتل العلني للشابات والأطفال لمجرد انها تشك في كونهم من المتعاطفين مع سوابو . وقد أصدر نظام الفصل العنصرى قرارا بالتجنيد الاجبارى للناميبيين الشباب فيما يدعى القوة الاقليمية ، التي يراد بها أن تزود عملاء هذا النظام بقدره قمعية تضمن الاخضاع الدائم لشعب ذلك الاقليم . وقام مؤخرا باجراء انتخابات زائفة في خليج والغييس ، محاولا تسويق سياسة الضم بتطبيق هذه الانتخابات التي ينوى تقديمها على انها أمر واقع آخر . ان النظام يعمل بجلاء على تعزيز احتلاله لذلك الاقليم . وليس من المعقول أن يستشهد المرء بالاعتبارات الاخلاقية من أجل ضمان امتثال جنوب افريقيا لقرارات هذه المنظمة . لذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يعيد النظر في أمر السبل التي يقرراتها ، اما نحن فسنواصل تأييد كل أشكال

النفال ، بما في ذلك النفال المسلح ، ضد الاحتلال غير الشرعي لناميبيا وضد الفصل العنصري ، وفي هذا الصدد نشني على البلدان التي قدمت الدعم لسوايو . ونناشدها أن تضاعف جهودها بامدادها بالدعم المادي والدبلوماسي وغير ذلك من أنواع الدعم . ونود أن نحیی منظمة سوايو ، الممثل الوحيد والأصيل للشعب الناميبی ، التي أظهرت ، رغم تعنت جنوب افريقيا في المفاوضات ، موقفا يتسم بالمسؤولية والحنكة السياسية . ولا يسعدنا ، على صعيد المجتمع الدولي ، الا أن نعمل على استكمال هذا النفال . وهذا ما يجعلنا نصر على موقفنا القائل بأن نظام الفصل العنصري لن تجبره على الامتثال سوى التدابير المناسبة وفقا للمفصل السابع من الميثاق .

وقبل أن اختتم كلمتي اسمحوا لي أن أكرر أن الركود الحالي في المفاوضات بشأن ناميبيا مصطنع بشكل واضح . وقد حان الوقت أن يخطر المجتمع الدولي بالحقيقة . وازاء تكتيكات جنوب افريقيا التعطيلية الرامية الى نسف تنفيذ خطة الأمم المتحدة ، وحيث أن الأعمال التي يقوم بها بعض الأعضاء من بين الدول الغربية الخمس انما تساعد جنوب افريقيا في تعنتها وخداعها ، لم يعد أمنا خيار الا أن نطالب بطرح هذا الموضوع على مجلس الأمن بوصفه قضية عاجلة . ويتوجب علينا أن نطالب المجلس أن يفي بالتزامه نحو شعب هذا البلد المبتلي . ويتوجب أن نؤكد مرة أخرى أن الخطة كانت من صنع الدول الغربية الخمس ، وأن هذه الدول لا تستطيع بالتالي ان تتصل من المسؤولية عن العمل من أجل تنفيذها . وأن المجتمع الدولي لم يجاريها في اقتراحها الا لأنها أكدت بشكل متكرر استعداد نظام الفصل العنصري للتفاوض . وما زالت تلك الخطة تمثل توافق الآراء الدولي بشأن الاطار الذي يمكن أن تجرى فيه المفاوضات على التسوية في ناميبيا . فضلا عن ذلك فهذه البلدان هي التي تحتفظ بتعاملات كبيرة مع ذلك الجزء من العالم . والاضافة الى انها تتحمل مسؤولية اخلاقية عن ضمان تنفيذ الخطة ، فان مصداقيتها تتعرض للخطر اذا ما استمرت في التسوية بشأن التزام تعهدت هي به بوضوح ، وظلت سوايو وجميع الاطراف المعنية على وفاق لعهدا في صدره .



ومن المحزن حقاً ان تبد و هذه المنظمة عاجزة عن تقديم الاستقلال الى اقليم أبطلت وماية جنوب افريقيا عليه منذ زمن طويل .

خطا ما ، اسمحوا لي أن اعرب عن تقدير حكومتي لعمل مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في ظل الرئاسة الحيوية للسفير بول لوساكا ، سفير زامبيا . فقد أعطى للمجلس التوجيه والارشاد السليمين على نحو يتفق مع ما عرف عن بلاده من لا يكل بقضية شعوب الجنوب الافريقي . ويشرف بلدي أن يكون قد استضاف المجلس في أروشا في وقت سابق من هذا العام . وقد أثبت اعلان أروشا بشأن ناميبيا مرة أخرى الالتزام المستمر للمجلس بقضية مستقبل شعب ناميبيا ، ودوره الذي لا غنى عنه في الإدارة القانونية للاقليم الى أن يحصل على استقلاله وفي تعبئة الوعي العالمي لصالح قضية الشعب النامبي .

ونتطلع الى المؤتمر الدولي بشأن ناميبيا لعام ١٩٨٣ بوصفه مناسبة لا يكرر المجتمع الدولي فيها تضامنه مع شعب ناميبيا فحسب ، بل يتخذ فيها أيضا تدابير محددة لضمان امتثال جنوب افريقيا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة .

اننا بالمثل نشيد بعمل لجنة ال ٢٤ برئاسة السيد فرانك عبد الله ، مثل ترينسداد وتوباغو . ان تغانيه الشخصي المستمر وتغاني بلده كذلك لصالح قضية الشعوب المستعمرة في العالم كانا عاملا هاما في عمل اللجنة ومضمونه السياسي .

السيد القاسمي ( الامارات العربية المتحدة ) : اسمحو لي في البداية أن أنقل تعازي دولة الامارات العربية المتحدة رئيسا وحكومة وشعبا للشعب اليمني الشقيق للحادث الأليم الذي راح ضحيته الآلاف من النساء والرجال والاطفال ، وكبد اليمن الشقيق الكثير من الخراب والدمار . نسأل الله سبحانه الرحمة للمفقودين ولذويهم الصبر والسلوان ، وانا لله وانا اليه راجعون . بعد مضي ستة عشر عاما على اعلان الامم المتحدة لسيؤوليتها المباشرة ازايا ناميبيا ، ذلك الاعلان الذي انهي انتداب جنوب افريقيا على هذا الجزء من القارة الافريقية ، ما تزال ناميبيا بلدا يخضع لاحتلال جيش الحكم العنصري في جنوب افريقيا ، وهدفا للنهب المنظم من قبل الشركات عبر الوطنية ، وقاعدة للعدوان ضد الدول الافريقية المجاورة ، وما يزال شعب ناميبيا المناضل يواصل كاحه العادل المشروع نحو الاستقلال بقيادة حركته الوطنية "سوابو" ويتعرض بسبب اصراره على الحياة الحرة المستقلة الى كافة صنوف القمع والاضطهاد والتشريد .

في عام ١٩٧٨ . استبشرت افريقيا والمجموعة الدولية خيرا عندما بادرت الدول الغربية الخمس التي أصبحت تعرف بمجموعة باسم " فريق الاتصال " الى وضع خطة لتسوية مسألة ناميبيا سلميا تنص على وقف لاطلاق النار وانسحاب تدريجي لقوات جنوب افريقيا واجراء انتخاب تحت اشراف ومراقبة الامم المتحدة ، لكي يمارس شعب ناميبيا حقه الثابت غير القابل للتصرف في تقرير المصير . ووافق مجلس الأمن بقراره الشهير ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) على هذه الخطة التي حظيت بموافقة طرفي النزاع في هذه المشكلة ، وهما جنوب افريقيا ومنظمة سوابو . ثم قام الامين العام للأمم المتحدة بوضع توصيات تفصيلية لتنفيذ تلك الخطة .

وسرعان ما اكتشف المجتمع الدولي زيف موافقة جنوب افريقيا على هذه الخطة كما يبين تاريخ المفاوضات بشأن مسألة ناميبيا منذ صدور قرار مجلس الأمن الي يومنا هذا . ففي البداية اعترضت جنوب افريقيا على بعض النقاط التي تضمنتها توصيات الامين العام . ثم بعد ذلك أشارت علامات استفهام حول تجرد او حيده الامم المتحدة كجهة مشرفة على الانتخاب . ويقصد تذييل هذه العبارة

الجديدة عقدت في جنيف ما سمي " بمحادثات ما قبل التنفيذ " التي باءت بالفشل نتيجة الموقف المتعنن لحكومة جنوب افريقيا . وفي تلك المحادثات أظهرت " سوابو " من المرونة والواقعية ما أكسبها احترام كافة الاطراف . غير ان جنوب افريقيا واصلت ماطلاتها مستنظمة الذريعة تلوا الذريعة في الوقت الذي كانت تعمل فيه على خلق تجمعات محلية في اطار ما يسمى " بالقسوية الداخلية " .

وطيلة السنوات الاربع التي خلت على بدء عملية التفاوض السلمي لحل المسألة الناميبية ، كان الرأي العام العالمي مثلاً بقرارات الجمعية العامة في دوراتها الطارئة والعادة على السواء ، يشعر بأن اصداقاً جنوب افريقيا يتحملون مسؤولية كبرى في استمرار تعنت بريتوريا وعدم امتثالها للارادة الدولية والقانون الدولي . فهذه الدول تملك من الوسائل والنفوذ ما يجعل بريتوريا عاجزة عن الماطلة فيما لو أرادت الدول الغربية فعلاً ان يخرج جيش حكومة جنوب افريقيا من الاراضي الناميبية وينعم هذا الشعب المناضل بحقه في السيادة والاستقلال . وفوق ذلك ، فان هذه الدول كانت وما تزال تقف في وجه الارادة الدولية من أجل معاينة حكام جنوب افريقيا على جرائمهم في ناميبيا وفي جنوب افريقيا نفسها بسبب انتهاجهم لسياسة الفصل العنصري الكريهة .

وما يؤكد الشك الذي خامر الأغلبية الساحقة من دول العالم حول النوايا الحقيقية لسدول " فريسق الاتصال " ازاء مسألة ناميبيا ، هو اثارها لمسألة وجود القوات الكويتية في أنغولا مؤخراً وربط ذلك بحل المشكلة الناميبية . ونحن نشارك المجتمع الدولي سخطه ورفضه لهذا المنطق الذي يجعل مسألة ممارسة شعب لحقه في تقرير المصير مرهونة بقضايا لا صلة لها بهذه المسألة ، بل ان ذلك الربط يعد دليلاً مادياً على عدم جدية بعض الدول الغربية في القيام بالتزاماتها ، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) وتسليمها للضغوط التي تمارسها عليها الشركات عبر الوطنية التي تحمل جنسياتها .

وفي الوقت الذي يطالب فيه الرأي العام العالمي ، مثلاً بهذه الجمعية العامة ، بأن يضطلع مجلس الأمن بمسؤولياته المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ويفرض حظراً شاملاً على جنوب افريقيا كأداة لا مندوحة عنها لحمل جنوب افريقيا على الانصياع لقواعد القانون الدولي ومبادئه ، نرى ان الدول الغربية ، والولايات المتحدة الامريكية بشكل خاص ، قد استخدمت نفوذها في صندوق النقد الدولي وأقرت تقديم قرض بما يزيد عن بليون دولار الى خزينة النظام العنصري في بريتوريا رغم نداء الجمعية العامة لهذا الصندوق بأن يمتنع عن تقديم هذا القرض الهائل .

اننا نعتبر اقراض جنوب افريقيا ، في هذا الوقت بالذات ، عملا غير مسؤول ، مهما كانت التعلات والذرائع القانونية والادارية . وهذا ما يجعلنا نشارك المجتمع الدولي في شجبه لسياسات تلك الدول التي وفرت لحكومة جنوب افريقيا العنصرية المناخ الملائم لارتكاب جرائمها ضد شعب ناميبيا والدول الافريقية المجاورة . وآخرها عدوانها على ليسوتو وما نتج عن ذلك من خسائر فادحة في الأرواح والأموال .

ان وفد بلادى يود الاعراب مجددا عن تقديره للجهود التي يبذلها مجلس الامم المتحدة لنايبيا في مساعدة الشعب الناميبى ، وتمثيل مصالحه في جميع المحافل الدولية ، وللکفاءة النادرة التي أظهرها رئيس المجلس في قيادة هذه الجهود . كما اود اعادة تأكيد تأييد بلادى لنضال شعب ناميبيا بقيادة حركته الوطنية سوابو ، والتزامها المطلق بمقاطعة حكومة جنوب افريقيا العنصرية ، حتى يتكفل نضال الشعب الناميبى وشعب جنوب افريقيا بالنصر . والامارات العربية المتحدة ان تدين سياسة حكومة جنوب افريقيا العنصرية وأعمالها العدوانية ضد الدول الافريقية المجاورة لها ، فانها ستواصل الوقوف الى جانب نضال شعب ناميبيا من أجل الحرية والاستقلال .

السيد بوغ ( الارجننتين ) ( ترجمة شفوية عن الاسبانية ) : اود أن أبدأ كلمتي

بأن أعرب لوفد الجمهورية العربية اليمينية عن تعاطفنا وتضامننا معه اثر الزلزال الذي وقع مؤخرا في ذلك البلد ، والذي نجمت عنه خسائر فادحة في الأرواح .

وتبحث الجمعية العامة مرة أخرى مسألة ناميبيا ، وهي واحدة من أهم القضايا المطروحة فسي اطار عملية تصفية الاستعمار التي لم تنته بعد ، كما انها مسألة يمكن ان تكون ذات آثار خطيرة على السلم والأمن الدوليين .

لقد اعترفت الأغلبية الساحقة لأعضاء المجتمع الدولي بالقضية العادلة لشعب ناميبيا وأيدتها . ولقد مضى وقت طويل منذ أن بدأ هذا الشعب نضاله من أجل تحرير نفسه من سيطرة جنوب افريقيا ومن نظام الفصل العنصرى البغيض . والسبب الأساسى للحالة الراهنة في الجنوب الافريقي يكمن في استمرار حكومة بريتوريا في تحديها للارادة الدولية التي تم التعبير عنها في القرارات والمقررات العديدة الصادرة عن الجمعية العامة للامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، وحركة عدم الانحياز ، والعديد من المحافل الدولية الأخرى .

منذ أن اتخذت الجمعية العامة ، في ١٩٦٦ ، قرارها ٢١٤٥ ( د - ٢١ ) الذي أنهت بموجبه انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا يؤيد المجتمع الدولي بوضوح شعب ناميبيا في نضاله من أجل الممارسة الكاملة لحقه في تقرير المصير والاستقلال الوطني . والاحترام الكامل لسلامته الاقليمية ، بما في ذلك سيادته على خليج والفيس والجزر المحاذية للشاطئ . وفي ١٩٧٨ اتخذ مجلس الأمن القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) والقرار ٣٨٥ ( ١٩٧٦ ) اللذين حددا خطة استقلال ناميبيا ، وبهذا وضعت الامم المتحدة معلما في الجهود المبذولة منذ أمد طويل من أجل التوصل الى حل عادل وسلمي يحترم الحقوق المشروعة للشعب الناميبى الذى لا يريد أكثر أو أقل من حريته الكاملة كدولة مستقلة ، والسيادة الكاملة على موارده الطبيعية ، والقضاء التام على نظام الفصل العنصرى ، وهو النظام السياسى والاجتماعى الجائر .

ورغم الجهود الدؤوبة المستمرة ، خصوصا من جانب بلدان خط المواجهة ، واصلت جنوب افريقيا وضع العراقيل وفرض الشروط التى برهنت على أنها ليست سوى ذرائع لاعاقبة التحرير الكامل والنهائى لناميبيا . فضلا عن ذلك ، بيد وأن حكومة بريتوريا تتعمى عن وجود الرأى العام العالمى ، وعن الاتجاه التاريخى الواضح نحو الاعتراف بنظام دولى يقوم على مبادئ الحقوق المتساوية وعلى التنمية الاقتصادية .

وبثبت ذلك كله العدوان العسكرى الاخير الذى قامت به قوات جنوب افريقيا ضد جمهورية موزامبيق الشعبية ومملكة ليسوتو ، اللتين تستحقان تعويضا منصفا وملائما عن الضرر المعنوى والمادى الذى الحق بهما . وينبغي ان نتذكر أيضا أن أنغولا ما زالت تعاني من الاعمال العدوانية ومن احتلال جزء من أراضيها انتهاكا لسيادتها وسلامتها الاقليمية .

ان جمهورية الأرجنتين على استعداد كامل ، تمشيا مع موقفها التقليدى لتأييد كل الجهود المبذولة لتمكين الامم المتحدة من الاضطلاع بمهمتها الاساسية الخاصة بانها " جميع مظاهر الاستعمار غير العادلة التى تنطوى على مفارقة تاريخية والتي ما زالت موجودة في العالم . وفيما يتعلق بسألة اقليم ناميبيا الهامة ، فان شعب وحكومة الأرجنتين مقتنعان بأنه لا بد من اتخاذ تدابير شاملة لضمان التنفيذ الكامل لخطة استقلال هذا الاقليم التى أقرتها الامم المتحدة وذلك دون ابطاء ، ودون شروط او قيود من شأنها انتهاك مبادئ حرية الشعوب وسيادة الدول .

ان استمرار الحالة الراهنة في ناميبيا ، وفي الجنوب الافريقي بصفة عامة ، لن يؤدي الا الى زيادة التوتر الذي ستنجم عنه آثار خطيرة على السلم والاستقرار في تلك المنطقة وفي العالم .  
يجب أن تنسحب جنوب افريقيا من ناميبيا . ويجب ان تنهي احتلالها غير الشرعي لذلك الاقليم ، وسياسة الفصل العنصرى والعدوان المستمر التي تتبعها . ان الامم المتحدة والغالبية الساحقة للمجتمع الدولي ترغبان وتأملان أملا راسخا في أن تصبح ناميبيا دولة مستقلة وكاملة السيادة في  
١٩٨٣ .  
وأود أن أشيد بالعمل الذي حققه مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في تأييده لهذه الأهداف .

السيدة فيدال دي بويو (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : منذ ١٥ عاما وكولومبيا عضو في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، ووصفها عضوا كامل العضوية في ذلك المحفل ، جاهدت بلادى من أجل حماية حقوق شعب ناميبيا وعملت من أجل تحقيق استقلاله النهائي . وعضو في المجتمع الدولي صوتت بلادى عاما بعد عام تأييدا للقرارات والمقررات التي أمرت جنوب افريقيا بانهاء انتدابها غير الشرعي على هذا الاقليم ، وادانت احتلالها ، وانتقدت سياسة الفصل العنصرى الاجرامية ، وشجبت عمليات القمع التي تمارسها بريتوريا في الجنوب الافريقي .

ان موقف كولومبيا في هذا الصدد يقوم على مبادئ حقوق الانسان والانصاف والعدالة واللياقة التي تنبع من احساسنا الاخلاقي كبلد من اعراق مختلفة ، حيث تعايش الاجناس المختلفة واندماجها فيه تقليد قديم وارد في دستورنا وفي قوانيننا .

ان عناد جنوب افريقيا طوال هذه السنين ورفضها الالتزام بتوصيات الأمم المتحدة لم يستنفد صبر المنظمة فحسب بل انه بدأ يشك في وضعها كجهاز فعال لتسوية المنازعات من هذا النوع والمستوى . ومنذ انشاء الأمم المتحدة وهذه المنظمة تضع على خارطة العالم بلدا جديدة من كل انحاء العالم ، وهي بلدان بدأت حياتها المستقلة برعاية هذه المنظمة . وربما كان هذا أكبر اسهام لمنظمتنا في الحياة المعاصرة . ومع ذلك ، وان نقرب من نهاية الرحلة ، نواجه على الطريق جنوب افريقيا وتحدى ناميبيا .

ان من الواضح ان وحش الامبريالية يلفظ أنفاسه الأخيرة الا أنه لا يزال يمثل مع ذلك خطرا شديدا على حياة منظمتنا .

ان ناميبيا يمكن ان تكون أعظم انتصار للأمم المتحدة ويمكن ان تكون أكبر فشل لها أيضا . ولهذا السبب فان اعداء الأمم المتحدة - وهم ليسوا بالقليلين - قد انضموا الى اعداء استقلال ناميبيا وهم أقوىاء جدا .

وتلاقي المصالح الخطير هذا يعد اختبارا للتضامن القائم على المثل العليا في منظمتنا . وما هو اسوأ : اننا ننظر بالقلق المتزايد الى ما تحاول هذه المصالح ان تفعله لا لتقويض دعائم العلاقات الطيبة والضرورية القائمة بين مختلف المجموعات الجغرافية في منظمتنا فحسب بل أيضا لتقويض عميم التماسك الداخلي لهذه المجموعات .

ولا بد لي ان أذكر ان قضية ناميبيا قضية افريقية ، وان نضال ناميبيا هو نضال امريكي اللاتينية ، وان استقلال ناميبيا هو أمل آسيوي ، بل انه هدف مشترك للعالم النامي بأسره .  
 ولا بد لنا ان نقول أيضا ان شعوبنا وقاراتنا لها طموحاتها وحاجاتها الطمحة . ففي الأمم واليوم قدمنا وسنقدم دائما تأييدنا السخي الواسع النطاق بغير شرط ودون أي قيود ونأمل أن يكون التضامن الذي نبديه طريقا ذاتا اتجاهين . ويجب ألا ننسى ان علينا ان نتأكد اننا نتحمل جميعا المسؤولية ، والذي يهم أحدنا لا بد ان يهم الجميع . هذا ما يجعلنا نطالب مرة أخرى بالتأجيل لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا الذي أنشئ ليقوم بإدارة الاقليم المحتل احتلالا وحشيا من جانب جنوب افريقيا .

ومن الضروري ان نعبر عن الرأي العام وراء مسألة ناميبيا على نحو جديد أكثر نشاطا وقوة باستخدام أنجع الوسائل . ولا بد لنا ان نجد طريقا لزيادة المساهمات لصندوق الأمم المتحدة لهذا البرنامج ، ولا بد أن نعيد تنشيط القدرة السياسية لمجلسنا وعملياته .  
 وهذه الطريقة وحدها سيكون في مقدور المجلس ان يحصل على الدعم السياسي اللازم من أجل تحقيق انسحاب الادارة غير الشرعية لجنوب افريقيا من اقليم ناميبيا . وهذه الطريقة وحدها سوف يكون من الممكن اجراء انتخابات حرة تحت اشراف الأمم المتحدة ، ومن شأن ذلك ان يضمن استقلال شعب ناميبيا وحقه في تقرير المصير .

ان الأمين العام للأمم المتحدة، عندما تولى منصبه ، وضع نصب عينيه هدفا أساسيا هو تحقيق استقلال ناميبيا . واننا ان نذكر ذلك نطالب الجمعية العامة ان تقدم تأييدها الكامل لجهوده القيمة حتى يمكن لهذا الاستقلال ان يكون نتاج مفاوضات شاملة واتفاق عام في اطار منظمنا . ولا بد لنا أيضا ان ندين جهود أولئك الذين يسعون الى ايجاد حل خارج نطاق هذه الجمعية . فهذا لا يمثل ظلما للأمم المتحدة فحسب بل سيكون ضربة قاتلة لقدرة هذه المنظمة على العمل .  
 ونحن نؤمن ايمانا مخلصا انه قد آن الأوان لتجربة أساليب واستراتيجيات وصيغ جديدة - على نحو جريء وبتدع وبنفس الوقت واقعي وعملي - من أجل ان ننهي هذا النزاع .

ان كولومبيا تؤمن ان على الأمم المتحدة عموما ، وعلى كل بلد من بلداننا بصفة خاصة ، ان تبذل مفعول أية محاولة لاحتياط طموحاتنا . فعندما بدأت هذه المناقشة فان السفير بول لوساكا



رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، شكا وحقق من حالة الركود التي وصلنا إليها . ومن أجل الخروج من هذه الحالة ، فانه من الضروري ان نعمل جميعا بحسن نية للصالح العام . فلا بد للبلد الرئيسية ان تدرك ان ناميبيا ليست نزوة جغرافية ، وليست غنيمة اقتصادية أو جيبا استراتيجيا . ان في هذا البلد مليونان من السكان يريدون حقهم في الاستقلال والحرية ويرغبون في تقرير مصيرهم بكرامة .

ان هذا المليون من البشر ليسوا وحدهم . فهناك ٣٨٠٠ مليون من البشر من كل الاعراق والأجناس في اماكن أخرى من العالم ، كلهم يطلبون من الأمم المتحدة ان تضع حدا للكابوس الوحشية والعزل والمهانة الذي يخضع له شعب ناميبيا على أيدي جنوب افريقيا ، التي تغفل المبادئ الاخلاقية والمنطق وتتجرف من كل احساس بالتاريخ .

ان وفدي يعتقد انه من المناسب ان ننهي كلمتنا بفقرة من خطاب ألقاه غابرييل غارسيا ماركيز في استوكهولم في الاسبوع الماضي وهو الكاتب البارز من ابنا كولومبيا الذي شرفها بحصوله على جائزة نوبل للآداب . وفي هذه الفقرة عبر عما يساور دول العالم الثالث من الاضطراب وقد بدأت تدرك بالتدريج الحاجة الى التضامن والتماسك والتعلق بأهداف متلاقية ، فقال :

" نحن الذين ابتدعنا الأساطير والذين نؤمن بكل شيء لأنفسنا ان نؤمن بأن الأوان لم يفت بعد لخلق عالم مثالي ، عالم مثالي جديد جذاب ، حيث لا يمكن لأحد ان يتخذ القرارات بدلا منا أو يقرر لنا كيف نموت ، وحيث يمكن ان يعم الحب ، بل والسعادة ، وحيث تتاح أخيرا لأسلافنا ، الذين قضى عليهم ان يبقوا مئات السنين في عزلة ، فرصة أخرى على وجه الأرض " .

السيد البورنوز (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أولا وقبل كل شيء أود ، بالنيابة عن شعب اكوادور ان أعرب عن تعاطفنا وتضامننا مع شعب اليمن الشقيق ، الذي أصيب بزلزال أدى الى وفاة الكثيرين والى خسائر مادية كبيرة . ونحن نؤمن ان التعاون الدولي ، وخاصة عن طريق منظومة الأمم المتحدة ، سوف يتجلى في مواجهة ما حدث من اضرار .

ان مسألة ناميبيا بالنسبة للاكوادور من أهم المواضيع المعروضة على الأمم المتحدة لأنها قضية واضحة من قضايا تصفية الاستعمار ولأن هيئة هذه المنظمة الدولية متأثرة بها . فلقد تصرف نظام جنوب افريقيا العنصرى على نحو متسرد ووقع ازايا مقررات منظمنا .

وما برح شعب ناميبيا الشقيق ضحية لعطيات القمع العشوائي ومحروما من الحرية التي يحتاج اليها للتعبير عن ارادته في انتخابات حرة لتقرير مستقبله ، مثلما حدث في زيمبابوي .

ان حالة الركود الحالية التي وصلت اليها الحركة نحو التحرير غير مقبولة ؛ وقد جاء ذلك نتيجة لسلسلة من الخطط التمييزية التي ينبغي على الأمم المتحدة ألا تحتلها .

ان هذه الحالة الاستعمارية أصبحت شيئا غريبا في نهاية القرن العشرين ولا يمكن للاكوادور ان تقبل ذلك ، لأن وجودنا ذاته في المجتمع الدولي جاء نتيجة لتصميم شعبنا ، الذي حارب في سبيل الحرية في حرب واضحة بدأت في عام ١٨٠٩ ، ويصدق ذلك أيضا على نضال حوالي ٢٠ بلدا في بلدان امريكا اللاتينية التي تمثل هنا في الجمعية العامة . وقد استغرق هذا النضال فترة تتراوح بين ١٥ و ٢٠ عاما قبل التوصل الى تحقيق الحرية التامة . وبعد ذلك أعربنا عن ايماننا ومعتقداتنا الراسخة المعادية للاستعمار في المنظمات الدولية وفي الوثائق الأساسية ، مثل ميثاق الأمم المتحدة وعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

ان ما قام به نظام جنوب افريقيا من أعمال عدوانية ضد الشعب الناميبى أعمال رهيبه لأنها تمثل تمييزا عنصريا في اسوأ مظاهره ألا وهو نظام الفصل العنصرى . وهذه المشكله تعتبرها اكوادور من المشاكل الأساسية التي تشغلنا ، وموقفنا ازايا هذا الموضوع وارد في تشريعاتنا .

فالمادة ٤ من دستورنا تنص على :

" ان دولة اكوادور تدبر كل أشكال الاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والتمييز والفصل العنصرى . واننا نعتزف بحق الشعوب في ان تحرر نفسها من هذه النظم القمعية " .

لقد حقق بلدنا حياته المستقلة ضمن حدود الاقليم الذى كانت تشرف عليه الادارة الاسبانية السابقة . وان مبدأ شرعية الحدود القائمة لعام ١٨١٠ هو الأساس للحقوق الإقليمية للبلدان الاسبانية الأمريكية . وهذا يعني أنه لا بد من تنفيذ مبدأ الوحدة الإقليمية . ومن المناسب هنا ان نتذكر بأنه من منطلق هذا المبدأ لا بد ان يتضمن اقليم ناميبيا الحر خليج والفييس وجزيرة بنغومين والجزر القريبة من الساحل .

ولكل هذه الاسباب يجب ان يكون هناك امثال لقرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) ، و ٤٣٥ (١٩٧٨) ؛ فهذان القراران يوفران الأساس لتسوية سلمية لمسألة ناميبيا . ويجب ان تضمن الأمم المتحدة الاحترام لمقرراتها ، تلك المقررات التي تتحداها حكومة جنوب افريقيا العنصرية بازدياد ، ويجب وضع حد لعدم احترام منظومة الأمم المتحدة ، ويجب وضع حد لهذا التجاهل المتعمد لقراراتها ومقرراتها . ويجب وضع حد للاستغلال غير الانساني لعمال ناميبيا ويجب وضع حد أيضا لنهب الموارد الطبيعية التي هي تراث خاص بشعب ناميبيا وسوف يحتاج اليها حاجة ماسة في تنميته بعد الاستقلال ، ويجب ألا تستغل هذه الموارد اكثر من ذلك الدوة المحتملة التي تسيطر الآن على الاقليم بصورة غير شرعية .

وفي عام ١٩٧١ ، أصدرت محكمة العدل الدولية فتوى جاء فيها ان أى قرار أو عمل من جانب جنوب افريقيا ازاء ناميبيا يفتقر الى الشرعية بسبب وجودها غير القانوني في الاقليم . ويعبّر وفدى عن تهانئه لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ولرئيسه ، السفير لوساكا ، على عطفهما وتقريرهما القيم الذى قدماه الينا .

ولهذه الاسباب جميعا ، وعلى أساس التزامنا الذى لا يتزعزع بمبادئ الأمم المتحدة ، فان وفد اكوادور سينظر بتعاطف الى مشاريع القرارات الواردة في اطار البند ٣٢ من جدول الأعمال والمعرضة علينا الآن .

السيد الهداوى ( العراق ) : اتقدم في مطلع كلامي بالاعراب عن أعمق التعازى والأسى لما أصاب أبناء قطرنا العربي الشقيق اليمن من مأساة الزلزال الأخير ، ونعتبر مصيبتهم مصيبتنا ، فهم اخواننا وأبناء وطننا العربي الكبير ، متوجهين لحكومة اليمن الموقرة ولذوى الضحايا بالعزاء العميق .

كذلك يسعدني الاعراب عن تقديرونا للمنجزات الكبيرة التي حققها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا وعن اعجابنا بها ، ولا سيما التقرير الوارد في الوثيقة A/37/24 التي أعدها السيد بول لوساكا ، رئيس المجلس ، والسادة زملائي أعضاء المجلس .

ينطوى استمرار استعمار نظام بريتوريا العنصرى لاقليم ناميبيا على أبعاد قانونية ، وانسانية واقتصادية ، ويشكل انتهاك هذه الابعاد في مجملها تحديا لارادة الشعوب ، وخرقا لميثاق الأمم المتحدة ، وغدرا لحق سكان ناميبيا في تقرير المصير والتمتع بالاستقلال وممارسة السيادة الوطنية . ولما كان من المسلم به ان الأمم المتحدة هي الوريث الشرعي لعصبة الأمم ولما تركته الأخيرة من أعباء دولية ، فقد أصبح من مسؤولية الأمم المتحدة الاضطلاع بمهمة إنهاء الانتداب الذى تمارسه الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا على اقليم ناميبيا ، ولما كان نظام الانتداب في الأساس ظاهرة استعمارية بشعة امكن تصفيتيها في انحاء مختلفة من العالم عن طريق الكفاح المسلح والنضال المتواصل ، فقد آن الأوان أن ينعم شعب ناميبيا بالحرية والاستقلال والسيادة . ولذلك تم طرح هذه القضية العادلة على الأمم المتحدة منذ نحو ٣٦ عاما بهدف وضع حد لاطماع الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا التي كانت ترمي الى ضم الاقليم ونما اعتبار لصفحتها آذاك كدولة منتدبة فقط . وقد اتخذت الجمعية العامة قرارها ٢١٤٥ الذى أقر حق الاقليم في الاستقلال والسيادة ، وأناط القرار بمجلس الأمم المتحدة لنايبيا مهمة تحقيق هذا الهدف ، وتهيئة سكان الاقليم للاستقلال والحرية ، وقد بذل المجلس مشكورا جهودا بالغة في هذا الشأن . لكن تلك الجهود كانت تصطدم بعناد الاقلية العنصرية وتعتنتها واغتعالها الذرائع والعراقيل . وقد اصدرت محكمة العدل الدولي فتواها الرصينة في ٢١ حزيران / يونيه ١٩٧١ ، انسجاما مع تطور الاحوال والازمان وتجاها مع حق شعب ناميبيا وتطلعه الى الحرية وحقه في موارده الطبيعية .

ووقف مجلس الأمن بقراريه ٣٨٥ و ٤٣٥ الى جانب عدالة قضية شعب ناميبيا وحقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف في السيادة وتقرير المصير ، كما اتخذت الجمعية العامة عشرات القرارات الداعية لانهاء الاستعمار البغيض الذي يزرع تحت نيره شعب ناميبيا عملا بنصوص ميثاق الأمم المتحدة وقرارات منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والقضاء على جريمة الفصل العنصرى . ثم تولت مجموعة دول فريق الاتصال بتكليف من الامم المتحدة مهمة العمل سعيا وراء ايجاد الحل الناجز لمشكلة ناميبيا ووضع حد لتسلط الاقلية العنصرية عليها . لكن فريق العمل لم يثبت بانه كان على مستوى المسؤولية ولم يبد ما يترتب عليه من الارادة السياسية الحازمة فلم يوفق في مساعيه حتى الان . نستبعد ان تكون اسباب اخفاقه ما يربط بعض اعضاءه ونظام بريتوريا من العلاقات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية والتجارية والعرقية والرغبة في ترسيخ النفوذ والمصالح الخاصة .

يتضح من الوثيقة A/AC.115/L.574 التى اعدتها اللجنة الخاصة لناهضة الفصل العنصرى فى ٣ ايلول /سبتمبر ١٩٨٢ ان عدد الشركات عبر الوطنية ذات الاستثمارات الهامة فى جنوب افريقيا التابعة للكيان الصهيونى وعدد من الدول الغربية بما فيها اعضاء فريق الاتصال بلغ ٤٧ شركة ، وتشير الوثيقة A/AC.115/1982/CRP.6 التى اعدتها مركز الابحاث التابع للامم المتحدة ضد الفصل العنصرى الصادرة فى ٨ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨٢ الى ان ثمانية وتسعين مصرفا تعود جنسيتها الى خمس عشرة دولة غربية واسرائيل بينها دول من فريق الاتصال الخماسى قدمت قروضا الى حكومة جنوب افريقيا العنصرية بلغت ٢٣٨٠٠٢ مليون دولار خلال الفترة من ١٩٧٩ لغاية منتصف عام ١٩٨٢ . اضافة الى ما تقدم حصل النظام العنصرى على قرض بمبلغ يزيد على مليار دولار من صندوق النقد الدولى بموجب السحب الخاص بمعرفة وموافقة دول فريق الاتصال . وما تنبى الاشارة اليه ان علاقات بعض الدول الغربية لا تقتصر على منح القروض وتسهيل استثمار الشركات عبر الوطنية فقط ، ذلك ان ثمة دلائل كثيرة تشير الى اتساع مجالات التصدير والاستيراد والتعدين والتصنيع والتكنولوجيا وتقدمه باطراد بين الجانبين ، وصعابة اخرى فان طبيعة العلاقات الواسعة بين النظام العنصرى فى جنوب افريقيا وعدد من دول اوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكىة تبعث الشك فى ان هذه الدول غير جادة فى العمل من اجل حل مشكلة ناميبيا ولا تكثرت بقرارات الجمعية العامة او مجلس الامن ، لانها كما يتضح تضح منافعها ومصالح شعوبها فوق جميع الاعتبارات ، فضلا عن ان هذه الدول لم تستجيب

لارادة الامم المتحدة في وضع التشريعات والقوانين التي تحد من اتساع التعامل الاقتصادي والسياسي والثقافي والدبلوماسي بينها وبين النظام العنصرى في بريتوريا . وليس من الحكمة ان نغفل الاشارة الى لجوء ثلاث دول كبرى من الاعضاء الدائمين في مجلس الامن الى استخدام النقض ضد اى قرار يدعو الى فرض العقوبات الرادعة على النظام العنصرى بموجب الفصل السابع من الميثاق .

وتقييم حكومة النظام العنصرى من اجل ترسيخ سياستها العدوانية ونواياها التوسعية علاقات واسعة في المجال العسكرى والتسلح مع دولة عظمى ومع الكيان الصهيونى ايضا . ويفضل هذه العلاقات استطاع نظام بريتوريا بناء آلة حربية جسيمة هي دون شك اشد قوة ضاربة في القارة الافريقية لا تقتصر ترسانتها على الأسلحة التقليدية المتطورة بل تتعداها الى تصعيد الوجود الاجنبى ، وبناء القواعد العسكرىة ، والاستعانة بالمرتزقة ، والوصول الى درجة متقدمة في امكان صناعة الاسلحة النووية والوسائل اللازمة لحملها . ولم تنفد دوائر الاستخباراتية الامريكىة قيام الكيانين العنصرين في فلسطين المحتلة وبريتوريا باجراء تفجير نووى في المحيط الاطلسى ومازال تعاونهما مستمرا في تصنيع الصواريخ بعيدة المدى وكذلك القبلة النيوترونية .

ان هذه القوة العسكرىة الهائلة تدفع بالنظام العنصرى في بريتوريا الى ترسيخ قواعده الاستعمارية في ناميبيا وممارسة سياسة البطش والقمع بقوة السلاح ضد المواطنين واقتراف المذابح ضد الابرياء وحرق مزارعهم ومصادرة موارد رزقهم وتشريدهم وخلق مدارس اطفالهم ، لا لسبب سوى أنهم يطالبون بحقوقهم التي اعترف بها العالم الحر . ومن اجل احكام قبضة القمع العسكرى على شعب ناميبيا شكلت الاقلية العنصرىة قوة حربية خاصة باقليم ناميبيا تجند لها الافراد من ابناة الاقليم قسرا وتستنفد لها المرتزقة وتشن العدوان المسلح على دول المواجهة باستمرار بغية الازهاق وتركيز القواعد الاستعمارية والتوسعية في المنطقة . وقد تعرضت مرارا لمثل هذا العدوان دول مستقلة هي اعضاة معنا هنا في الامم المتحدة نذكر منها زامبيا وموزامبيق وتنزانيا وانغولا وسيشيل واخيرا المسدوان الاجرامى على ليسوتو .

لقد وضعت الحكومة الامريكىة عام ١٩٧٨ تشريعات خاصة بهدف تقييد شحن الأسلحة للنظام العنصرى في جنوب افريقيا ، لكنها لم تلبث ان خففت من تلك القيود بحيث اصبح بإمكان الشركات الامريكىة تصدير كميات من المعدات المتطورة على اساس انها اجهزة لا غراض مدنية تجارية ولا صفاة عسكرىة لها لكنها كانت في الواقع معدات الكترونية قابلة للاستخدامات الحربية الواسعة .

ان الموقع الاستراتيجي الذي يتميز به الجنوب الافريقي وسيطرته على النصف الجنوبي من الكرة الارضية بصورة خاصة على المحيطين الاطلس والهندي يحمل الدول الاستعمارية على تعزيز وجودها العسكري في تلك المنطقة وتطوير قواعدها وتسهيلاتهما البحرية وبالتالي اشاعة القلق وعدم الاستقرار بين شعوب ذلك الجزء من العالم ، جراً احتمالات التدخل الاستعماري - الامبريالي في شؤونها الداخلية ، وزعزعة انظمتها . كما انها تحسب حساب التدخل وايغال النفوذ في المحيط الهندي ، والبحر العربي ، والمعمرات المائية في تلك المنطقة ودول الشرق الاوسط . ولا يغرب عن البال الاشارة الى ان بعض الدول الغربية ، بما فيها بعض اعضاء فريق الاتصال ، جعلت من قضية ناميبيا مسألة تتعلق بالصراع الدولي وتضاعف في تأزم الموقف بين المعسكرين الشرقي والغربي بالنسبة الى تلك المنطقة .

توضح هذه الصورة المبسطة عمق العلاقات بين عدد من الدول الاوروبية والولايات المتحدة والكيان الصهيوني من جهة والنظام المنصري في افريقيا الجنوبية من جهة اخرى ، الامر الذي لا شك يعيق مساعي الجمعية العامة ويحمل على الشك في حسن نوايا بعض الدول الغربية بما فيها بعض دول اعضاء فريق الاتصال .

ان التعاون الوثيق بين الكيانين الفاشستيين في فلسطين المحتلة وجنوب افريقيا يقف عقبة بوجه المساعي الجذولة لتحقيق استقلال ناميبيا ، واشاعة الأمن والسلام في الجنوب الافريقي . ومعلوم ان هذا التعاون يشمل التسلح المتطور والتدريب العسكري وتنسيق العمل ضد المناضلين ، وتصعيد جريمة العنصرية . وكما يعتبر الصهاينة أنفسهم شعب الله المختار ويتحدثون عن نقسا عنصرهم يضاعف الفاشستيون في بريتوريا من حدة قوانين الارهاب والفصل العنصرى ضد شعسب ناميبيا ، وينتهك كلا النظامين حقوق الانسان ويقومان بالمجازر والابادة البشرية ، ويقوم بينهما التعاون في الاستثمارات والتبادل التجارى والسعي للالتفاف على أنظمة السوق الأوروبية المشتركة من خلال ارتباط الكيان الصهيوني بها وامتلاك الكيانين شركتي نقل بحرى يتم بواسطتهما تهريب النفط الى نظام بريتوريا ، وصعارة أخرى فقد أصبح كلا النظامين العنصريين حليفا طبيعيسا للاخر .

ان من أبرز سمات السياسة الخارجية للعراق التضامن مع الشعوب المناضلة من أجل الحرية والسيادة ، والاستقلال والرفاه الاقتصادى . ولذلك فاننا نقف بصلابة الى جانب حق شعسب ناميبيا في تقرير المصير والحرية والاستقلال ونتمنى النجاح لمساعي منظمة سواهو ونضالها لتحقيق طموحات ناميبيا ، كما نؤيد الكفاح المسلح لهذا الشعب البطل لأن الكفاح المسلح حق مشروع ومعترف به ، وندعو الى فرض العقوبات بموجب الفصل السابع من الميثاق ونؤك بأن مسؤولية حمل مشكلة ناميبيا هي احدى مسؤوليات الأمم المتحدة . واننا ان نعتبر قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن أساس الحل المنشود لقضية ناميبيا ، ندين بشدة تعنت النظام العنصرى في جنوب افريقيا لعدم التزامه بهذه القرارات وانتهاك ارادة الشعوب .

في الخطاب الموجه للسيد رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في مناسبة اسبوع التضامن مع شعب ناميبيا في الشهر الماضى قال السيد صدام حسين ، رئيس الجمهورية العراقية :

" اننا ان نؤك تأييدنا لنضال شعب ناميبيا انطلاقا من ايماننا الثابت بحقوقه فسي سعيه لتحقيق أهده التحررية ، وحقه في تقرير مصيره ، نؤك أيضا ايماننا الراسخ بقدسية هذا الحق الذى تهنته الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ أكثر من عشرين عاما بموجب اعلان



منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وعلى الرغم من ذلك الاعلان التاريخي والقرارات التي أعقبته طوال الفترة الماضية ، بما فيها القرارات الخاصة بانتهاء انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ، لم يبد نظام بريتوريا العنصرى أية نية لانهاى وجوده على أرض ناميبيا ، واستمرار ممارساته الاجرامية ، وفي طليعتها جريمة الفصل العنصرى ، تلك الجريمة التي عرفتها الأمم المتحدة كجريمة ضد الانسانية وضد ضمير البشرية وكرامتها .

السيد ولد سيد أحمد فال ( موريتانيا ) : اسمحوا لي في البداية أن أتقدم الى

الاخوة في الوفد العربي اليمني الشقيق وحكومة وشعب اليمن الشقيق بتعازينا الصادقة وتضامننا الخالص في هذه المحنة التي أصيب بها شعب اليمن العربي الشقيق ، ونشاطهم الأسى والحزن . وانا لله وانا اليه راجعون .

( ثم تكلم بالفرنسية )

بعد مرور ١٦ عاما على مقرر الأمم المتحدة الذى يعلن ان احتلال جنوب افريقيا لناميبيا غير مشروع ، لا يزال نظام الفصل العنصرى يواصل اضعاف الصيغة العسكرية على ذلك الاقليم والآمال التي بعثها اتخاذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) قد تخلت عن مكانها لخيبة الأمل التي سببها الموقف المستحيل الذى أوجدته جنوب افريقيا ومعض من حلفائها .

بالرغم من مرور بعض الأوقات التي بيد وفيها استقلال ناميبيا في متناول أيدينا ، فانسه يفلت منا دائما ويضيع في ستار الدخان للصفقات المشبوهة التي تلجأ الى استخدامها تطلعات الشعب الناميبى الى الحرية والاستقلال في أسباب غريبة على خطة التسوية التي وضعها قسوار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) . ولا تزال ناميبيا مقتنعة بأن أية محاولة لاقامة أى توازن بين الاستقلال وأى موضوع آخر ، هي محاولة في غير موضعها ، وتؤدى الى تأخير عملية تصفية الاستعمار في ذلك الاقليم .

ويكرر وفد بلادى مرة أخرى ثقته بخطة التسوية الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، ويغتنم هذه المناسبة لكي يرحب بالنضج والشعور بالمسؤولية والاعتدال التي أظهرتها ديمسسا المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ( سوابو ) ودول خط المواجهة رغم محاولات جنسوب افريقيا ومعض حلفائها الرامية الى اثاره المخاطر وفرض شروط غير مقبولة .

والواقع انه بيد وواضحا الآن أكثر من أى وقت مضى ان جنوب افريقيا ، وهي حليفة وشريكة لاسرائيل ، تحاول كسب الوقت لكي تعزز احتلالها غير المشروع وتنهب موارد ناميبيا الطبيعية . ومن أجل تحقيق هذه الغاية يقوم نظام الفصل العنصرى باستخدام الطرق المعروفة التي شوهدت بالفعل في الشرق الأوسط ، والتي قامت بها صديقتها اسرائيل من أجل زعزعة استقرار البلد ان المجاورة واحتلال أراضيها وتد مير البنية الأساسية لاقتصاداتها وارهاب سكانها واغتيال الوطنيين في جنوب افريقيا وناميبيا .

ان النظامين القمعيين والعنصريين في جنوب افريقيا واسرائيل يحاولان عن طريق تحالفهما وتعاونهما في المجالات الاقتصادية والعسكرية والنووية ارهاب افريقيا والعالم العربي من أجل تحقيق أهدافهما التوسعية .

وماله دلالة انه في الوقت الذى تتناول فيه الجمعية العامة مسألة ناميبيا ، ينظر مجلس الأمن في جانب آخر من عدوان جنوب افريقيا على شعوب ودول الجنوب الافريقي . ان أعمال العدوان على زامبيا بوتسوانا وأنغولا وموزامبيق وسوازيلند ، والآن ضد مطكة ليسوتو توضح - اذا ما كانت هناك حاجة الى مزيد من التوضيح - التهديد المستمر الذى يتعرض له السلم والأمن الدوليان . والذى يمثله نظام الفصل العنصرى . لقد حان الوقت لأن يسمح لبلد ان الجنسوب الافريقي أن تتمتع بالسلم والأمن وأن تحترم سيادتها ووحدتها الإقليمية . وقد حان الوقت كذلك لأن يسمح للشعب الناميبى بأن يمارس حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . ان من واجب الجمعية العامة أن تضمن أن تكون عطية تصفية استعمار ناميبيا ، وهو اقليم تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة ، في اطار خطة التسوية المحددة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) . ونحن نطالب - بلا تحفظ - بالتنفيذ الفوري لذلك القرار دون أى تحفظات أو تعديلات .

اننا نرحب بالجهود الحميدة التي بذلها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، ورئيسه السفير بول لوساكا لخدمة قضية ناميبيا واستقلالها .  
وأخيرا ، نؤكد من جديد تضامننا مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ( سوابو ) الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبى ، ودعونا غير المشروط لها .

السيد جاكوبس (انتيفوا وبربودا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عندما اصبحت بلادي في العام الماضي احدث عضو في الامم المتحدة ، اعرينا عن امل وطيد في ان ناميبيا سوف تتبعنا الى هذا المحفل بسرعة . وما يشعر وفد بلادي بالقلق العميق ان عاما بأسره قد انقضى ولم يقترب استقلال ناميبيا من التحقق .

ان جيلا بأكمله منذ بدأت الامم المتحدة تهتم بمسألة ناميبيا قد بلغ الان سن الرشد . والواقع انه قد انقضت ست وثلاثون سنة منذ بحثت الجمعية العامة لأول مرة هذه المسألة . وخلال هذه الفترة وصل الانسان الى القمر ، ووضع السفن في مدارات حول الكواكب ، وتعلم كيف يهزم تحديات في عالم وراء العالمنا .

ولكن رغم كل هذه المنجزات ، عجز الانسان عن ان يضع حدا للمواقف العنصرية لبلد يستغرقه الحقد والكراهية وضع نفسه على اقليم ناميبيا ووطأه بالاقدام هو وحقوق شعبه متحديا قرارات ومقررات هذه الجمعية .

ان قدرة جنوب افريقيا على ان تتجح في الاستهزاء بجهود هذه الجمعية والدول الممثلة هنا ، هو عمل يوضح عدم فعالية الامم المتحدة ، وتأكيد محزن لعجزها وعمقها . ان حقيقة ان بيننا ام تأمرت لخلق هذا العجز والعمق وتوجيه ضربة رهيبية لمفهوم منظمة عالمية يمكن ان يسود فيها الرشد والعقل على الغباء وعدم الرشاد .

ان استمرار تشدد جنوب افريقيا بالنسبة الى ناميبيا ، هو شر خطير لا يزال يجثم على شعب ناميبيا ، وشاهد للعالم على ان هناك بعض الامم التي تعتبر هذه المنظمة وقراراتها اما ملائمة في احسن الاحوال او غير ملائمة في أسوأ الاحوال . ان هذه الدول تشعر بوضوح انها يمكن ان توجد بغير الامم المتحدة . وفي يوم من الايام سوف تضطر الى ذلك ، لان الدول التي تل الانتظار وتشعر بالاحباط ازاء الوعود والخداع سوف تقطع ما يربطها بالامم المتحدة او غيرها ، وسوف تسعى الى حلول للمظالم بطرقها الخاصة ومن خلال محافظتها الخاصة .

ومن الواضح ان اولئك الذين يضعفون هذه المنظمة الان سوف يجدون مثل هذا التطور لا يساعد قضية السلم والاستقرار العالمي ، وسوف يجدونه لا يساعد في تقدمهم ورفاههم .

ان هذا الاحتمال يجب ان يكون تحذيرا للجميع لاننا لا يمكن ان نواصل اغفالنا للامم المتحدة . وهذا الاغفال يظهر بشكل واضح في الطريق المسدود الذي وصلنا اليه بالنسبة الى ناميبيا التي اصبحت رمزا لفشل الامم المتحدة وشاهدا على الموقف السيئ والانتهازي لبعض من يجلسون في هذه القاعة .

ان وفدي يعرف انه خلال الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة اعتمد قرار يدين المصالح الاجنبية في ناميبيا التي تستغل موارد هذا البلد لصالح جنوب افريقيا . ونحن نشعر بالقلق لان هذه المصالح الاجنبية تواصل العمل بغير اعاقه من جانب حكوماتها التي لم تعط قرارات هذه الجمعية اكثر من تأييد لفظي .

ونحن نشعر بالقلق لان الدورة السابعة والثلاثين لن تقوم بشيء سوى اعتماد مزيد من القرارات حول هذه المسألة وهي قرارات لا تساوي اكثر من الورق الذي تكتب عليه .

لقد استمع وفدي الى الكثير عن الاسهامات الكبرى في الامم المتحدة ، ونحن نعترف ان بعض الدول تدفع اكثر من الاخرين ، ونود ان تعلم اننا نقدر ذلك . ونحن نقدر كثير التقدير مسؤولياتها واحساسها بالحق . ولكن هناك دولا صغيرة مثل بلادي تدفع ايضا . وفيما يتعلق بعدد سكاننا وقاعدتنا الاقتصادية ، فاننا ربما ننفق اكثر اذا ما حسينا ذلك على اساس دخل الفرد ، وذلك لمجرد الحفاظ على بعثة في الامم المتحدة . أليس من الغريب ان ننفق الكثير لكسب نرى افضل جهودنا يلقي به جانبا نتيجة لعجرفة اولئك الاقوياء الذين لا يعترفون بالحق ولا يمكن ان يكونوا الى جانب الضعيف .

ان انتيفوا وبرمودا تود ان تسجل ارتياحها ازاء عمل مجلس ناميبيا . ان تقريره الحالي الى هذه الجمعية يستحق الاهتمام ولا بد ان نشيد بمجلس ناميبيا مع ضمان ان ينهي عمله مع بداية دورة الجمعية العامة القادمة . وفي هذا السياق ، فان وفدي يود ان يطالب ما يسمى بفرسيق الاتصال ان يكثف جهوده على نحو بناء لكي يحقق انسحاب جنوب افريقيا من ناميبيا ، وكرر دون فرض شروط على اية دولة اخرى .

ان سيطرة جنوب افريقيا الاستعمارية غير الشرعية على ناميبيا سبقت وجود القوات الاجنبية في دول اخرى حول جنوب افريقيا . ان النظام العنصري في بريتوريا يجب ألا يسمح له بأن يساوم بأعماله البغيضة حتى يتدخل في شؤون الدول الاخرى ، ويجب ألا نسبح له بأن يفعل ذلك .

اذا كان لا يزال هناك ضمير في العالم ، فاننا جميعا يجب ان نذل قنارى جهدنا لكي نحرر ناميبيا .

السيد الفكي عبد الله ( السودان ) : ان المحنة الالهية التي أمت باشقائنا نسي جمهورية اليمن العربية بالامس ، ادمت قلوبنا واحزنتنا كثيرا ، وارجو ان يسمح لي بأن انتهز هذه الفرصة ، لاعبر لاشقائي في وفد جمهورية اليمن العربية ولحكومة وشعب اليمن الشقيق ولا سسر الضحايا ، عن تعازي وفد السودان في هذا الفقد الاليم سائلين الله ان يتعمد الضحايا برحمته وففرانه ، انه سميع مجيب .

تعود هذه الجمعية الموقرة مرة اخرى لمبحث قضية ناميبيا . ولعله من الجدير بالملاحظة ان المشاركة الواسعة من قبل وفود الدول الاعضاء في المناقشات الحالية ، تعكس بجلاء الاهتمام البالغ الذي يوليه المجتمع الدولي لقضية احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا ، وتجاهلها لارادة الشعب النامبي بقيادة سوابو مثله الشرعي والوحيد في الحرية والاستقلال والسيادة على كافة اراضيها .

لقد ظلت قضية ناميبيا أمرا ملحا في جدول أعمال دورات الأمم المتحدة العادية والاستثنائية ، وفي جدول أعمال غيرها من المناهر الاقليمية لفترة زمنية طويلة . ولعله مما يدعو للأسف حقا ، ان النظام العنصرى والاستيطاني في جنوب افريقيا ظل متجاهلا لكل نداء وقرار في محاولة يائسة منه لاعادة عقارب الساعة الى الوراء . ومثل هذا النظام العقبة الوحيدة امام كل مبادرة أو تحرك أو حل لهذه القضية ، تماما كما تفعل اسرائيل ، الشريك الآخر في حلفهما غير المقدس ، ضد شعوب المنطقتين العربية والافريقية .

سنة عشر عاما قد مرت ، منذ أن أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها ٢١٤٥ (د-٢١) لعام ١٩٦٦ الذى دعا جنوب افريقيا لانها وصايتها على ناميبيا ، كما مرت أعوام أربعة ، منذ أن أصدر مجلس الأمن قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ذلك القرار الذى وجد قبولا عالميا كأساس متين لحل مسألة ناميبيا . وكعادتها في كل العرات السابقة لم تجد كل هذه المحاولات اذنا صاغية من جنوب افريقيا ، بل اتسع مدى ممارسات النظام العنصرى في الجنوب الافريقي ، فنقل ممارساته وقوانينه العنصرية الى ناميبيا ، كما تعدت سياساته العدوانية هذه الحدود ، فأخذ يشن العدوان والهجوم ضد الدول الافريقية المجاورة في أنغولا وموزامبيق وزامبيا ، وامتدت ذراعه الطويلة الآثمة الى سيشيل ، كما جاء اعتداؤه الأخير على ليسوتو ، ليضيف فضلا جديدا لسلسل الارهاب والعنف الذى تمارسه بريتوريا العنصرية ، والذى أدانته الأسرة الدولية بكاملها .

لقد تلتق بلادى باستنكار شديد عدوان جنوب افريقيا على ما سيرو ، حيث أوضح البيان الذى أصدرته وزارة خارجية بلادى ، ان ذلك الاعتداء الغاشم جاء كمحاولة أخرى من جنوب افريقيا لتشديد قبضتها العنصرية ، واسكات الاصوات المعارضة لسياساتها الهمجية ، التي أدانتها الأسرة الدولية كجريمة ضد الانسانية . وهي محاولة لا شك فاشلة ومكتوب عليها الخذلان والغثل .

ان قضية ناميبيا قضية واضحة ، لا تحتمل الاجتهادات والمراوغات والمناورات ، فهي تمثل أحد آخر جيوب الاستعمار الاستيطاني البغيض في القارة الافريقية . ذلك الاستعمار الذى آلى على نفسه الاستمرار في قمع الشعب الناميبى ، وحرمانه من حقه في الحرية والانتعاق ، واستغلال موارده وثرواته . وهذا يشكل التحدى المستمر للأسرة الدولية ، اذا ما أردنا بالفعل حفظ مصداقية هذه المنظمة الدولية ومبادئ ميثاقها . كما أن بقاء هذه القضية دون حل ، واستمرار الجمود الحالي لمن

يؤدي فقط الى ازدياد التوتر وانفجار الوضع في تلك المنطقة فحسب ، بل يعرض أمن وسلام القارة الافريقية والعالم أجمع لأخطار محدقة ودائمة .

لقد تابع المجتمع الدولي كل المحادثات والاتصالات الخاصة بقضية ناميبيا . ولا بد أن كل أعضاء الأسرة الدولية قد وقفوا على المرونة الفائقة ، والمسؤولية التامة التي أبدتها سوابق قياداتهم الحكيمة ، في الوقت الذي برزت فيه ، وما لا يدعو مجالا للشك ، عنجبية وغرور النظام العنصري بجنوب افريقيا ، واستخفافه بارادة المجتمع والمجموعة الدولية . ولا جبار هذا النظام العنصري على الخضوع لهذه الارادة الدولية ، فقد جاء المؤتمر الدولي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا ، ذلك المؤتمر الذي عقد في باريس في أيار/مايو من العام الماضي ، ليؤكد أهمية تطبيق الجزاءات الالزامية الشاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق ضد جنوب افريقيا . وسوف تبقى توصيات ذلك المؤتمر أمرا ملحا ، اذا ما أريد فعلا اجبار الكيان العنصري على الخضوع للشرعية الدولية ، ورفع أيديه الطلخة عن شعب ناميبيا ، ليقرر مصيره ومستقبله بنفسه . ان بلادى تؤيد الجهود التي تضطلع بها مجموعة الاتصال الغربية بتحقيق حل سلمي لقضية ناميبيا . وفي الوقت ذاته فان الكفاح المسلح يبدو أمرا لا مفر منه ، اذا ما استمرت جنوب افريقيا في تحديها لارادة المجتمع الدولي ، وحرمان شعب ناميبيا من حقه الطبيعي والشرعي في الاستقلال والسيادة .

وكما أوضح السيد وزير خارجية بلادى عند مخاطبته لاجتماعات هذه الدورة بقوله :

" نعرب عن تقديرنا للدول الغربية الخمس التي لعبت دورا رئيسيا في التوصل للتسوية المضمنة في القرار رقم ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) اننا نطالبها الآن أكثر من أى وقت مضى بحمل جنوب افريقيا على احترام التزاماتها والشروع في تنفيذ نص الاتفاق في اطار زمني معلن ، قبل أن تغلت من بين أيدينا فرصة سانحة ، قد تكون الأخيرة ، لوضع نهاية سلمية للاحتلال غير الشرعي من قبل جنوب افريقيا لاقليم ناميبيا وتمكين شعبه من ممارسة حقه الأصيل في تقرير المصير ."

( A/37/PV.21 ، ص ٢٢ ) .

لا يفوتني في الختام أن أتقدم بالتقدير والاشادة لصمود دول المواجهة الافريقية التي تتحمل عبئا متزايدا يوما اثر يوم ، وتواجه نظاما عنصريا وهمجيا لا يعي أو يعرف غير لغة الارهاب والعسودان . وأود أن أوكد لهم وقوفنا وصمودنا دوما معهم ، حتى تنتصر ارادة الحق والعدل في الجنوب الافريقي .

كما وننتهز هذه الفرصة لنتقدم بالشكر والامتنان لمجلس الأمم المتحدة الخاص بناميبيا . هذا المجلس الذى يجسد سلطة ومسؤولية الأمم المتحدة تجاه ناميبيا . كما نتابع بالتقدير الجهد والبرامج التى يضطلع بها مجلس ناميبيا تجاه الوفاء بهذه الالتزامات . ونثق في أن المؤتمر الدولي للتضامن مع شعب ناميبيا المزمع عقده بباريس في العام القادم ١٩٨٣ ، سيشكل اداة فعالة لتأييد الكفاح العادل لشعب ناميبيا ، ودفع خطواته للأمام نحو اتفاق التحرر الوطني والاستقلال .



السيد وابوجي (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسحوا لي في البدايات—  
 أن انضم الى الوفود الأخرى في تقديم مواساتنا القلبية لشعب اليمن الشقيق ولحكومة الجمهورية العربية  
 اليمنية للخسارة الأساوية في الأرواح والممتلكات التي عانينا منها كنتيجة للزلزال المؤسف الذي وقع—  
 مؤخرا . ان وفدي مقتنع بأن شعب وحكومة الجمهورية العربية اليمنية سوف يعوضان هذه الخسارة  
 الجسدية بسرعة .

لقد طلب وفدي أن يدلي ببيان حول الهند المعنون "مسألة ناميبيا" من أجل أن يبرز الأهمية  
 التي توليها كينيا لتقدم ناميبيا صوب التحقيق الكامل لحقها غير القابل للتصرف في ممارسة تقرير المصير .  
 واننا نود ، ونحن نتكلم ، أن نؤكد من جديد التزامنا الكامل باعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب  
 المستعمرة واحترامنا له . وناميبيا أحد تلك البلدان . اننا نأسف بشدة لأن جنوب افريقيا ، وهو  
 بلد يحتل ناميبيا بطريقة غير شرعية ، قد تمكن ، وقتا طويلا ، من احباط وعرقلة التقدم صوب مارسة  
 شعب ناميبيا حق تقرير المصير .

ان ناميبيا لا تزال اقلية خاضعا لوصاية الأمم المتحدة مباشرة حتى يحصل على الاستقلال .  
 وينبغي ألا تنقل الالتزامات والمسؤوليات الناجمة عن هذه الوصاية الى أية سلطة أخرى غير شعب  
 ناميبيا . انها مسؤولة خطيرة وثقيلة ينبغي أن تضطلع بها منظمنا بطريقة مسؤولة وعادلة وشرف  
 وكرامة .

لقد انصرف ما يربو على أربعة أعوام الآن منذ اعتماد مجلس الأمن لخطة الأمم المتحدة لاستقلال  
 ناميبيا في قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) . لقد كانت توقعاتنا في ذلك الوقت هي أن جنوب افريقيا قد ثابت  
 الى رشدها وأنها على استعداد لتنفيذ برنامج التحول السلمي الى الاستقلال لناميبيا . ولكن اتضح  
 أن هذا ليس هو الحال ، رغم المفاوضات المكثفة التي جرت في الفترة المتوسطة . لقد برهنت جنوب  
 افريقيا ، بعد كشف مخططاتها ، على أنها كما كانت دائما ، مضللة مسوفة . وبدلا من أن تتب—  
 خطوة خطوة برنامج تنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا ، تلك الخطة التي وافقت جنوب افريقيا عليها—  
 بالفعل عن طريق فريق الاتصال ، فانها قامت بعمل معاكس ضد الأمم المتحدة وشعب ناميبيا الذي  
 تمثله المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، فقد صعدت وكثفت حربها ضد قوات التحرير وبرهنت  
 على أساليبها الغادرة وناوراتها الرامية الى الحيلولة دون تنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا .

والإضافة الى عدم الاستعداد لاتخاذ تدابير الزامية فعالة ضد النظام العنصرى الذى يحتل ناميبيا بصورة غير مشروعة ، فانه لا توجد عقبات أخرى يمكن تخيلها في طريق استقلال ناميبيا . ان جميع المعلومات التي تتصل بالموضوع والتي قد تطلب قبل تحقيق استقلال ناميبيا قد وضعت أمام الجمعية منذ وقت طويل ، ومثل هذه المعلومات متاحة أيضا لهذه الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وسوف أذكر بعضا من تلك الحقائق ، ومنها أن عدم شرعية وجود جنوب افريقيا المستمر في ناميبيا قد تأكد من خلال رأى محكمة العدل الدولية ، الذى صدر في (٢١ حزيران /يونيه ١٩٧١) ردا على طلب مجلس الأمن في قراره ٢٨٤ (١٩٧٠) بتاريخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٧٠ . ولـو وجدت أية شكوك في هذا الصدد ، فان مثل هذه الشكوك قد تبددت .

ثانيا ، ان رأى المجتمع الدولي ، باستثناء رأى جنوب افريقيا العنصرية ، قد توحد في قول أنه ينبغي أن تكون ناميبيا حرة وأنها اقليم ينطبق عليه اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وعلاوة على ذلك ، فانها تقع تحت ادارة الأمم المتحدة مباشرة . وهذا ناجم مسن أن الجمعية العامة قد أنشأت مجلسا لناميبيا باعتباره السلطة الادارية الشرعية لناميبيا ، حتى رغم أن النظام العنصرى منع المجلس من تولي ولايته بالكامل . ان وفدى يحيي بالتقدير الجهود التي بذلها المجلس في هذه الظروف الصعبة .

ثالثا ، يتعين على المجتمع الدولي أن يواجه بوضوح مسؤولياته في ناميبيا . ونحن لا نزال نشعر بقلق شديد لأن الامم المتحدة قد أحبطت باستخدام حق النقض في مجلس الأمن . اننا في موقف نجد فيه أن هؤلاء الذين قاومت جنوب افريقيا جهودهم الرامية الى تحقيق استقلال ناميبيا هم في نفس الوقت الذين يحمون جنوب افريقيا باستخدام حق النقض ضد العمل القوي المطلوب من أجل مواجهتها . تعنت جنوب افريقيا ، ولا بد من عمل شيء لازالة هذا الأمر الشاذ .

اننا نتكلم مؤيدين لاتخاذ اجراءات صارمة طبقا للميثاق لأن جنوب افريقيا قد اتخذت تدابير صارمة ماثلة لا طاقة جهود المجتمع الدولي والأمم المتحدة بصفة خاصة . ويجب أن يلاحظ أن كل جهود الجمعية العامة ومجلس الأمن ، الرامية الى ايجاد حل سلمي لقضية احتلال جنوب افريقيا غير المشروع والاستعمارى المستمر لناميبيا قد واجهها النظام العنصرى بالتحدى الصارخ والمتكرر .

ان جميع البرامج السلمية التي وضعتها المنظمات الاقليمية التي تنتمي اليها ناميبيا والامم المتحدة محاولة تحريك الحالة صوب تحقيق شعب ناميبيا للممارسة الكاملة لحقه في تقرير المصير قد اطاقتهما جنوب افريقيا في المراحل الأخيرة بكل سوء نية . لا حاجة بي الى التردد في القول بأن جنوب افريقيا قد آلت على نفسها أن تتحدى سلطة الأمم المتحدة في جهودها لتنفيذ مسؤوليتها المباشرة عن ناميبيا حتى يتحقق الاستقلال . يتعين علي أن أقول ان هذا التحدي المستمر من جانب نظام جنوب افريقيا يمثل علاءا عدوانيا صارخا ضد شعب ناميبيا وصفحة على وجه المجتمع الدولي . أليس من المناسب ان ، رغم سعة الصدر التي أبدتها المجتمع الدولي ازاء جنوب افريقيا ، أن نعمل على تطبيق أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وأن نحمي شعب ناميبيا على نحو فعال من المزيد من العذاب وأن نحفظ ما وجه المجتمع الدولي . يعتقد وفد بلادي أن هذه الحقائق من شأنها اقناعا بأن العمل بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لا بد من القيام به الآن .

اننا ندرك انه توجد في ناميبيا مصالح اقتصادية أجنبية على شكل الشركات المتعددة الجنسيات والشركات عبر الوطنية . يجب ألا يسمح لهذه المصالح بأن تحول دون ممارسة شعب ناميبيا لحقوقه المشروعة في تقرير المصير والاستقلال . ان هذه المصالح الاقتصادية الأجنبية تحمل صفة استغلال التراث والموارد في ناميبيا ، وهي تواصل القيام بأنشطتها في ظل حماية الادارة الاستعمارية غير الشرعية انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة والمرسوم رقم ١ لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا . يعتبر وفد بلادي هذه المصالح الاقتصادية الأجنبية غير مشروعة طالما أن السلطة التي تعمل في ظلها غير قانونية كذلك . ان أنشطة هذه المصالح تمثل عقبة على طريق التقدم صوب استقلال ناميبيا حيث أن الاسهامات المالية وغيرها تذهب مباشرة للحفاظ على جهاز القمع لنظام الاحتلال غير الشرعي .

عن طريق الأنشطة الشريرة لهذه المصالح الاقتصادية الأجنبية اننا نرى أعضاء معينين في الأمم المتحدة يتعاونون - بعضهم - بأسلوب خفي وبعضهم بطريقة سافرة - مع جنوب افريقيا في المجالات الاقتصادية والثقافية والعسكرية ، وهم بذلك يقدمون القوة السياسية لها في العديد من المجالات . فضلا عن ذلك ، فان العديد من المنظمات الدولية ، رغم طابعها الدولي ، ليس في مناعة ازاء هذا التعاون . وبهذه الحالة التي تسود المجتمع الدولي يشعر وفد بلادي أنه توجد حاجة لكل دولة عضو في هذه المنظمة لتعيد تكريس نفسها في النداء الى جميع الدول بأن توقف فرادى

أو جماعيا كل أنواع التعامل مع جنوب افريقيا من أجل عزلها بطريقة فعالة في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية .

أود أن أعرب عن سخط وفد بلادي على السجن والاعتقال التعسفي المستمر لأعضاء سوابكو ولقاداتها وعلى اغتيال الوطنيين النامبيين . كما يعرب وفد بلادي عن سخطه على أعمال وحشية أخرى تتضمن التعذيب والاغتيال وقتل النامبيين الأبرياء وتدابير العقاب الجماعي . ان القائمة طويلة ، ولكن دعوني أقول ان هذه التدابير وما يشابهها تهدف الى النيل من عزم شعب ناميبيا على تحقيق آماله المشروعة في تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني في ناميبيا متحدة . رغم أن الطريق الى النصر والتحرير ليس مغروشا بالورود ، لا مجال للفشل في تحرير الشعوب . ان الكفاح التحريري للشعب النامبي سيستج بالتأكد بالنصر .

في الوقت الراهن ، وقبل أي تخريب آخر لقضية استقلال ناميبيا يبدو أن هناك قضية دخيلة ألا وهي قضية وجود القوات الكوبية في انغولا . كما أوضحنا من قبل ، لا نستطيع أن نرى سببا مشتركا للقضيتين المنفصلتين داخل منطقة الجنوب الافريقي . اننا بالتالي نرفض أي ربط بين العنصرين ، ولن نقبل الدعاية التي ترمي الى تهريب وجود جنوب افريقيا المستمر في ناميبيا وعدوانها على دول خط المواجهة وعلى جيرانها . يود وفد بلادي في هذا الصدد أن يعرب عن مواساة لحكومة وشعب ليسوتو ولكل أسر الضحايا الأبرياء نتيجة للغزو الذي لا مبرر له والذي قامت به جنوب افريقيا أخيرا ليسوتو . ان جنوب افريقيا يجب أن ترد على وجه السرعة وبكل الطرق الفعالة .

يرى وفد بلادي أولا أن الأمم المتحدة يجب أن تعزز نضالها من أجل الاعمال الكامل لحقوق شعب ناميبيا غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني في ناميبيا متحدة . يجب على المجتمع الدولي أن يقدم التأييد الجاد للنضال المشروع لشعب ناميبيا بكل الوسائل المتاحة له ، بما في ذلك النضال المسلح ضد احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا . كما يجب أن يؤخذ في الاعتبار دائما أن مشكلة ناميبيا هي مشكلة تقع مباشرة ضمن مسؤولية الأمم المتحدة حتى يتحقق تقرير المصير الحقيقي والاستقلال الوطني لذلك الاقليم .

ثانيا ، ان احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا يجب أن يوضع حد له طالما أنه يمثل عملا عدوانيا ضد شعب ناميبيا .

ثالثا ، ان قرارى مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٣٨٥ (١٩٧٦) اللذين يشكلان أساس التسوية السلمية لقضية ناميبيا قد تحدهما جنوب افريقيا . والأم المتحدة ملتزمة بحكم ميثاقها بضمان تنفيذ هذين القرارين .

رابعا ، ان مجلس الأمن يجب ان يعمل بطريقة حاسمة ضد أية مناورات تسويفية ومخططات زائفة يقوم بها نظام الاحتلال غير الشرعي وترمي الى احباط النضال المشروع لشعب ناميبيا لتقرير المصير .

خامسا ، ان البناء العسكرى لجنوب افريقيا في ناميبيا ، وادخال نظام الخدمة العسكرية الالزامية للناميبيين ، وتجنيد الناميبيين من أجل تشكيل جيوش قبلية ومخططات خلخلة الاستقرار والهجمات على الدول الافريقية المستقلة لابد من ادانتها بشدة والعمل على وقفها .

سادسا ، يجب ان يطالب المجتمع الدولي باطلاق سراح كل السجناء السياسيين الناميبيين والمعتقلين السياسيين الآخرين .

وأخيرا ، وفي ايجاز ، فان كينيا تطالب في المقام الأول بازالة الاحتلال غير المشروع لناميبيا من جانب جنوب افريقيا بكل نواحيه .

السيد كابرال (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أرجو أن يسمح لي في البداية ، نيابة عن وفد بلادى ، بأن اهنيء بحرارة رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، السيد السفير بول لوساكا من زامبيا ، على تقريره الشامل القيم الذى عرضه على هذه الجمعية . وأود كذلك نيابة عن بلادى ان اعبّر عن طريقه عن الشكر الجزيل لبقية أعضاء المجلس للجهود الدؤوبة البالغة القيمة التي يبذلونها من أجل الاسهام في تحرير شعب عانى الكثير واستعادة الشرعية الدولية والعدالة .

ان الحالة السياسية الخطيرة التي يبقي فيها النظام العنصرى لجنوب افريقيا الجزء الجنوبي من القارة الافريقية قد تأكدت مرة أخرى بصورة مؤلمة وغير مقبولة .

ان العدوان الوحشي الذى اقترفته قوات جنوب افريقيا ضد ليسوتو يبرر القلق الذى كنا نشعر به في الماضي ، ويحرك بعنف جمود بعض العقول المتساهلة التي تهتم بالحفاظ على مصالحها الاقتصادية في جمهورية جنوب افريقيا ، أكثر من اهتمامها بالمصير الذى يلقاه ملايين البشر .

ان نظر الجمعية العامة في المسألة الناميبية لا يمكن في الظروف الحالية ان يسفر الا عن محاكمة دولية لنظام الفصل العنصرى . ومرة أخرى يجب استدعاء قادة بريتوريا لتقدير الحساب في ضوء تصعيد الجرائم وتدهور الوضع في الجنوب الافريقي . ومرة أخرى يجب أن ننظر في السجل الأسود للنظام اللانسانى للفصل العنصرى لكي نسجل مرة أخرى اصرار بريتوريا الأعمى على تحدى المجتمع الدولي ونؤكد الحاجة الواضحة لأن تعيد الأمم المتحدة التأكيد على التزامها التام بقيادة الشعب الناميبى الى الاستقلال .

ان أعمال العدوان المتكررة من جانب جنوب افريقيا ضد دول خط المواجهة واحتلالها بالقوة لجزء من أراضي جمهورية أنغولا الشعبية ، في استهانة بكافة قواعد القانون الدولى ، قد أدت الى نشوء حالة خطيرة تفرض على المنطقة الجنوبية من القارة الافريقية بكاملها ان تعيش في حالة تتسم بعدم الأمن وعدم الاستقرار الدائمين . ان حالة عدم الأمن والاستقرار ذات الآثار الواضحة على اقتصادات البلدان المعنية ، انما تهدف في نهاية الأمر الى تقويض جهود مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي ، واستمرار التبعية النسبية لاقتصادات بعض البلدان في هذه المنطقة لوحش جنوب افريقيا .

ولم يقنع النظام العنصرى للفصل العنصرى بسجله الرهيب للانتهاكات لحقوق الانسان فراح يظهر عدم تورعه عن انتهاك السيادة والسلامة الاقليمية للدول المجاورة لكي ييذر الموت والدمار بين المدنيين العزل .

في هذه الظروف المأساوية ، عندما تنتهك الشرعية الدولية كيف لا نشعر بالانزعاج ازاء علامات الاستفهام التي أصبحت تكثف امكانية نيل ناميبيا استقلالها ؟ وكيف يمكن ألا نزعج من المناورات التمييزية التي تتخذ لتأجيل تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) و ٤٣٩ ( ١٩٧٨ ) ؟

لقد أصبحت جنوب افريقيا مدرسة على فن الماطلة ، لذلك فانها لا تدهشنا عندما تتهم الأمم المتحدة بالتحيز ، وعندما تشكل في الطابع التمثيلي للمنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا (سوابو) وتقيم على المسرح الدولي دس تفتانى في خدمتها . ان ما هو خطير ويشير القلق العميق حقا هو ذلك العبث غير المقبول من بعض البلدان التي تسعى للربط بين مشكلة

حصول ناميبيا على استقلالها وبين انسحاب القوات الكوبية من جمهورية أنغولا الشعبية مستهينة بالحق السيادي لكل دولة في ان تختار بحرية أطر سياستها الداخلية والخارجية . ان هذا منطق خبيث يستهين بالمعطيات الأساسية التي وضعها مجلس الأمن ، وهو فضلا عن ذلك يتناقض بشكل صارخ مع المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة .

ان استقلال ناميبيا لا يمكن ان يخضع لمساومة سياسية لأن الجمعية العامة ، ومجلس الأمن ، ومحكمة العدل الدولية قد حددت كيف ينبغي ان تسوى هذه المسألة ، وأوضححت بجلاء الحل الذي يلزم اعتماده لكي يتم حل هذه المشكلة بطريقة مقبولة وبأسرع ما يمكن .

ولا ينبغي ان تسمح الأمم المتحدة لنفسها بالتورط في الحدس والتخمين ، كما لا ينبغي ان تقبل الخوض في نقاش مفتعل لن يؤدي في الواقع الا الى تأجيل حصول ناميبيا على الاستقلال . ان توافق الآراء العالمي القائم بشأن ضرورة تحرير ناميبيا ، وعزم مناضلي سوابو ، التي هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب النامبي ، على القيام بذلك ، وهو عزم أكدته ممثل سوابو مرة أخرى أمام هذه الجمعية ، هما الأساس الذي يمكن أن ينبثق عنه عمل قاطع من جانب الأمم المتحدة لا يحاط مناورات حلفاء النظام العنصري للفصل العنصري ، ولحث المجتمع الدولي على زيادة وعيه للاخطار الحقيقية التي تمثلها جنوب افريقيا .

ان المسؤولين عن خطة تسوية المسألة الناميبية يجب ان يمارسوا نفوذهم على بريتوريا لارغامها على الانصياع للعقل ، لأن هذا هو السبيل الوحيد للحفاظ على السلم الدولي ، بل ويمكن ان تؤكد ، السبيل الوحيد للحفاظ على المصالح البعيدة المدى لهذه البلدان ان فهمت هذه المصالح فهما صحيحا .

ان الشعب الناميبي مثله مثل الشعوب الأخرى التي هبت ضد الاستعمار والاضطهاد ، لا بد وأن ينتصر . وهذا أمر معروف للجميع ، بما في ذلك عنصرىو بريتوريا ، الذين بدأوا يدركون تدريجيا القوة الحقيقية لحركة التحرر الوطني في جنوب افريقيا ذاتها .

ان المسألة في الواقع هي مسألة وقت . ويجب ألا يفسر قلقنا لبطء سير الوسائط التي اقيمت ، على انه علامة على نفاذ الصبر ، حتى لو شعرنا احيانا بأنه ما من حوار يجرى واننا في الحقيقة انما نتحدث مع أنفسنا . وبدون شك نشعر بالحزن اذ نرى ان المعات وربما الآلاف من بني الانسان سيتعرضون للقتل في حرب ظالمة تفرض على شعب افريقي يطالب باحترام كرامته وبممارسة حقه غير القابل للتصرف في اختيار مصيره ومستقبله .

والمسألة هي مسألة الحفاظ على المستقبل باقتناص اية فرصة ممكنة للدخول في محادثات هادئة بناءة ومثمرة بين المنتمين الى مختلف الأعراق والثقافات في الجنوب الافريقي . لأنه اذا كان استخدام القوة في التاريخ القديم أو الحديث قد ادى في بعض الأحيان الى اخضاع شعوب بأسرها ، فانه لم يفلح قط في اقناع مخلوق بشرى واحد بلزوم الخضوع لسيطرة الغير ناهيك عن الاقناع بحتمية هذه السيطرة .

ان الشعب الناميبي لا بد وأن يحصل على الاستقلال في ناميبيا موحدة وغير مجزأة . ويتعين على المجتمع الدولي ، وخاصة الأمم المتحدة ، ان يتحمل مسؤوليته التاريخية في هذا الصدد .

لقد أصبح مركز سوابو بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي أكثر جلاء من أى وقت مضى ، لأنها انشئت بقوة السلاح ، وستواصل نضالها المسلح الى ان يتوفر بديل أكثر قبولا .

وسيقوم المجتمع الدولي ، على أساس المبادئ الواردة في الميثاق ، بدعم ذلك النضال لأنه نضال عادل ولأنه يتفق مع المثل العليا التي نتمسك بها والتي وعدنا ان ندافع عنها جنبا الى جنب \* .

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد زيد واما ( فولتا العليا ) .



السيد دافين (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في اليوم الذي

أعقب انتهاء المناقشة حول سياسة الفصل العنصرى ، وفي عشية النظر في مسألة ناميبيا ، قامت جمهورية جنوب افريقيا مرة أخرى امعانا في تحدى المجتمع الدولي بأسره بشن عدوان لا مبرر له ضد دولة مجاورة هي مملكة ليسوتو .

وفي مجريات الدورة السادسة والثلاثين ، في شهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ ، عندما كانت الجمعية العامة منشغلة بالنظر في مسألة سياسات الفصل العنصرى ، قامت جمهورية جنوب افريقيا بالاعتداء على بلد افريقي آخر ، هو جمهورية سيشيل وذلك بشن عملية لزعزعة الاستقرار نفذها المرتزقة . وهكذا كلما تناولت الجمعية العامة المشاكل الناجمة عن سياسة الفصل العنصرى أو الاحتلال غير المشروع لجمهورية جنوب افريقيا لناميبيا ، تتعمد حكومة بريتوريا العنصرية المحبة للحرب شن اعتداءات قاتلة مدبرة على جيرانها المسالمين العزل ، لتؤكد عزمها القاطع على عدم التقيد بالقانون الدولي ، أو الانضمام الى أية مناقشات أو مفاوضات ترمي الى ايجاد حلول سلمية منصفة وفقا للقانون والأسس الاخلاقية وفي اطار احترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة . وتواصل بريتوريا علنا تحديها للمجتمع الدولي وتستخف بهيبته ، ضامنة انها لن تعاقب ، وتمتعة بالحصانة ، بسبب الحماية الأكيدة والتفهم السخي ، ان لم يكن التشجيع التامرى النشط ، علنا أو سرا ، من مناصريها الأقوياء . ونظرا للعمل العدواني الشائن على ماسيرو ، عاصمة ليسوتو ، البلد المسالم ، حيث ارتكب مأجورو الفريق الشيطاني الذي يحكم في بريتوريا مذبحه مروعة للأبرياء ، لا بد أن يوسم هذا الفريق علنا بسمة العار وأن ينبذه المجتمع الدولي . وفي ضوء الجريمة ضد الانسانية التي تشكلها سياسة الفصل العنصرى ، يجب ان تدان حكومة جنوب افريقيا بحزم ، كما يجب ان تدان أيضا بسبب احتلالها غير الشرعي لناميبيا الذي يمثل موضوع هذه المناقشة . ان احتلال جمهورية جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا قائم منذ ١٦ سنة ، أى منذ ٢٧ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٦٦ ، اليوم الذي اتخذت فيه الجمعية العامة القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) ، الذي سحبت بموجبه الانتداب الممنوح لحكومة بريتوريا الذي كان يسمح لها بادارة ناميبيا ، ووضعت به الاقليم تحت السلطة المباشرة للأمم المتحدة .

ومنذ ذلك الوقت بذلت الجمعية العامة ، وجهازها التنفيذي ، مجلس الامم المتحدة  
لناميبيا ، الجهود الدؤوبة لترغم حكومة جنوب افريقيا على الاعتراف بسلطة الامم المتحدة ،  
والجلاء عن ناميبيا ، حتى يتسنى البدء بعملية تمكين شعب ذلك البلد من تنظيم استشارة  
عامة ، دونما ضغط خارجي وتحت اشراف دولي ، لتحديد مستقبله بحرية في اطار دولسة  
موحدة تكون مكفولة السيادة وتمتعة بالاستقلال الحقيقي .

وللاسف ما زالت حكومة بريتوريا تعير أذنا صماء للنداءات التي وجهت اليها ،  
وللمقترحات التي وضعت بهدف التوصل الى تسوية ، بل هي تحاول في الحقيقة تكثيف  
تدابيرها الادارية والعسكرية غير الشرعية لتقوى وترسخ وجودها في ذلك البلد .

ان حكومة جنوب افريقيا بمحاولاتها اقامة سياستها في ناميبيا على المجموعات القبلية  
وهي مجموعات تحرص تلك الحكومة على اشعال نار الخلاف والتنافس بينها حتى تسيطر عليها  
بسهولة وترغمها على تبني قضيتها ، انما ترمي الى اقناع المجتمع الدولي بقبول تسوية مزعومة  
تفضي في النهاية الى تولي الأحزاب الداخلية السلطة لحساب بريتوريا ، والاستبعاد النهائي  
للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية .

وهكذا يتم الحفاظ والابقاء على سيطرة جنوب افريقيا على الثروات الضخمة للبلاد التي تستغلها لصالحها وللصالح الأجنبية التي أدينت مرارا وتكرارا . وتستمر جنوب افريقيا في هذا الاستغلال دون توقف منتهكة انتهاكا صارخا المرسوم رقم ١ الخاص بحماية الموارد الطبيعية لناميبيا .

وعلى صعيد الأمن ، فرضت حكومة بريتوريا على ناميبيا ترسانة قوانينها الظالمة المستوحاة من سياسة الفصل العنصرى ، وأقامت جهاز شرطة للقمع ، ينشر الرعب بين السكان الملونين ويتميز بالأعمال العنيفة الخاشمة وبأعمال الحجز التعسفية والقمع المهيمن وجميع أنواع الجرائم .

ان القوات العسكرية المكونة من عشرات الآلاف من الرجال - اكثر من ١١٠ آلاف جندي وفقا لرقم ظهر في وثيقة لمجلس الامم المتحدة لناميبيا - تجوب كل المناطق في البلاد ، وتشن حربا لا رحمة فيها ضد حركة المقاومة والمناضلين من سوابو ، وتحاول تقويض انتماهم السياسي والقضاء على مراكز المقاومة المسلحة .

ان مناضلي سوابو ، رغم الصعوبات التي يواجهونها في الميدان وظروف المعركة القاسية وغير المتكافئة ، يخوضون نضالا شجاعا ويحرزون انتصارات عديدة كان لبعضها صدى كبير . ان قوات جنوب افريقيا أبعد من أن تفرض قانونها على أرض المعركة والمواجهات القاتلة التي تواجهها توضح مدى الطبيعة النضالية لرجال سوابو ومدى فاعليتهم . ان جيش جنوب افريقيا غير القادر على ضمان السيطرة على أرض المعركة في ناميبيا ، لا يتردد في التغلغل في أراضي الدول المجاورة ، محاولا تدمير الهياكل الأساسية لسوابو . وفي هذه الظروف تعرضت جمهورية أنغولا الشعبية لعدد كبير من الأعمال المسلحة التي قامت بها الحكومة العنصرية في بريتوريا بشكل واسع . ان الأمر لم يعد يتعلق بعمليات اغارة في اطار حق المطاردة الذي تستند اليه جنوب افريقيا عادة لتبرير أعمالها الارهابية ، وانما هي حرب عدوانية حقيقية تتعرض لها جمهورية أنغولا الشعبية .

يجب على منظمة الأمم المتحدة ألا تسمح لجنوب افريقيا بأن تشعر أنها حرة فني أن تهاجم بصورة صريحة ودون عقاب الدول الافريقية المستقلة المجاورة . ان مجلس الأمن المكلف بحفظ السلم يجب أن يعارض هذه السياسة المغامرة والخطيرة ، وأن يرغم جنوب افريقيا على أن تنفذ هذه السياسة ، واذا اقتضت الضرورة يمكن أن يكون ذلك عن طريق اجراءات قسرية مثل العقوبات الشاملة والالزامية المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق . وفي هذا الصدد ، لا يسعنا سوى أن نؤكد الدور الحاسم الذي يجب ان تضطلع به الدول الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن ولا سيما تلك التي تشكّل فريق الاتصال المعني بمشكلة ناميبيا .

لقد كلفت هذه الدول مع دول أخرى بمهمة ارغام حكومة جنوب افريقيا على قبول تطبيق قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) الذي يتضمن خطة لتسوية مشكلة ناميبيا وهذه الخطة تحدد بوضوح شروط التسوية السلمية للمشكلة وتنص على ما يلي : اجراء مشاورات شعبية تحت اشراف الأمم المتحدة من أجل انتخاب جمعية تأسيسية ، وانسحاب قوات جنوب افريقيا من ناميبيا ، والافراج عن المسجونين السياسيين والغاء القوانين العنصرية التي يتميز بها نظام الفصل العنصري .

ان خطة الأمم المتحدة التي قبلتها كل الدول الأعضاء هي الأساس الوحيد المقبول لتسوية سلمية ومرضية لمشكلة ناميبيا ، وهي السبب الذي من أجله نطلب الى الدول الخمس الكبرى في مجموعة الاتصال أن تبدي حسما وعزما فيما يتعلق بتطبيقها الفوري غير المشروط . في بيان صدر عقب اجتماع لوزراء خارجية هذه الدول في ١ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ ، تمت الاشارة الى اتفاق توصلت اليه أطراف التفاوض بشأن المبادئ الدستورية التي وضعت من أجل الجمعية التأسيسية لناميبيا .

ان البلاغ يذكر ما يلي :

" ان جميع الأطراف ابدت موافقتها على أن يتم تحديد أسلوب اجراء

الانتخابات للجمعية التأسيسية وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) " .

ويذكر البلاغ أيضا ان هذا الأمر لا ينبغي أن يؤدي الى أي تأخير في تطبيق هذا القرار .

آخذاً في الاعتبار لهذه المعلومات التي يبديها أنها تشهد على حسن نوايا كـل الأطراف المعنية ، فان وفد بلادي لا يمكنه التحرر من بعض الشكوك حول دقة هذا التقدير فيما يتعلق باخلاص وصدق جنوب افريقيا .

ان الانطباع يسود فعلا بصورة متزايدة بأن المشاورات الجارية تتعرقل يوما بعد آخر بسبب المناورات التسويقية لبريتوريا والحسابات الخبيثة للبعض . ان حكومة جنوب افريقيا التي أثبتت بوضوح أنها لا تنوى على الاطلاق الانسحاب تلقائيا من ناميبيا والتي تدرك أن الضغوط الممارسة عليها حتى الآن أصبحت أقل الحاحا الآن بالنسبة لبعض أعضاء فريق الاتصال ، تستفيد من الظروف المناسبة لمصالحها بأن تضاعف من العقبات وبأن تمنع نجاح المفاوضات . وداخل فريق الاتصال للدول الخمس تطورت بعض المواقف الى حد أن السلوك الجديد الذي بدأ يبرز ، يبدي وكأنه مؤيد ومناسب لجنوب افريقيا .

لذلك ، لا يمكننا إلا أن نعبر عن أسفنا لموقف بعض الدول التي تؤيد منح قرض بمبلغ بليون دولار من حقوق السحب الخاصة لحكومة جنوب افريقيا ، اننا نشعر بالدهشة ان نلاحظ أن احترام حقوق الانسان الذي يشكل بالنسبة لبعض الدول الهامة الأعضاء في الصندوق أحد المعايير الحاسمة فيما يتعلق بتخصيص موارد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل البلدان النامية ، لم يؤخذ في الاعتبار في حالة جنوب افريقيا العنصرية على وجه الخصوص ، التي تشكل سياستها اللاانسانية للفصل العنصري ، في رأى السكان الملونين لهذا البلد ، انكارا لحقوق الانسان ذاتها .

ان المشكلة المطروحة الآن بسبب الادعاء بقيام علاقة بين الوضع في ناميبيا ووجود القوات الكوبية في أنغولا تنشئ حالة جديدة من شأنها ان تشجع نظام بريتوريا في موقفه ، الذي أصبح أكثر تشددا ، فهو نظام سيئ النية بقدر لا يعادله سوى مقدار صلته ازا المجتمع الدولي . ومن واجب الدول الخمس الكبرى الأعضاء في فريق الاتصال ان تواجه مناورات بريتوريا التي لا تسعى الا الى تفويض كل الترتيبات بغية الاستمرار في احتلالها غير الشرعي لاقليم ناميبيا . وكما أعلن معالي وزير خارجية غابون ، السيد مارتن بونغو ، في المناقشة العامة :  
 " ان افريقيا والمجتمع الدولي بأسره يطالبان بانسحاب جنوب افريقيا من ناميبيا حتى يتمكن شعب هذا البلد الذي يكافح أبناؤه كفاحا بطوليا ، من أن يمارس بحرية حقه في تقرير المصير ، ومن التوصل الى السيادة الدولية والى وحدة أراضيهم " . (A/37/PV.18 ، ص (٥) )

السيد كندا موراليس (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد انقضت الآن ستة عشر عاما منذ أن أنهت الأمم المتحدة انتداب جنوب افريقيا لادارة ناميبيا . ومنذ ذلك الحين وحتى اليوم ، مازال المجتمع الدولي يدين بصورة منتظمة احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا ، علاوة على ادانته لنهب مواردها الطبيعية . وخلال العامين الماضيين ، بحثت مسألة ناميبيا بصورة متواصلة تقريبا في تنزانيا ، والهند ، والجزائر ، وفرنسا ، وكينيا ، وهنا في مقر الأمم المتحدة أثناء الدورات العادية والاستثنائية للجمعية العامة . والواقع ان عددا قليلا جدا من القضايا المعاصرة قد ناقشها الرأي العام العالمي بهذه الاستفاضة .

وبينما نجد ان العالم أجمع قد اعتمد بشكل شبه جماعي قرارات تعترف بحق شعب ناميبيا غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني ، وفي حين يدين العالم أجمع نظام بريتوريا العنصرى لا احتلاله غير الشرعي لاقليم ناميبيا ، نسمع أصواتا تخرج على هذا الاجماع وتعارض اعتماد القرارات ، قائلة ان هذه قد تعيق المفاوضات الجارية . فقد قيل في ذلك الحين انه يجب تسهيل الظروف التي تتيح التطور الطبيعي لعملية التفاوض . واننا نعتقد ان الأصوات

التي عبرت عن تلك الآراء إنما فعلت ذلك بنية حسنة لأنها شعرت أننا نقرب من المرحلة الأولى لتسوية مسألة ناميبيا بمقتضى القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لمجلس الأمن .

واليوم نلاحظ بغضب ومرارة ان جنوب افريقيا ، ذاك الدينوصور التاريخي ، لا تزال تضرب بالرأى العام العالمي عرض الحائط . ونلاحظ كذلك انه خلال السنتين الماضيتين كانت افريقيا بكاملها مسرحا لتحركات دبلوماسية مكثفة ترمي الى الاقناع بأن وجود القوات الكوبية في أنغولا يحول دون حل مسألة ناميبيا حلا سريعا . وقد شهدت السنوات القليلة الأخيرة التحركات الكوبية لمبعوثي الولايات المتحدة الخاصين لدول افريقية متعددة ومن ضمنهم نائب الرئيس في محاولة لاقتناع بعض الحكام بوجود صلة بين مستقبل ناميبيا والوجود الكوبي في أنغولا .

ومع ذلك ، لم تؤد هذه الزيارات الى النتائج المتوقعة وكان هذا أمرا حتميا . فلم يكن من الممكن اقناع دول ذات سيادة بأن لحق سيادى لدولتين تتمتعان بالسيادة ، مثل كوبا وأنغولا ، أى علاقة مباشرة بمسألة ناميبيا . وما زالت المناورات المعروفة التي ترمي الى تأخير استقلال ناميبيا تهرأ بالرأى العام العالمي .

وليس من الصعب بأى حال تحديد طبيعة علاقات أصحاب الامتيازات التي تربط واشنطن ببريتوريا فهي المصالح الاستراتيجية في الهيمنة والسيطرة ؛ وهي نفس المصالح التي تربط الولايات المتحدة بالنظام الصهيوني الاسرائيلي ، ونفس المصالح التي تتبدى لا محالة في أمريكا الوسطى ، مهددة بتحويل منطقتنا الى منطقة نزاع عام .

ففي الأشهر القليلة الأولى للحكومة الحالية للولايات المتحدة ، لم يخف كبار المسؤولين في وزارة الخارجية الاطار الذى تنظر الولايات المتحدة من خلاله الى جنوب افريقيا ، فهي تعتبر ان الدفاع عن العالم الحر يرتبط بالحاجة الى تطوير التحالف الاستراتيجي مع بريتوريا . وكشال على ذلك ، دعونى أقتبس كلمات السيد كروكر ، وكيل وزارة الخارجية للشؤون الافريقية ، في وزارة الخارجية الأمريكية ، الذى قال في لجنة من لجان الكونغرس :

" اذا لم يكن استقلال ناميبيا خاضعا للاشراف ، وانا ما استسلمت زمام السلطة سوابو ، التي تؤثر وتسيطر عليها الشيوعية العالمية ، فان جنوب افريقيا ، التي هي معقل من معاقل العالم الحر ، سوف تنهار " .

فإذا ما تابعتنا التسلسل المنطقي لهذا التفكير ، أمكن ان نستنتج انه بفضل نظام الفصل العنصرى تعد جنوب افريقيا معقل العالم الحر ، وأن البلدان المجاورة نظرا لأنها لا تمارس نظاما مماثلا لا تنتمي الى فئة معاقل العالم الحر . ولعلنا نسأل كاتب هذا الهراء عن معاقل أى عالم يتكلم . ونترك لأعضاء هذه الجمعية الخلوص الى النتائج البينة . وعلى أى حال ، ففي الأشهر القليلة الماضية ، اتضحت هذه الأفكار تماما . فقد منح صندوق النقد الدولي مؤخرا لهريتوريا قرضا يربو على البليون دولار . وقد ذكرت وزارة الخارجية الأمريكية في بلاغ مقتضب ، مبررة ذلك القرض ، بعد الموافقة عليه بفترة قصيرة ، ان الاعتبارات السياسية لا يجب أن تؤثر على اتخاذ مثل هذه القرارات .



وأوضح البلاغ الرسمي ان صندوق النقد الدولي جهاز فني تقوم قراراته على اعتبارات اقتصادية محضة. والسؤال الذى يطرح نفسه هو هل منعت الولايات المتحدة ، لاعتبارات اقتصادية محضة ، صندوق النقد الدولي من منح قروض الى نيكاراغوا وفييت نام وانها استنادا الى نفس هذه الاعتبارات منحت قروضا الى السلفادور ، متجاهلة اعتراضات بعض شركائها الاوروبيين .

ان الحاجة الملحة الى القرض يمكن فهمها بسهولة . فالوضع الاقتصادي لبريتوريا يتطلب هذا القرض . وكانت ميزانيتها الوطنية في الواقع ، محاطة بأخطار كبيرة ، لأنه لا بد لها من الابقاء على البيروقراطية التي تحكم نظام الفصل العنصرى ، وأيضا بسبب الاعانات التي تمنح للفلاحين البيض ، الذين يشكلون أساس القوة ، ولكن قبل كل شيء نظرا لتطورها جهازها العسكرى الرهيب الذى يضم أكثر من مائة ألف رجل الذى يستخدم في أعمال القمع الداخلى والأعمال العسكرية الواسعة النطاق ضد دول المواجهة .

وكما قلنا من قبل ، فاننا نواجه تكتيكا تعويقيا واضحا ، غرضه الأساسى هو تأخير استقلال ناميبيا الى ما لا نهاية ، ولكن تكتيكات الاعاقه هذه لها أيضا منطقتها الخاص . فجنوب افريقيا والولايات المتحدة كتاهما تدركان تمام الادراك حقيقة مؤداها ان الاستفتاء الحر الحقيقى في ناميبيا لا يمكن ان ينتج عنه سوى انتصار المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية التي ما فتئت تشن نضالا باسلا لأكثر من عشرين عاما .

اننا نرغب في انتهاز هذه الفرصة لنناشد اولئك الذين يتحملون المسؤولية الخطيرة عن ابقاء نظام بريتوريا ودعمه ان يتحلوا بالواقعية لمره واحده على الأقل وان يستخدموا نفوذهم لارغام جنوب افريقيا على الانداعن الى قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) . ونود ان نشير الى الكلمات التي قالها السيد روبرت ماكنارا ، الذى كان سابقا رئيسا للبنقاغون ورئيسا للبنك الدولي للانشاء والتعمير . ففي خطاب له في جامعة ويتواترسرانت في جنوب افريقيا نفسها ، قال بأن الفصل العنصرى يهدد بالمضي نحو هاوية نزاع عنصرى . وأضاف السيد ماكنارا بأن انفجارا عنيفا سيكون حتميا خلال العشر سنوات القادمة . والواقع انه لم يكشف شيئا جديدا ، ولكن نظرا لأن هذا قد صدر عن السيد ماكنارا نفسه فان هذه الكلمات ربما تجعل صانعي القرارات في واشنطن يتفكرون في هذه المسألة .

وفي أية حال فان رغبة جنوب افريقيا في اضعاف منظمة "سوابو" وتدميرها وزعزعة حكومة انغولا كان لا بد لها ان تكون قد احبطت . فسوابو وانغولا ، شأنهما في ذلك شأن بلدان خط المواجهة ، ومنظمة الوحدة الافريقية نفسها ، وحركة عدم الانحياز ، والأمم المتحدة ، على اقتناع بأننا يجب ألا نرضخ للابتزاز والتهديد الى ان نتمكن من فرض عزلة تامة على النظام العنصرى في جنوب افريقيا .

ان نيكاراغوا تددين بشدة أية محاولة تهدف الى زعزعة استقرار دول خط المواجهة أو القيام بأنشطة هدامة ضدها أو ارتكاب عدوان عسكرى واسع النطاق على اراضيها مثل ما تفعله بريتوريا بشكل منهجي بتشجيع من واشنطن . وفي الواقع لم يذهلنا العدوان الأخير الذى قامت به قوات بريتوريا ضد ليسوتو ، وهي دولة ذات سيادة عضو في هذه المنظمة . فقد اصبح ذلك ممارسة تقوم بها جنوب افريقيا بشكل مستمر ضد دول المواجهة . اننا نتعاطف مع ليسوتو ونشاركها غضبها وأسائها ، لأن هذا العدوان من نفس صنف العدوان الذى تتعرض له نيكاراغوا من أراضي هندوراس ، هذا العدوان تقوم به عصابات ثورية بدعم من الولايات المتحدة التى تدعم عدوان جنوب افريقيا ضد موزامبيق وانغولا وبوتسوانا وأخيرا ليسوتو ، عند سقوط ٤ مواطنين من مواطنيها ضحايا أعمال قوات جنوب افريقيا العنصرية ، ومنذ أيام قليلة سقط ٧٥ طفلا و ٩ نساء في نيكاراغوا ضحايا في منطقة المجابهة على الحدود مع هندوراس .

ان على المجتمع الدولى ان يطالب بقوة أعظم من نرى قبل بوقف انتهاكات جنوب افريقيا للقانون الدولى ولبدء علاقات حسن الجوار بين الدول . وحيث ان هذا البلد لا يلتزم الى الآن بقرارات المنظمة فليس بوسعنا ان نطالب بأقل من فرض جزاءات ضد نظام جنوب افريقيا على النحو المنصوص عليه في الفصل السابع من الميثاق . ونحن نرى ان المجتمع الدولى لا بد وان يبقى على يقظة أكثر من أى وقت مضى وان يتابع عن كثب تطورات الموقف في ناميبيا لأن هناك مناورات كثيرة مستترة بذرائع قانونية تستخدم لاعطاء بصيرة الرأى العام العالمى ، وبشكل خاص شعب ناميبيا . وفي هذا الصدد لا بد وان نذكر حدثا غريبا ، وهو ان سلطات بريتوريا قامت بتمديد ولايئة "الجمعية" الناميبية والحكومة المؤقتة . فقد انتهت مدة هذه الولاية بتاريخ ٢١ تشرين الثانى / نوفمبر الفائت . هل ياترى تعد الظروف لا قامة استقلال على الطراز الاستعمارى بشكل سرى ، وبذلك تضع المجتمع الدولى أمام الأمر الواقع .

ليس بوسعي ان انهي بياني هذا دون ان اتقدم بالتهنئة لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا على العمل الرائع الذي يقوم به . ان نيكاراغوا ترحب بارتياح ايضا باعلان عقد المؤتمر العالمي بشأن ناميبيا في باريس في فرنسا في العام القادم . ويحدونا الأمل بأن هذا المؤتمر سوف يسهم اسهاما هاما في سبيل استقلال ناميبيا وحريتها بشكل لا رجعة فيه .

السيد كار (جاميكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لأكثر من عقد جاهدت الأمم المتحدة لتفي بالتزامها الجليل نحو الشعب المناضل في ناميبيا . ولكن مطامح هذا الشعب المشروعة في تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني الخالص في ناميبيا الحرة المتحدة قد احبطت دائما نتيجة لتحدي نظام بريتوريا ، الذي يستمر في احتلاله غير المشروع لذلك الاقليم رغم الجهود المتواصلة التي تقوم بها الأمم المتحدة من أجل ضمان انسحاب الادارة العنصرية وقواتها من ذلك الاقليم .

ان المبادرات الجارية التي تقوم بها الأمم المتحدة وفريق الاتصال الغربي يقوم على  
الرضا العامة في ضمان تسوية عادلة دائمة للمشكلة الناميبية . وان شعب ناميبيا المقهور ،  
والمجتمع الدولي والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، من خلال تأييدها  
لقرارات الأمم المتحدة التي لا حصر لها ، قد تعاونت مع كل المحاولات ذات المغزى الرامية  
لاحداث تغيير سلمي في ناميبيا . ولا يزال نظام الفصل العنصرى حتى الآن يتحدى الرأى العام  
العالمي ، ويزدرى القوانين والمبادئ الدولية ، ويستهين بالقرارات العديدة للجمعية العامة  
ومجلس الأمن التي تطالب بوضع حد على الغور لاحتلاله غير المشروع لناميبيا . وتمشيا مع المصالح  
الاجنبية الاقتصادية وغيرها ، فان هذا النظام قد استمر وفقا لهذا في استغلاله للموارد الطبيعية  
والمعدنية لناميبيا . وسعى عن طريق القمع الغاشم لاجباط الصوت الحقيقي للمضطرين الاصليين  
للشعب الناميبى وفضل عليهم بعض العملاء الذى اختارهم بنفسه . وفي استهانة قاسية بالقيم  
العالمية والكرامة الانسانية ، وحقوق الانسان ، وعن طريق استمرار العدوان ضد الدول  
المجاورة ، فان هذا النظام قد سعى لدعم وتعزيز احتلاله غير المشروع وسيطرته على ناميبيا .

ان تعنت بريتوريا المستمر ولا شك يثير أهم السائل مثل مسألة امكانية ضمان الحقوق غير  
القبلة للتصرف للشعب الناميبى عن طريق الوسائل السلمية . ان تحديها المستمر لهذه المنظمة ،  
وبخاصة عدم استعدادها لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، يعنى رفض التزام الأمم  
المتحدة بتحقيق تغيير سلمي في ناميبيا ولا بد ان يؤدى حتما الى استمرار العنف وسفك الدماء .

ان التصاعد المستمر للارهاب والقمع ضد انغولا ، وموزامبيق ، ومؤخرا ضد مملكة ليسوتو  
السالمة العزلاء ، لا بد من اعتباره بطبيعة الحال في سياق هذا المخطط المألوف من التخويسف  
الستमित مثل المحاولات اليائسة لنظام الفصل العنصرى لترسيخ قبضته وتأثيره على اقليم ناميبيا .

وقد ورد موقف حكومة جامايكا بشأن هذا العمل المؤسف الأخير في البيان التالي الذى  
قدمه نائب رئيس الوزراء للشؤون الخارجية في جامايكا :

" لقد علمت حكومة جامايكا ، بصدمة حقيقية واهتمام عميق ، بانتهاك جنوب  
افريقيا الأخير ، لمملكة ليسوتو والمذبحة الوحشية للمواطنين الابرياء التي تمت على ايدى  
قوات جنوب افريقيا .

"وتشارك حكومة جاما يكا بقية المجتمع الدولي في الادانة القوية لحكومة جنوب افريقيا على عدوانها وانتهاكها غير المشروع لسلامة اراضي ليسوتو .  
 "وتدين حكومة جاما يكا كذلك الهجمات التي لا مبرر لها التي اقترفتها قوات جنوب افريقيا العسكرية ضد المواطنين العزل في ليسوتو ، بما في ذلك لاجئي جنوب افريقيا الابرياء ، الذين ترد حقوقهم المشروعة في قواعد اتفاقية جنيف .  
 "اننا ندعو المجتمع الدولي لفرض أقوى الجزاءات على جنوب افريقيا لاستمرارها في ارتكاب الفظائع وأعمال العدوان ضد الدول المجاورة .  
 "وتتمهد جاما يكا بتقديم تأييدها الكامل لمثل هذه الجزاءات ضد جنوب افريقيا .

افريقيا .

ان جاما يكا ، حكومة وشعبا ، ترى بأن احتلال جنوب افريقيا لناميبيا هو احتلال غير مشروع لا مبرر له ، وان استمرار وجوده هناك يشكل تحديا لسلطة الأمم المتحدة ، وان عدوان جنوب افريقيا على جيرانها يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين ، وان التسوية المقبولة دوليا التي من شأنها ان تؤدي الى استقلال ناميبيا ، يمكن تحقيقها فقط عن طريق الامتثال الصارم للمبادئ الواردة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وخاصة قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ويود وفد بلادي دون تحفظ ان يسجل رفضه للدعاء الخطير بأنه ينبغي ربط وجود القوات الكوبية في انغولا مع تقدم ناميبيا صوب الاستقلال . واننا ننظر الى هذين الموضوعين على انهما موضوعان منفصلان ولا علاقة لهما ببعضهما البعض ، ويجب لذلك ان يعالجا من هـذا المنطلق .

ان جاما يكا تدرك تمام الادراك حقيقة مفادها ان الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية خاصة ومباشرة وستمر ازا شعـب ناميبيا حتى يتم تصفية الاستعمار الحقيقية وتحقيق الاستقلال الوطني . وفي هذا الصدد ، يؤكد وفدي من جديد تأييدنا لسوابو ، الممثل الحقيقي لشعب ناميبيا ، وذلك للحكمة السياسية لهذه المنظمة وصمودها في النضال الصعب الذي قامت به خلال العقد بين

الماضيين للتوصل الى الحقوق غير القابلة للتصرف لشعبها . واننا نؤكد مجددا بشكل مطال على تأييدنا لمجلس ناميبيا ، الذى اضطلع ، من خلال القيادة الرشيدة البارزة للسفير لوساكا ، بالولاية المتميزة التي عهدت بها اليه الجمعية العامة .

وأود في الختام أن اؤكد مجددا على تضامن جامايكا مع شعب ناميبيا وعلى التزامها دون تحفظ بقضيته العادلة . ولذلك فان وفدى يؤيد تماما الاقتراحات المحددة التي اوصى بها مجلس ناميبيا ، الواردة في تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا (A/37/24) (الجزء الثاني) .

السيد بوكيرا (بوروندى) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اننا ان نناقش مرة

اخرى السياسة الوحشية التي يتبعها نظام جنوب افريقيا نجد ان الأمم المتحدة ، في مواجهة تعنت جنوب افريقيا وطابعها العدواني المتجدد ، تتحمل مسؤوليات خاصة بالنسبة لضمان انهاء الاستعمار في ناميبيا . ان الاستهانة التي تبديها بريتوريا بالقرارات ذات الصلة للأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، والقمع بلا رحمة للشعب الناميبى ، والتهديد الذى يتعرض له السلم والأمن الدوليين في الجنوب الافريقي ، كل هذه الأمور تشكل حالة يتوجب على جمعيتنا دراستها بتمعن مرة اخرى .

وكل عام يمر ، يضيف للأسف الى القائمة الطويلة من خيبات الأمل والتأجيلات للموعود النهائي بالنسبة لاستقلال ناميبيا . ففي العام الماضى ، اثناء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بناميبيا ، كان الأمر يتعلق بالترتيبات لتنفيذ شروط وقف اطلاق النار وشروط تطبيق خطة السلام واستقلال ناميبيا كما وردت في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وقد حاولت جنوب افريقيا التهرب من مسؤولياتها بأن اتهمت الأمم المتحدة بالتحيز . ومن الواضح ان غايتها الوحيدة هي محاولة ارغام الأمم المتحدة على الاعتراف بعملاء وشركاء جنوب افريقيا ضمن الاحزاب الداخلية ، وبالتالي اضعاف التأييد العالمي الذى تحظى به سوابو .

ان المجتمع الدولي قد احبط مناورة جنوب افريقيا هذه لأن اعترافها بالا حزاب الداخلية يوازي اضافة شرعية على الاستعمار والفصل العنصرى ، اللذين اعتبرتهما الأمم المتحدة جريمة ضد الانسانية .

واليوم تستشهد جنوب افريقيا بوجود القوات الكوبية في انغولا لكي ترفض تطبيق القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) الصادر عن مجلس الأمن .

ومناورات التعطيل التي يلجأ اليها نظام بريتوريا في مواجهة الموضوع محل البحث أمر واضح . فكلما قبل المجتمع الدولي مطالبها ، ضاعفت بريتوريا من تعنتها ، وضاعفت من خلق الأمور الواقعة لكي تجعل الحل السلمي لسالة ناميبيا غير ممكن .

ان فشل مؤتمر جنيف حول ناميبيا والشلل الذى اصاب مجلس الأمن اثر ذلك يدفعانا الى ان نتساءل عن الطبيعة الحقيقية للطريق السدود الحالي الذى وصلت اليه عطية تصفية استعمار ناميبيا .

ان الاحجام السياسي وسوء النية من جانب حكومة جنوب افريقيا لا يكتسبان ابعادهما الحقيقية الا اذا ما تم تحليلهما من زاوية التأييد متعدد الأشكال الذى تحصل عليه بريتوريا من حلفائها الغربيين ومن اسرائيل . فبريتوريا تفسر عدم تعرضها للضغط من هؤلاء على انه تواطؤ ستتر يضمن لها الحصانة في هجماتها المتكررة ضد انغولا ، وموزامبيق ، وبوتسوانا ، ومؤخرا ضد ليسوتو .

وتعرب بوروندى عن مشاعر التعاطف العميق والتضامن مع شعب وحكومة ليسوتو وتد يسن بشدة عدوان نظام بريتوريا ضد مطكة ليسوتو والاحتلال غير الشرعي لجزء من اراضي انغولا . واننا نتقدم الى اسر الضحايا بخالص تعازينا . ويرحب وفدى بأن مجلس الأمن قد تمكن من ان يدين بالاجماع العدوان الذى شنته بريتوريا ضد ليسوتو دون مبرر .

وبعد ان حصل النظام العنصرى في الشهر الماضى على قرض يبلغ ١١ بليون دولار ، بالرغم من قرار الجمعية العامة الذى عارض ذلك ، وجد تشجيعا لمواصلة انتهاكه لميثاق الأمم المتحدة ومواصلة سياسة الارهاب التي يشنها في جنوب افريقيا .

اننا نطلب لذلك من الذين يمتلكون وسائل الضغط الحاسمة على نظام بريتوريا ان يتخطوا مصالحهم الفورية لكي يحافظوا على مصالح السلم والأمن الدوليين وعلى حرية شعب ناميبيا . واننا نتوجه بوجه خاص ، الى الدول الغربية الخمس الأعضاء في مجموعة الاتصال فندعوها ان تتحمل مسؤولياتها عن تطبيق التسوية السلمية الواردة في القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) . وعلى هذه الدول ان تحدد اسلوبا جديدا من شأنه ان يحبط المناورات وتكتيكات التعطيل التي تقوم بها جنوب افريقيا لكي تفرغ خطة تصفية استعمار ناميبيا ، التي وضعتها الأمم المتحدة والتي جاءت في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، من مضمونها . ولا بد لمجلس الأمن ان يتحمل مسؤولياته بأن يفرض على النظام العنصرى في بريتوريا العقوبات الشاملة والالزامية المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة من أجل وضع حد لمناخ اللاأمن الذى يسود في الجنوب الافريقي وللاستغلال المستمر للموارد الطبيعية لناميبيا . وعلى جنوب افريقيا ان تنسحب دون شروط من ناميبيا التي تحتلها بصورة غير قانونية منذ ستة عشر عاما حتى تسمح بالتطبيق العاجل والنهائي للقرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) الصادر عن مجلس الأمن . ونحن نشيد بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية " سوابو " للنضوج والمسؤولية السياسية التي ابدتها هذه المنظمة طوال المفاوضات التي دارت بشأن استقلال ناميبيا . وكما قلت في ١٥ تشرين الاول / اكتوبر الماضي اثناء المناقشة العامة ، ان وفد بوروندى يرفض ان يقر

" أية مقارنة أو أى نهج مواز يحاول ربط انسحاب جنوب افريقيا من ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من انغولا . ان نهجنا في هذا الأمر ، قائم على أساس اقتناعنا بأن مثل هذه الرابطة لا تخلط فقط بين مسألتين أساسيتين مختلفتين ، ولكنها تعسني التدخل في الشؤون الداخلية لانغولا . وفي الواقع ، فاننا نعتقد ان انغولا وحدها يمكنها ان تعتمد - بسيادتها الكاملة - التدابير التي تراها ملائمة لتحقيق أمنها طالما انها تشعر بأن هذا الأمن يتهدده الخطر " . ( A/37/PV.33 ، ص ٦ ) . ان اجتماع دول خط المواجهة الذى انعقد في لوساكا في شهر ايلول / سبتمبر الماضي قد رفض كل محاولة لربط مسألة استقلال ناميبيا بموضوع انسحاب القوات الكوبية من انغولا . وان دول



خط المواجهة تستحق تهنئتنا للشجاعة والتصميم اللذين ابدتهما في الدفاع عن حق شعب ناميبيا في الاستقلال . ومن ناحية اخرى ، اجتمع ٣١ بلدا افريقيا مؤخرا في طرابلس ، وادانوا كل الذين يحاولون تأخير استقلال ناميبيا بالربط بين الموضوعين . ان بوروندى ، عضو مجلس ناميبيا ، سوف تواصل تعاونها مع رئيس هذا المجلس السفير بول لوساكا ، الذى نحى هنا جهوده من أجل تعبئة الرأى العام العالمي وقيادة ناميبيا الى الاستقلال .

ان وفدى مقتنع بأن القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) يشكل الأساس الوحيد الصالح لحل مشكلة ناميبيا وان الخطة الواردة فيه يجب ان تطبق بصورة كاملة . لقد شلت خطوات مجموعة الاتصال بسبب اعتبارات خارجة عن هذا القرار تماما تشيرها جنوب افريقيا وحلفاؤها .

ان حكومة بوروندى من جانبها على استعداد لمواصلة الجهود ، بالتعاون مع باقى أعضاء مجلس ناميبيا والمجتمع الدولى بأكمله ، من أجل الدفاع عن مصالح وحقوق شعب ناميبيا الذى يناضل من أجل حريته . ولذلك فاننا نؤيد اقتراح تنظيم مؤتمر دولى بشأن ناميبيا فى باريس من ٢٥ الى ٣٠ نيسان /ابريل عام ١٩٨٣ .

ان وفدى يد بين مرة اخرى القمع البربرى الذى يقوم به النظام العنصرى فى جنوب افريقيا ضد شعبى جنوب افريقيا وناميبيا ، وكذلك الاغتيالات والاعتقالات غير الشرعية لزعماء سوابو . ان تعطش شعبنا للحرية والاستقلال أمر لا يمكن مقاومته ولا عكس اتجاهه . ان شعب ناميبيا لا يشكل استثناء من هذا والنصر سوف يأتي ان آجلا أو عاجلا أيًا كانت العقبات لشعب ناميبيا ، تحت الزعامة المستنيرة لسوابو ، ممثله الوحيد . واننا نؤكد مجددا لسوابو اليوم التأييد المستمر لها من حكومة وشعب بوروندى فى نضالها من أجل تحرير شعب ناميبيا .

السيد فرح دريسر (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أوّد في هذه المناسبة الحزينة التي يكتنفها عميق الأسى والأسف ، أن أعرب باسم حكومة وشعب ووفد بلادى عن مواساتنا العميقة لحكومة وشعب ، وبعثة الجمهورية العربية اليمنية بمناسبة الكارثة التي حاقت بالشعب العربي اليمني نتيجة للزلزال الذى وقع أخيرا ود مر مدينة ومنطقة مأرب ، والذى راح ضحيته المئات من الرجال والنساء والأطفال . وسبب تدميرا وخسارة مادية فادحة . وأوّد ، من خلال بعثة الجمهورية العربية اليمنية ، أن أعرب عن تضامننا وتأييدنا الأخويين لشعب وحكومة اليمن ، ولأسر المنكوبين ، فليرعاهم الله العلي القدير ويمنحهم الصبر والسلوى .

ولا تزال الحالة في ناميبيا خطيرة ولاحس ، وهذا لأن نظام بريتوريا العنصرى يواصل احتلاله غير المشروع لاقليم ناميبيا وينكر على شعبه ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، تحديا لقرارات الأمم المتحدة . ويشكل رفض نظام بريتوريا المستمر الالتزام بالقرارات والمقررات ذات الصلة للأمم المتحدة ، فيما يتعلق بحصول شعب ناميبيا على حريته واستقلاله الوطنى ، انتهاكا للسلم والأمن الدوليين .

لقد انقضت ستة عشر عاما منذ أنهت الجمعية العامة انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا بقرارها ٢١٤٥ (د-٢١) الصادر في ٢٧ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٦٦ ، واضطلعت بمقتضى ذلك القرار بالمسؤولية المباشرة عن ادارة اقليم ناميبيا ، بنية مساعدة الشعب الناميبى على القيام بالانتقال السلمى اللازم للاستقلال . وبعد بضعة أشهر ، أنشأت الجمعية العامة بمقتضى قرارها ٢٢٤٨ (الفرع الخامس) الصادر في ١٩ أيار / مايو ١٩٦٧ ، مجلس الأمم المتحدة لناميبيا وعهدت اليه بمسؤولية ادارة الاقليم ، مع تفويض واضح في الدفاع عن حقوق ومصالح شعب ناميبيا حتى يحقق الاستقلال الوطنى الحقيقى .

لقد رفضت جنوب افريقيا التي أدارت ناميبيا - قبل هذه الفترة - بموجب تفويض عصبة الأمم أن تتخلّص عن احتلالها غير المشروع لناميبيا ، وهكذا أكدت من جديد فرض سياستها الاستعمارية على الاقليم . وفي الفترة التي أعقبت ذلك أوضح نظام جنوب افريقيا بجلاء ، بجميع أعماله ، نيته الشريرة لسد جميع آفاق تحقيق تقرير المصير والاستقلال الحقيقى للشعب الناميبى .

لذلك ، لم يكن مشيرا للدهشة أن التوتر والمواجهة في هذه المنطقة قد أصبحت نبراسا يوميا نتيجة لقيام نظام جنوب افريقيا بممارسات الفصل العنصرى ونظام اقامة البانتوستانات وكذلك استخدامه لوسائل الاعتقالات التعسفية القمعية ، وسجن واعدام السجناء السياسيين والمقاتلين من أجل الحرية في تحد وانتهاك سافر لميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الانسان .

ان نظام جنوب افريقيا ، من أجل خنق شعب ناميبيا الشجاع وحركة تحرره واجباره على التخلي عن اصراره على الانتصار في نضاله من أجل الاستقلال ، قد شرع في برنامج للتكديس الضخم لجهازه العسكري وغيره من أجهزة القمع الأخرى ، بالإضافة الى حيازة قدرات الأسلحة النووية . وبالإضافة الى ذلك ، تعاونت جنوب افريقيا ليس فقط في المجالات العسكرية ، بل كذلك في الأنشطة السياسية والاقتصادية والثقافية .

وتسعى الأنشطة السياسية والاقتصادية والعسكرية لنظام جنوب افريقيا العنصرى وحلفائه جاهدة الى تقويض جهود الشعب الناميبى وتطلعاته الى حماية سلامته الإقليمية وحرية وموارده الطبيعية . ونحن لا نشني على سياسة التعاون مع النظام العنصرى لجنوب افريقيا ، لأننا مقتنعون بأن مثل هذه السياسة انما ترمي الى تقويض النضال المشروع للشعب الناميبى والأغلبية السوداء في جنوب افريقيا ، من أجل نيل حريتها واستقلالها الوطني .

لقد أدان المجتمع الدولي مرارا وتكرارا السياسة التي تنتهجها جنوب افريقيا لاحتلال ناميبيا ، واستنكرها ، وأعلن أنها باطلة ولاغية .

لقد وقف المجتمع الدولي بحزم الى جانب الأمم المتحدة عندما اضطلعت بمسؤوليتها الخاصة في العمل على أن يؤدي كفاح الشعب الناميبى الى الاستقلال الكامل .

اننا نشعر بالغبطة ان نسجل بالتقدير أن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، بالقيادة المتمرسية والقديرة للسفير لوساكا ممثل زامبيا ، قد وفى بالتفويض الذى خولته آياه الجمعية العامة في اضطلاعها بمسؤولياتها بتفان تمشيا مع القرارات ذات الصلة للجمعية العامة . وفي هذا المنعطف ، يسعدنا أن نشني على جهود المجلس الدؤوبة الرامية الى تعبئة التأييد الدولي المتضافر والعمل للنهوض بقضية ناميبيا ، والتوصل الى انهاء احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا . اننا نعرب عن ثقتنا في أن الساعي الجارية للمجلس قد أسهمت بقدر كبير في الجهود الرامية الى تأييد نضال الشعب الناميبى من أجل تقرير المصير والاستقلال . وفي هذا المقام ، يشعر وفد بلادى بالسعادة ان يوافق تماما على ما انتهى اليه المجلس كما أعلن في تقريره ( A/37/24 ) الصادر في ( كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ ) ، عليه فاننا نعرب عن كامل تأييدنا لتوصياته .

لقد شعرت القوى المحبة للسلم في المجتمع الدولي بالراحة بعض الشيء عندما اتخذ مجلس الأمن القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) منذ أكثر من أربعة أعوام مضت ، وذلك في جهد يرمي الى وضع حد لتعننت نظام

جنوب افريقيا والتوصل الى تسوية سلمية في المنطقة . وفي القرار المشار اليه وضع المجلس بعناية الأساس لتسوية تفاوضية لمسألة ناميبيا . هذا القرار الذي حظي باعتراف عالمي واسع النطاق وقبل باعتباره الأساس الحقيقي لتسوية سلمية لمسألة ناميبيا يضم في ثناياه خطة للانتخابات الديمقراطية في ناميبيا تحت اشراف الأمم المتحدة ، ويدعو نظام جنوب افريقيا لكي يتعاون بطريقة بناءة مع الأمم المتحدة في جهودها الرامية الى اعداد شعب ناميبيا لنيل الاستقلال عن طريق اجراء انتخابات ديمقراطية تخضع لاشراف قانوني . ومع ذلك ، تأخر تنفيذ هذا القرار طويلا ، رغم الجهود المتضافرة للمجتمع الدولي . وهذا لأن نظام جنوب افريقيا قد اختار احباط كل جهد للسلم ورفض متعمدا أية مسؤولية للتوصل الى تسوية سلمية للمشكلة الناميبية . وقد استخدم نظام جنوب افريقيا كل حيلة ممكنة لكسب الوقت من أجل مناورات وتكتيكاته التسوية الرامية الى ادامة سيطرته على الشعب الناميبى ومن أجل مزيد من استغلال ونهب الموارد الطبيعية لأرضه انتهاكا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وكذلك المرسوم رقم ١ لحماية الموارد الطبيعية لناميبيا .

ان جنوب افريقيا قد مزقت، عن طريق سياستها الاستعمارية في السيطرة والقمع، أوصال  
 الامكانيات الاجتماعية والاقتصادية وتكوين الشعب الناميبي .  
 ان تعذت وتجاوز نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا لم يقف عند حدود أراضي ناميبيا  
 وجنوب افريقيا بل تجاوزا هذه الحدود . ان جنوب افريقيا قد أوقعت الرعب مرارا بالدول المستقلة  
 المجاورة وارتكبت أعمال العداوان المسلحة ضدها بهدف خلخلة استقرارها والحيلولة بينها وبين تقديم  
 الدعم لشعب ناميبيا الباسل والأغلبية السوداء في جنوب افريقيا ولحركات تحريرها . ان نظام بريتوريا  
 ما كان يمكنه أن يواصل قمع وهداوانه على شعب ناميبيا وعلى شعب جنوب افريقيا وعلى دول خط المواجهة  
 لولم يجد التشجيع والتواطؤ من بعض البلدان الغربية ومن اسرائيل التي تسعى لأسباب أنانية لحماية  
 مصالحها الاقتصادية قصيرة المدى والمكاسب الضخمة التي تحصل عليها من استغلال الموارد الطبيعية  
 فعرضت للخطر حقوق شعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال الوطني كما عرضت للخطر السلم والأمن  
 في المنطقة كلها .

ان جمهورية جيوتي تستنكر السياسة القمعية الاستعمارية التي فرضها نظام الفصل العنصرى  
 في جنوب افريقيا على شعب ناميبيا وجنوب افريقيا ، وتشجب الحرب غير المعلنة ضد دول خط المواجهة  
 المستقلة المجاورة ، وكذلك تشجب العداوان الأخير وهجمات القوات المسلحة لجنوب افريقيا على أراضي  
 ليسوتو . وقد تمخض عن هذه الهجمات قتل عدد كبير من الرجال والنساء والأطفال وتدمير الملكيات  
 المادية والثروة الحيوانية . ونود في هذه المناسبة أن نعرب عن عميق مواساتنا لأسر الضحايا في هذا  
 العداوان السافر .

اننا لا نرى أى حد لصلف النظام العنصرى في جنوب افريقيا ولأخطار الكامنة فيه . وفي  
 كل مرة يقترب المجتمع الدولي فيها من التسوية السلمية في المنطقة ، يكثف نظام بريتوريا من سلوكه الحربى  
 ويقوضها لتدمير آمال شعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال . ولذلك ، ليس هناك ما يدعو الى الدهشة  
 من أن نظام جنوب افريقيا يستهدى دائما تقويض سلطات الأمم المتحدة ويعوق تنفيذ خططها المنصوص  
 عليها في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ونحن مقتنعون أنه في ظل هذه الظروف ، على القوى المحبة للسلم في المجتمع الدولي أن تبذل  
 كل جهودها المتضافرة لرفض جميع تدابير نظام جنوب افريقيا العنصرى وحلفائه التي تستهدف اعاقة جهود  
 السلم الدائرة في محافل الأمم المتحدة وعلى المستويات الاقليمية وشبه الاقليمية بهدف تحقيق الاستقلال

لناميبيا . وصبوب هذه الغاية فاننا ندعو المجتمع الدولي كله أن يقدم كل تأييد ممكن ومساعدة الى سوابو، الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا ، لتمكينها من القيام بنضالها من أجل التحرير .

لقد طلب الى مجلس الأمن فرض عقوبات الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا كما ورد في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . وفي غياب هذه العقوبات الجماعية ونتيجة لسوء استخدام حق النقض في مجلس الأمن ، فاننا نكرر نداءنا لجميع الحكومات أن تنفذ أحكام فرض العقوبات الشاملة الالزامية بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ضد جنوب افريقيا . ومثل هذه العقوبات يجب أن تتضمن حظر الأسلحة والبتترول والعقوبات الاقتصادية وغيرها من الوسائل المناسبة كما ورد في قرارى الجمعية العامة إ ط - ٢/٨ و ١٢١/٣٦ بـ ٥ .

ونحن نعتقد أنه عن طريق تطبيق هذه العقوبات ، يمكن أن يجبر نظام جنوب افريقيا على الالتزام بالقرارات ذات الصلة الصادرة من الأمم المتحدة بشأن ناميبيا .

السيد كروما (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عندما تجتمع الجمعية مرة أخرى لبحث قضية ناميبيا فلا بد من أن ندكر بأن جنوب افريقيا قد احتلت واستعمرت ، ضد رغبات ومصالح شعب ناميبيا ، ذلك الاقليم منذ عام ١٩١٥ . والجمعية العامة عن طريق القرار ٢١٤٥ (٢١) في ٢٧ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٦٦ ، قررت أن ناميبيا لها وضع دولي وسوف تحتفظ به حتى يتم تحقيق استقلالها . وقد أعلنت الجمعية أيضا أن نظام بريتوريا قد أخفق في الوفاء بمسؤولياته بمقتضى التفويض لتأمين الرعاية المادية والمعنوية والأمن لهذا الشعب وقد أخل في الواقع بهذا التفويض . لذلك فان ولاية جنوب افريقيا قد أنهيت وفقدت حقها في ادارة الاقليم التي أصبحت منذ ذلك الوقت تحت مسؤولية الأمم المتحدة .

وفي ٢١ حزيران / يونيه ١٩٧١ ، ذكرت محكمة العدل الدولية في فتاها الاستشارية ، من بين أمور أخرى ، أن استمرار احتلال جنوب افريقيا لناميبيا يعتبر عملا غير مشروع وأن جنوب افريقيا كان ينبغي عليها أن تسحب ادارتها لهذا الاقليم على الفور وأن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يتعين عليها أن تعترف بعدم مشروعية وجود جنوب افريقيا في ناميبيا وعدم مشروعية أعمالها المتعلقة بهذا الاقليم .

وفي ٢٠ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧١ ، أكد مجلس الأمن مجدداً على أن أرض ناميبيا كانت موضع المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة وأن هذه المسؤولية قد تضمنت واجب دعم وتعزيز حقوق شعب ناميبيا وذلك وفقاً لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ان المجلس قد أعلن أيضاً أن جنوب افريقيا في احتلالها غير المشروع لناميبيا قد شكّلت عملاً خاطئاً دولياً وخرقاً للالتزامات الدولية ، وأن جنوب افريقيا لا تزال مسؤولة أمام المجتمع الدولي عن أية انتهاكات لواجباتها الدولية أو لحقوق شعب اقليم ناميبيا .

وهكذا نجد أنه منذ عام ١٩١٥ ما برحت جنوب افريقيا تواصل سيطرتها على اقليم ناميبيا ضد رغبات شعبها . ومنذ عام ١٩٦٦ ، ما برحت تواصل الاحتلال غير المشروع لأرضي للأمم المتحدة وذلك ضد المقررات الصريحة لمحكمة العدل الدولية وللمجلس الأمن . وتستخدم جنوب افريقيا ، لتنفيذ جريمتها الدولية ، هذا الاقليم كمنصة انطلاق لتنفيذ غاراتها العدوانية ضد أراضي البلدان المجاورة كأفغولا وزامبيا وموزامبيق . واليوم ، ان منطقة الجنوب الافريقي بأكملها قد سقطت فريسة للتوتر وعدم الأمن الدائمين من الاحتلال غير المشروع لناميبيا من جانب نظام جنوب افريقيا العنصري الذي يتبع سياسة الفصل العنصري والذي يشن حملة مسلحة من العدوان والارهاب ليس فقط ضد أراضي وسكان ناميبيا بل ضد البلدان المجاورة وآخرها ليسوتو . ولم تكن جنوب افريقيا لتصبح على هذا النحو من التعنت والتحدى لهذه المنظمة لولم تتلق العون والمساندة من مؤيديها المعروفين في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية . واليوم ونتيجة لمثل هذا التعاون والتواطؤ فان استقلال ناميبيا تتم اعاقته على نحو أكبر وعذاب شعبها سيطول أمسه .

كما بينت منذ لحظات مضت ، فان استمرار احتلال جنوب افريقيا لناميبيا يعود فقط الى التعاون الذى تتلقاه من بعض حلفائها المعروفين . وقد اتخذ مثل هذا التواطؤ صورة ما يطلق عليه الاشتباك البناء . وتحت زريعة اعادة التفاوض بشأن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، القى دعا الى فك الاشتباك بين القوات العسكرية واقامة فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، يجرى تشجيع جنوب افريقيا على الاستمرار في عمليات التسوية ، وتعزيز قبضتها على الاقليم واستنزاف موارده وقهر شعبه وتقسيمه على اسس عرقية ، واقامة ما يسمى بالجيش القبلى ، حتى يكون ولاؤه واخلاصه لسادته في بريتوريا . وباسم ذلك الاشتباك البناء ، فان نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، نظرا لاعتبارات خارجية لدى بعض الدوائر ، يجد العون والتيسير في تحديده لرغبة المجتمع الدولى في رؤية ناميبيا حرة .

لقد قامت جنوب افريقيا في العام الماضى ، باظهار مقدرتها على التسوية في سعيها لتقويض قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، فطالبت بتدابير بناء الثقة وبضمانات دستورية للاليات ، قبل تنفيذ ذلك القرار . وفي هذا العام ، استمرت محاولة جنوب افريقيا لعرقلة استقلال ناميبيا وراح بعض هؤلاء الذين انتحلوا دور الوسطاء الشرقاء يثيرون تلك الصلة الغربية بين وجود القوات الكوبية في انغولا ومسألة استقلال ناميبيا موفرين بهذا زريعة اضافية لجنوب افريقيا لاستغلالها في خديعتها ، وتذبذبها مما يمكنها من استمرار احتلالها غير المشروع لناميبيا .

ان البعض الذى يسمى بالوسطاء الشرقاء قد موا هذه الزريعة عن عمد لنظام بريتوريا حتى يتخلص من واجباته لتحرير ناميبيا . ان هيمنة جنوب افريقيا بشكل غير مشروع على ناميبيا بدأت منذ ١٩١٥ ، بينما وجود القوات الكوبية الدولية في انغولا أمر حدث في وقت قريب نسبيا ، وبالطبع لا يجد وفد بلادى ان هناك أية صلة مباشرة على الاطلاق بين المسألتين . فوجود جنوب افريقيا في ناميبيا ، انما هو وجود استعمارى واحتلال غير مشروع ووجود القوات الدولية الكوبية في انغولا ، انما هو مسألة تخص حكومة انغولا ، وهي من حقوقها السيادية . وعلى أية حال فان هذه القوات لم تهدد أحدا ، ولم تهدد جنوب افريقيا على وجه الخصوص . لقد اعترف "رئيس وزراء" جنوب افريقيا نفسه بهذا عندما أعلن في آب/اغسطس ١٩٨١ " ان الكوبيين لا يشكلون أى تهديد لجنوب



افريقيا " . وان جنوب افريقيا " لا تعتبر انسحاب الكوبيين من انغولا شرطا مسبقا للحل السلمي لمسألة ناميبيا " . وبالإضافة الى ذلك ؛ فكما بين وزير خارجية انغولا عندما تحدث امام هذه الجمعية في ٤ تشرين الأول / اكتوبر من هذا العام

" فمن العجيب بل ومما له دلالة أن عددا معينا من الذين أعلنوا عن قلقهم فيما يتعلق بوجود القوات الكوبية في جمهورية انغولا الشعبية لم يظهروا أى اهتمام بشأن الاحتلال غير الشرعي لقوات جنوب افريقيا الفاشية والعنصرية لجزء من أراضي أنغولا لأكثر من عام . فما هو الدرس المستفاد من ذلك ؟ " (A/37/PV.16 ، ص ٨٣ - ٨٥) .

بطبيعة الحال ، نحن في افريقيا الحره نرفض أى صلة بين الوجود غير المشروع لجنسوب افريقيا في ناميبيا ووجود القوات الكوبية الدولية في انغولا .

ومن الناحية الاخرى فاننا ، في ضوء التهديد الحقيقي للسلم والأمن الدوليين الذى يشكله وجود جنوب افريقيا غير المشروع في ناميبيا ، واستخدام هذا الاقليم لشن حرب ضد البلدان الافريقية المجاورة ، ندعو مجلس الامن مرة أخرى لأن يفرض بصورة فورية الجزاءات الشاملة الالزامية ضد جنوب افريقيا ، بمقتضى احكام الفصل السابع من الميثاق . وتعلمنا خبرتنا أن مثل هذه التدابير ستؤدى بالاقتران بالكفاح المصمم والطويل الأمد لشعب ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الى تحقيق تحرر أرض الوطن الناميبى بشكل اسرع مما كان متوقعا .

ولئن كان شعب ناميبيا الضحية الرئيسية للقهر الوحشي ، وهو يواصل تقديم التضحيات العظيمة ، فاننا نحبي أيضا حكومات دول خط المواجهة ، لالتزامها بقضية تحرير ناميبيا واستقلالها وجهودها المصممة لتقديم كل معاني الدعم المادى والمعنوى والمساعدة لشعب ناميبيا وحركة تحرره الوطنى سوابو . ونحن نحبي أيضا قيادة سوابو لالتزامها المستمر وتصميمها على تحرير اقليمها ، كما نحبي أيضا السيد بيتر موشيهانغى مدير العلاقات الخارجية لسوابو ، على بيانته المملوءة بالعاطفة الصادقة ، الذى التقى به من فوق هذه المنصة منذ ايام .

ويود وفد بلادى أيضا أن يعرب عن عميق تقديره لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا تحمست القيادة الدينامية لسعادة السفير لوساكا ، على الطريقة المتفانية المخلصة التى يؤدى بها المهمة

التي اسندتها اليه الجمعية العامة . ويود وفد بلادى أيضا أن يشيد بكل هؤلاء الذين بذلوا جهودا حقيقية لتحقيق الانتقال السلمي الى حكم الاغلبية في ناميبيا .

السيد كوربا دا كوستا (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : خالجنى الأمل

في العام الماضي في ان لا تكون هناك ضرورة لمناقشة مسألة ناميبيا ابان الدورة الحالية للجمعية . وفي الواقع ، فاني كنت أتوقع حينذاك أن يكون القرار الأول الذي يتم اعتماده في هذا العام قرارا خاصا بانضمام ناميبيا بشكل رسمي للامم المتحدة بوصفها الدولة العضو الـ ١٥٧ . ومع ذلك ، فاني أجد نفسي هنا مرة أخرى في قاعة الجمعية العامة ، أقوم بعرض آراء حكومة بلادى حول آخر التطورات فيما يتعلق بقضية ناميبيا ، كما قمت بذلك مرارا وتكرارا في الماضي . ورغم ادراكي الكامل للصعوبات التي لا يزال ينبغي التغلب عليها ، فاني اتجاسر بالأمل في أن التوقعات التي كانت تراودني في العام الماضي سوف يتم الوفاء بها في الدورة القادمة .

وفي رأينا ان العراقيل التي يبذلونها تقف حجرة عثرة في سبيل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، يمكن التغلب عليها اذا ما كان هناك التزام صادق من جانب جميع الاطراف المعنية ، بتحقيق استقلال ناميبيا على نحو سلمي ومنظم . ولن يستفيد أى شخص من تأجيل حل هذه المشكلة لأكثر من ذلك ، حتى جنوب افريقيا ذاتها التي كان ينبغي ان تدرك الآن أن قيام ناميبيا المستقلة ذات السيادة لا بد وأن يؤدي الى الاسهام في تخفيف حدة التوتر في الجنوب الافريقي . من الصعب للغاية أن يفهم المرء كيف يمكن أن يعتبر الاحتفاظ بوجود عسكري كبير لجنوب افريقيا في ناميبيا ، وهو اقليم لم تذهب على حد علمي - بريتوريا نفسها قط الى انه يشكل جزءا من بلادها ، أمرا يفوق في قيمته المزايا الناجمة عن قيام ناميبيا الحرة التي تتركس كل طاقتها لمهمة التعمير الوطني السلمية . \*

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كاندانا (نيكاراغوا) .

ومهما كان احراز التقدم بطيئا ، فان المفاوضات التي تجرى الآن تحت اشراف فريق الاتصال الغربي تستحق تأييدنا . وطالما أن هناك بصيصا من الأمل فانه لا ينبغي التخلي عن سبيل المفاوضات السلمية على الاطلاق . ويجب أن يبذل جميع الأطراف جهدا شاملا لنبذ اللجوء الى القوة . ويتعين على المجتمع الدولي أن يشجع كل الأطراف على متابعة الجهد التفاوضي . ونظرا الى أن اقليم ناميبيا يقع تحت المسؤولية القانونية للأمم المتحدة ، لا بد أن توضح المتطلبات اللازمة لتحقيق تسوية مقبولة دوليا . وسوف اقتصر في هذا البيان على الاعراب عن رأينا بالنسبة لتلك المتطلبات ، وسوف أحجم عن الاسهاب في تفاصيل قضية ناميبيا ، فهي معروفة تماما من قبل .

ان أساس واطار التسوية في ناميبيا قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، الذي اتخذ بالاجماع في عام ١٩٧٨ . ويمكن أن أضيف أن حكومة جنوب افريقيا نفسها قد اعربت عن قبولها لخطة منح حق تقرير المصير للشعب الناميبي كما جاء في ذلك القرار . ومع ذلك ، فان ناميبيا لاتزال تحت نير احتلال جنوب افريقيا العسكري بعد سنوات من تكتيكات التأخير التي تقوم بها جنوب افريقيا والتي من شأنها فقط أن تثير الشكوك في اخلاص قادتها في محاولة التوصل الى تسوية لمسألة ناميبيا . ان الافتقار الى الحماس لقضية استقلال ناميبيا ظهر صراحة في مؤتمر قبل التنفيذ الذي عقد في مستهل عام ١٩٨١ . في ذلك الوقت ، ان استعداد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية للتقدم ولتحديد موعد لوقف اطلاق النار وللإشتراك في انتخابات حرة وعادلة تحت اشراف الامم المتحدة لم يقابل بأية استجابة من جانب بريتوريا التي - على النقيض من ذلك - اختار قادتها أن يسلكوا أساليب المغامرات التعويقية وانخرطوا في محاولات التشكيك في الامم المتحدة لما تخيلوه من افتقار المنظمة الى النزاهة .

وبمجرد أن اقتنعت جنوب افريقيا بأن أحدا لن ينخدع بعد ذلك بهذه الحجج ، حاولت أن تقوض المفاوضات بالتقدم بطلبات جديدة ليست لها علاقة باستقلال ناميبيا وهي خارجة عن أحكام قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) . وبينما تتصور بريتوريا أن هذه الطلبات الجديدة بمثابة حجر عثرة ناجح يقف في سبيل تنفيذ خطة الامم المتحدة ، فانها تتبع بقوة سبيل فرض تسوية من جانب واحد على ناميبيا ، ملقية اللوم على سوابو ودول خط المواجهة لعدم وجود

تسوية مقبولة دوليا . انني أدرك تماما انه ليس هناك من يسعده بصفة خاصة وجود قسوات أجنبية في الجنوب الافريقي ، ولكن لا يمكن استخدام الظروف لمنع الوصول الى تسوية لمسألة ناميبيا .

لقد أوضحت حكومة أنغولا بجلاء في شهر شباط/فبراير من هذا العام انه عندما يتحقق استقلال ناميبيا ، سوف تنسحب القوات الكوبية المرابطة في أنغولا . وقد أعاد تأكيد هذا التعهد وزيراً خارجية البلدين في بيانتهما في المناقشة العامة في الدورة الحالية للجمعية العامة . وليس هناك سبب يدعو بلدي الى عدم الاعتقاد بصدقهما . لقد وضعا ثقل مكانة وشرف بلديهما وراء هذا التعهد . ولا بد أن يدرك المرء أنه مهما كان رؤية الشخصي بشأن وجود القوات الكوبية في أنغولا ، فان حل هذا الموضوع لا يمكن أن يكون شرطا مسبقا لمنح الاستقلال لناميبيا امثالا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

لقد ذكرت توا أننا نؤيد الجهود التفاوضية لفريق الاتصال الغربي وأنها لا تزال تأمل في انها سوف تحقق نتائج ايجابية في القريب . ورغم مطالب جنوب افريقيا الأخيرة ومحاولاتها الحالية لاعاقبة المفاوضات ، فاننا مقتنعون بأن جميع الأطراف المعنية سوف تتمكن من ايجاد مخرج من المحنة الحالية ومن أن تقنع نفسها بالحاجة الملحة بشدة للشروع في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ومهما كانت المصاعب التي تواجه ذلك ، فاننا لا تزال نشعر بالتفاؤل .

ولا يمكن أن أختتم بياني دون الاشارة الى العمل الرائع الذي قام به مجلس الأمم المتحدة لناميبيا تحت القيادة الحكيمة لممثل زامبيا الدائم ، السفير بول لوساكا . ان تقرير المجلس يرقى الى مستوى جدية وشمول التقرير السابق . ومع ذلك ، اني أود ان اتناول موضوع الحلقة الدراسية بشأن الوضع العسكري في ناميبيا وحولها التي عقدت في فيينا من ٨ الى ١١ تموز/يوليه ١٩٨٢ . ففي الفقرة ٣٨٤ من تقرير الحلقة الدراسية ورد أن خبيرا في الحلقة الدراسية قد ذكر ان واضعي استراتيجية حلف شمال الأطلسي كانوا يناقشون منذ ١٩٧٤ الحاجة الى انشاء منظمة معاهدة جنوب الأطلسي التي سوف توحد جنوب افريقيا مع عدد من بلدان امريكا اللاتينية بما فيها البرازيل . وقد ذكر الخبير ان الغرض من انشاء هذه المنظمة هو تحييد اية آثار محتملة لعملية تصفية الاستعمار في الجنوب الافريقي على الدفاع عن جنوب الأطلسي

والمحيط الهندي . لقد انكرت حكومتي ، في مناسبات عديدة ، اية مشاركة برازيلية مهما كان نوعها فيما يسمى معاهدة جنوب الأطلسي . ان الوثائق الرسمية للأمم المتحدة تسجل انكار حكومة البرازيل القاطع ، ولكني أود أن أركز في المحاضر مرة أخرى ، باسم حكومتي ، على أن البرازيل لم ولن تشترك في أى اتفاق أو ترتيبات من هذا النوع مع جنوب افريقيا . ان البرازيل مقتنعة بأن جنوب الأطلسي منطقة مصيرها أن تكون منطقة تعاون سلمي متبادل ومفيد بين الدول النامية الساحلية في افريقيا وبين أمريكا اللاتينية ، بمنأى عن الضغط والتدخل الخارجيين .

السيد ليغوالا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : خلال شهر

تموز/يوليه وآب/اغسطس من هذا العام ، تفاوضت بنجاح دول خط المواجهة وفريق الاتصال ، أو الدول الغربية الخمس بشأن جميع القضايا التي كانت تعرقل التقدم صوب تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وفي آب/اغسطس أبلغنا العالم أننا اختتمنا مفاوضاتنا بحيث لم يتبق سوى توصل الطرفين المعنيين ، وأقصد جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الى اتفاق على النظام الانتخابي .

لسوء الحظ ، انه ليس لدينا بعد أربعة أشهر شيء جديد أو مشجع على الاطلاق لنوافي به هذه الجمعية ، كما ان حالة المفاوضات المتعلقة بتنفيذ القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) لمجلس الأمن لاتزال على النحو الذى وصفناه في آب/اغسطس . من المؤكد ان لهذه الجمعية كل الحق في أن تسأل عن السبب في ذلك . ومن واجبنا أن نرد على تساؤلها .

الواقع اننا مستعدون بالفعل للذهاب الى مجلس الأمن لنطلب تنفيذ القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) لمجلس الأمن دون مزيد من التسوية ، لأنه لم يبق هناك شيء آخر للتفاوض بشأنه ؛ أى لم يبق شيء آخر نوصلة بخطة الأمم المتحدة لناميبيا . لقد تفاوضنا بنجاح حتى بشأن تلك المسائل التي لم تشكل جزءاً من الصفقة الأصلية . وقبلت الأطراف المعنية المبادئ التوجيهية الدستورية التي اصطنعتها الدول الغربية الخمس لاغراء جنوب افريقيا بالتعاون ، حتى ان المسألة المصطنعة التي تتمثل في تجرد الأمم المتحدة والتي أصرت عليها جنوب افريقيا قد حسمت على نحو مرض للأطراف . قبلت الأطراف بدرجات متفاوتة من النزاهة اجراء الانتخابات باشراف الأمم المتحدة على أساس قاعدة واحدة أو على أساس التمثيل النسبي . وقد أعلنت سوابق تفضيلها للتمثيل النسبي في حين لاتزال نوايا جنوب افريقيا غامضة .

لماذا نحن هنا ان اذا كنا حققنا كل هذا ؟ ما الذى يجعل من بالغ الصعوبة علينا أن نتخذ الخطوة الوحيدة المتبقية وهي أن ندفع بشعب ناميبيا ليقطع الشوط الأخير من رحلته الطويلة الصعبة الى الحرية والاستقلال ؟ سوف نتوخى بالغ الصراحة في الرد على هذه الاسئلة . اننا نواجه مأزقا لا لأن جنوب افريقيا لم نخبرنا بنظام الانتخاب الذى تفضله ولا لأن الأمانة لم تختتم الأعمال التحضيرية للتنفيذ الموضوعي للقرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) لمجلس الأمن في ناميبيا ولا لأن مجلس الأمن ليس مستعدا لاصدار قرار بتمكينها من ذلك ولكن لأن مسألة لا صلة لها بالموضوع تتسم بطابع استفزازى خطر قد أقحمت على المفاوضات التي اختتمناها في آب/اغسطس . انها مسألة معروفة للجميع ؛ وهي وجود القوات الكوبية في جمهورية انغولا الشعبية . يقال لنا ان القوات الكوبية لاتزال في انغولا منذ ١٩٧٥ بناء على دعوة الحكومة الشعبية لتلك الدولة من دول المواجهة لها فجأة صلة عضوية بتنفيذ القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) لمجلس الأمن .

بل لقد قيل بمنطق ملتوان الانتخابات التي ستجرى في ناميبيا لا يمكن أن تتم بصورة حرة  
نزيفة طالما أن القوات الكوية التي ما فتئت في انغولا منذ ثماني سنوات ولم تطأ أقدامها ناميبيا  
ولا تعتزم القيام بذلك ، لقيت هناك . نعم ، يقال لنا ان القوات الكوية التي تتركز على بعد مئات  
الأميال من ناميبيا لها صلة بالانتخابات في ناميبيا وخطة الأمم المتحدة في مجملها .  
أصبح واضحا بجلاء لنا وللقارة الافريقية بأسرها ان شعب ناميبيا لن يسمح له ، وأكرر لن يسمح  
له أن يمضي صوب الاستقلال طالما ظلت القوات الكوية في انغولا . ومعبرة أخرى ، وفق منطق  
الربط هذا يجب على شعب ناميبيا أن يظل ضحية طالما بقيت القوات التابعة لبلد آخر في انغولا .  
يتعين ان السماح للجنوب الافريقي بأن ينحرف الى المسار الخطير صوب المجابهة العرقية طالما  
لم تتحقق أهداف السياسة الخارجية لدولة من خارج القارة .  
لا يوجد سبب لدينا اطلاقا للتدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية انغولا الشعبية ،  
أن بوتسوانا ، وهي دولة من دول المجابهة ، تفهم أسباب وجود القوات الكوية في ذلك البلد . كما  
اننا نفهم ونقدر تماما الأسباب التي دعت انغولا وكوبا في بيانها المؤرخ ٤ شباط / فبراير هذا العام  
الى الالتزام بانسحاب مدروس ينفذ على وجه سليم للقوات الكوية من انغولا . نعم ، من حق جمهورية  
انغولا الشعبية - حفاظا على أمنها - ألا تدفع الى القيام بما أعربت عن رغبتها في القيام به على وجه  
سليم . وستنسحب القوات الكوية من انغولا عندما لا يعود أمن تلك الدولة عرضة للأخطار الجسيمة  
التي يواجهها الآن . هذا هو التزام حكومة انغولا ، وسوف تنفذ حكومة انغولا هذا الالتزام دون  
تدخل من الخارج .

ان الهجوم الوحشي الذي شن على عاصمة مملكة ليسوتو في ٩ كانون الأول / ديسمبر لم يقدم  
العزاء لأي من بلدان الجنوب الافريقي ، ولا بد انه حمل انغولا بوجه خاص على التفكير مرة أخرى في  
مسألة القوات الكوية . لقد أثبت الهجوم بصورة لا لبس فيها ما ينطوي عليه المستقبل لكل الدول الحرة  
في المنطقة . ان نفس الدول التي لا تتردد في الضغط على انغولا لسحب القوات الكوية تبسند و  
ممتلكة ، بصورة لا يمكن توضيحها ، في ادانة أعمال العدوان التي ترتكبها جنوب افريقيا ضد جيرانها  
المزلة . بل ان الادانة لهذه الأعمال يعرب عنها بتلك ملحوظ وكأنما لجنوب افريقيا كل حق في شن  
الهجمات على جيرانها . وكأنما جيرانها لا يحق لهم الدفاع عن أنفسهم بمساعدة من يستحبون دعوته  
لذلك .

ان ناميبيا جاهزة للاستقلال ، بل انها كانت جاهزة له منذ اليوم الذي استعمرت فيه . ان شعبها الذي عانى وقتا طويلا قد قاسى بما فيه الكفاية ، وهو ما فتى مستعد منذ امد طويل للشروع في العملية الصعبة المتمثلة في اعادة تعمير شؤون حياته وبلده الذي انهكته الحروب . ان القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) لمجلس الأمن جاهز للتنفيذ ، ولا صلة لتنفيذه على الاطلاق بأية مسائل اقليمية أخرى لا علاقة لها بالأمر . اذا كانت هناك أية مسائل اقليمية أخرى تستدعي التفاوض فسوف يجرى التفاوض بشأنها في الوقت المناسبة . ولا صلة لها بالحق الثابت لشعب ناميبيا في تقرير المصير .

لا يساورنا شك على الاطلاق في أن الدول الغربية الخمس وهي مجموعة من البلدان تدعي بصورة مشبوهة أن لها مصالح راسخة في الجنوب الافريقي تدرك أن في متناولها فرصة ذهبية لتكون جزءاً من حل مشكلة ناميبيا أو لتكون جزءاً من المأساة التي يعف اللسان عن ذكرها والتي ستحقيق بالقارة الافريقية بصورة حتمية اذا ظل القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) لمجلس الأمن دون تنفيذ . اننا نحث أولئك الذين التزموا التزاماً لا ينضم بربط استقلال ناميبيا بوجود القوات الكهوية في انغولا على أن يعيدوا التفكير لا بل اننا نحثهم على التفكير في العواقب المترتبة على الربط . اننا نحثهم على أن يدركوا انهم يفرضهم السماح لشعب ناميبيا بالمضي الى الاستقلال والحرية يحرمون منطقة كاملة بالغلة الأهمية من فرصة بدء عطية ارساء أسس السلم والوثام بين الأجناس والمصالحة .



لقد حان الوقت لأن يتوقف استخدام ناميبيا كقاعدة لشحن هجمات عسكرية من جانب جنوب افريقيا على الدول المجاورة . ان استقلال الاقليم سيخلص أنغولا من احتلال جنوب افريقيا للجزء الجنوبي منها . وسيحرم متمرد و الاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا الكامل من قاعدتهم الخلفية ووسائل دعمهم . وسيقترب الجنوب الافريقي خطوة من التحرر الكامل . وسيخبرنا أصدقاء جنوب افريقيا بالطبع بثقة بأن الخيار بين السلم والحرب في الجنوب الافريقي أمر لا يعود لنا . وسيخبروننا بأن الحقيقة الواقعة هي أن مصير ومستقبل منطقتنا يكمنان في أيدي جنوب افريقيا - وفي أيدي جنوب افريقيا وحدها - لأن جنوب افريقيا هي التي تمتلك القوة العسكرية لتقرر الحرب والسلم في الجنوب الافريقي . وكما ان التاريخ التزم الصمت بشأن المسألة ، سيقال لنا ان سوابولن تدحر جنوب افريقيا - وان جنوب افريقيا اذا اختسارت أن تمضي في المعركة ، فلن تكون هناك حتى نهاية مريوة للحرب لأن الحرب لن تنتهي . وستظل ناميبيا الى الأبد في أيدي جنوب افريقيا . هذا ما يقولونه لنا .

ولكن التاريخ يشهد على نقيض ذلك . لقد استغرق تدبير شعوب موزامبيق وأنغولا وغيرهما من المستعمرات البرتغالية السابقة في افريقيا للاستعمار البرتغالي في قارتنا خمسمائة عسامة . وقد دمره بالرغم من طول الفترة التي استنفذوها للقيام بذلك . لماذا اذن لا يواجه استعمار جنوب افريقيا لناميبيا ولجنوب افريقيا نفسها نفس المصير ؟

ان المسألة فيما يتعلق بنا ، مع ذلك ، ليست طول وقصر الفترة التي ينبغي فيها على الناميبيين أن يقاتلوا من أجل حريتهم ، أو من الذي سينتصر في الحرب في النهاية . فنحن نعلم الى أي جانب سيكون النصر . اننا نقول ان الشعب في ناميبيا قد قاتل بما فيه الكفاية وانه يوجد بديل لاراقة المزيد من الدماء وللقضاء على المزيد من أرواح الشباب ، ولبذر المزيد من بذور الكراهية العرقية في الجنوب الافريقي . ان هذا البديل ليس الا التعجيل بتنفيذ قسوار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ولاشيء أقل من اضعاف الطابع الديمقراطي على جنوب افريقيا نفسها .

السيد تراوري ( مالي ) ( ترجمة شفوية عن الفرنسية ) : ان حصول عدد كبير من الدول الأعضاء على الاستقلال ابتداء من الستينات قد أعطى ديناميكية جديدة لمنظمة

الأمم المتحدة وجعلها تتجه صوب أحد أهدافها الأساسية - أي شموليتها . وفي إفريقيا على وجه الخصوص انهارت بقايا الاستعمار الواحدة تلو الأخرى . وهذه القارة التي فتحت ذراعيها بكل سخاء للحضارات الأخرى لم تجاز بالمثل . ومع ذلك كانت ستستكمل اكتساب شخصيتها لولم تكلف ظروف التاريخ النظام العنصرى الذى جهل تماما دروس التاريخ والجهاد السامية المكرسة في الميثاق ، بالمهمة المقدسة وهي قيادة شعب ناميبيا صوب ممارسة حقوقه الأساسية في تقرير المصير والاستقلال .

ان تعبئة هذه المنظمة الدولية الى جانب شعب ناميبيا في نضاله ، تدل على تمسكها بالميثاق واخلاصها لأحكام الفصل الثاني عشر من هذه الوثيقة ، الذى يربط بشكل وثيق تحرر سكان الأقاليم المشمولة بالوصاية بحفظ وصيانة السلم والأمن الدوليين .

وكما أبرز في تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا الوارد في الوثيقة A/37/24 فان الجمعية العامة قررت منذ ٣٦ سنة مضت أن تتناول مسألة ناميبيا بغية احباط خطة جنوب افريقيا المشؤومة لضم الاقليم الذى كان سيصبح لولا ذلك مجرد بانتوستان آخر . وقد ضاعفت الجمعية العامة مسن يقظتها بأن وضعت حداً بمقتضى قرارها ٤٥ ( ٢١ د - ٢١ ) للولاية لنظام جنوب افريقيا على ناميبيا . هذه العملية التي بدأتها الأمم المتحدة من أجل حصول ناميبيا على الاستقلال هي دون شك عملية تفي بأهداف ومبادئ الميثاق - أي انها عملية سلام .

ويحاول نظام بريتوريا عرقلة هذا العمل برفضه الامتثال لقرارات الأمم المتحدة بشأن ناميبيا وذلك يهدد السلم والأمن الدوليين بصورة خطيرة . ان السكان الذين وضعوا تحت الوصاية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية قد حققوا استقلالهم أو يسرون صوب ممارسة حقوقهم في تقرير المصير في اطار الاحترام الكامل للظروف الخاصة ولحقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين كما ينادى بذلك الميثاق .

لقد مد النظام العنصرى في جنوب افريقيا الى ناميبيا أفكاره السياسية القائمة على الكراهية والفصل العنصرى ، ومحو الشخصية ، والاستغلال المنتظم للقيم الانسانية والطبيعية . وهكذا قامت أنشطة المصالح الأجنبية في ناميبيا كعقبات قوية على طريق حصول هذا الاقليم على استقلاله . ان تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا غني بالتفاصيل حول الطرق المستخدمة

لسلب موارد ناميبيا الطبيعية التي ، مهما كانت كبيرة ، ومهما كان السعي وراءها واستغلالها في ظروف تتحدى كافة القوانين التجارية ، لا تضمن التوسع أو التقدم الاقتصادي للاقليم . وقد اتضح كما يرد في التقرير ان الضحية الرئيسية للضعف الاقتصادي هي السكان الأفارقة الذين لا حق لهم ، حتى في أزمنة الرخاء بالنسبة للبيض ، في نصيب ولوضئيل في الثروة المنتجة . وهذا يقوض المزاعم التي تدعي بأن اعتماد عقوبات اقتصادية ضد جنوب افريقيا سيزيد من تفاقم الفقر الذي دفع اليه نظام الفصل العنصرى السكان الأفارقة في ناميبيا وجنوب افريقيا ذاتها .

لقد أطن وفد مالي مرارا بأن نظام بريتوريا ، الخبير بالعنف ، لا يمكن أن يفهم لغة أخرى غير لغة العنف .

غير أنه من أجل أن نؤكد على تمسكنا بمبادئ الميثاق ، أبدت حكومة مالى اهتمامها باتخاذ مجلس الأمن للقرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) المتعلق بالتسوية السلمية لمسألة ناميبيا ، وبالمبادرات التي اتخذها فريق الاتصال التابع لخمس دول غربية ، من أجل الهدوء في آخر الأمر بمفاوضات حاسمة ومحددة بشأن استقلال ناميبيا .

ان المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، التي تقدم التضحيات الجمة من أجل اعادة حرية وكرامة الانسان على أرضه ، قد أيدت بحسن نية جميع المقترحات التي قدمتها الأمم المتحدة . وقد أعلنت رسميا أنها ستوفر لجميع الناميبيين ، دون تمييز بسبب الجنس ، نفس الفرص للمشاركة في بناء البلاد بعد الحصول على الاستقلال .

ومن ناحية أخرى ، انتهج نظام بريتوريا العنصرى سياسة القمع والمماطلة بشأن المسألة ، آملا في أن يقضي على مقاومة الشعب الناميبى وفي أن يحطم صبر المجتمع الدولي . ان الأسلحة ، أيا كانت قوتها ودرجة تطورها ، لن تجدى نفعا ازاء مقاومة الشعب الناميبى . وقد أكد هذا مثل المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية هنا لدى بدء المناقشة بشأن مسألة ناميبيا .

لقد ردت جنوب افريقيا على كل المقترحات التي قدمتها هذه المنظمة الدولية بشأن التسوية السلمية لأزمة ناميبيا بالحيل والأعمال الحربية ، التي كان آخرها العدوان الذى وقع على ليسوتو في ٩ كانون الأول / ديسمبر ، والذى لا يقل جثا أو انحطاطا عن الاعتداءات التي شنها نظام بريتوريا بصورة دائمة على الدول المجاورة .

وفي محاولة من جنوب افريقيا لاخفاء تحديها المتعننت للأمم المتحدة ولقراراتها ، ومن أجل أن تتمكن من ضم ناميبيا تدريجيا ، أوصلت المفاوضات بشأن ذلك الاقليم الى طريق مسدود ، مقدمة الذرائع ، التي أود أن أشدد على اثنتين منها فقط ، ألا وهما التحيز المزعوم للأمم المتحدة وتواجد القوات الكوبية في اقليم لدولة ذات سيادة .

فالجمعية العامة ، باعترافها بسواهو في ١٩٧٥ ، بوصفها الممثل الوحيد المشروع للشعب الناميبى ، وباشراكها اياها في عملها ، لم تفعل أكثر من التقيد بمقاصد وأهداف الميثاق لتؤكد

بشدة الاعلان الرسمي لشعوب الأمم المتحدة العازمة على توحيد جهودها حتى يتمكن الانسان من العيش في وئام في عالم خال من مآسي الحرب والفقر .

ولولم تكن سوابو الممثل المشروع للشعب الناميبي لتمكنت آلة جنوب افريقيا الحربية القوية من سحقها منذ زمن . ولولم تكن الممثل الشرعي للشعب الناميبي لأتاح التهديد والفساد والابتزاز الفرصة للعملاء الذين تسعى بريتوريا لتنصيبهم في ناميبيا لينموا بعض الأمل في تمثيل الشعب الناميبي . وعليه فان الواقع هو أن نظام الفصل العنصرى يسعى الى ادامة سيطرته على ناميبيا ويبدل جهوده عن طريق حملة دعائية متزايدة خبيثة وقوية لتشويه سمعة قادة سوابو الذين تبرهن أعمالهم السياسية وانتصاراتهم اللامعة على زيف نظام بريتوريا .

والذريعة الثانية التي تتشبت بها بريتوريا لتبرير تردداتها في الجلوس على مائدة المفاوضات بشأن استقلال ناميبيا هي تواجد القوات الاجنبية في أنغولا . اما ان لا تتذكر بريتوريا التاريخ فهذا ليس مدعاة للعجب . فالأعضاء قد يتذكرون أنه في عام ١٩٧٥ بعد حصول أنغولا على الاستقلال بوقت قصير جدا قامت قوات جنوب افريقيا الخارجة على النظام بغزو ذلك البلد . ولولا شجاعة شعب أنغولا وعزم الأمم المتحدة ، لما أمكن وقف ذلك العدوان الذى لم يسبق له مثيل على دولة ذات سيادة كانت على وشك أن تشفي جراحها بعد سنوات طويلة من النضال الدامي من أجل التحرر الوطني .

ورغم تكرار الأعمال العدوانية لجنوب افريقيا ضد أنغولا ، اقترح الرئيس نيتو في عام ١٩٧٩ بحكمته المعهودة ، انشاء منطقة منزوعة السلاح بين أنغولا وناميبيا ، وهو اقتراح اقترن - وهذا أمر نود أن نشدد عليه - بالقبول العدي بالانتهاء التدريجي للمهمة الأممية التي تؤديها القوات الكوبية في أنغولا . وقد رفضت بريتوريا مرة أخرى مقترحات السلم هذه .

واذا اطلع المرء على تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا وبعثة التحرى التي أوفدها الاتحاد الاقصادى الاوروبى الى ذلك البلد في بواكير ١٩٨٢ ، سيتضح له أن جنوب افريقيا قد نفذت أكثر من ٢٠٠٠ عملية عسكرية ضد أنغولا في ١٩٨١ ، بما فيها ١٠٠٠ غارة للقصف بالقنابل ، و ٦١٧ تحليقا استطلاعيا و ٥٠٠ غارة جوية ، و ٣٥٠ انزالا للقوات و ٤ عمليات للمظليين وغيرها كثير . ودعونا نتذكر أن جنوب افريقيا تحتل في الوقت الحاضر جزءا من أراضي أنغولا .

علاوة على ذلك يجب أن لا ننسى أن الأمم المتحدة قد انشئت على مبدأ التساوى في السيادة بين جميع أعضائها وانها تعارض التدخل في وضع وتصريف السياسة الخارجية لأولئك الاعضاء .

وأنفولا دولة ذات سيادة وحررة فى ابرام التحالفات اللازمة لضمان أمنها . وأى ربط لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن ناميبيا باتفاقات مبرمة مع طرف دخيل على ذلك القرار لا يمكن قبوله أبدا .

ولا تزال مسألة ناميبيا مسألة لتصفية الاستعمار يتعين على المجتمع الدولي أن يرغم جنوب افريقيا على تنفيذها . فقد اتخذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) باجماع كل أعضاء المجلس دون تقييد أو تحفظ . ولم يصاحبه أى شرط مسبق . ولا بد من تنفيذه . وسيؤدى أى تأخير فى تنفيذه الى ترسيخ اعتقاد جنوب افريقيا أن يد العقاب لن تطولها ، ويفضى بها الى استخدام أسلحة جديدة ضد السلم والأمن الدوليين .

ما زال يحدونا الأمل بأننا سنساعد الشعب الناميبى لىنال استقلاله . وينبغي أن نوطد ذلك الأمل ونحوه الى واقع . تلك هى المهمة التى أناطتها بنا شعوبنا ، والتى يجب علينا أن نحترمها بفرض جزاءات اجبارية شاملة على جنوب افريقيا وفقا للفصل السابع من الميثاق .

السيد مايبونا (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تعتبر مسألة ناميبيا واحدة من أشد المشاكل احباطا وأقدمها عهدا أمام الأمم المتحدة . ويرجع هذا أولا الى حقيقة أنه ما من قضية اكتسبت من الاهتمام الأساسى لمنظمتنا ، وعاشتها معايشة كاملة مثل استقلال ناميبيا . وثانيا ، رغم أن العناصر الأساسية للحل قد وضعها مجلس الأمن عام ١٩٧٨ ، ووافق عليها جميع الأطراف المعنية ، نرى عملية المفاوضات مع ذلك قد سادها الجمود المتواصل . وهكذا بينما لدينا خطة تحظى بتوافق الآراء تقوم على قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وبعد نصف عقد من التحرك والتوقف ، والتقدم والتراجع ، فى تنفيذها ، تستمر الحالة فى ناميبيا فى التدهور .

الأمر الواضح بجلاء للجميع هو انه أثناء الأعوام الخمسة الماضية ، استخدمت جنوب افريقيا كل مناورات الاعاقة لعرقلة واحباط كل الجهود الرامية لاحراز التقدم في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) . وبينما نجد جميع الأطراف الأخرى - دول المواجهة وسوابو ومجلس ناميبيا - قد قبلت دون شرط القرار وبذلت جهودا شاقة وظهرت نية صادقة لتنفيذها ، فان استراتيجية جنوب افريقيا يمكن وصفها بالمثل الشائع " خطوة للأمام وخطوتان للخلف " . وهكذا ، في كل مرحلة من المفاوضات قبلت جنوب افريقيا بشكل أولي النقل المنظم للسلطة الى شعب ناميبيا ، ثم يتلو ذلك اعتراضات واقحام عناصر غير ذات صلة بالموضوع ولا تتفق مع روح ولا مع نص القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) . ولأنها لم تقنع بهذه الوسائل وحدها ، فقد لجأت أيضا الى استخدام القوة العسكرية ضد سوابو والبلدان المجاورة لخلق أزمات جديدة حتى تنحرف المفاوضات عن غرضها الأساسي .

لقد شهد المجتمع الدولي هذا العام تجديدا للعمليات العسكرية واسعة النطاق من قبل جنوب افريقيا ضد سوابو ، محاولة بصورة مستمته القضاء على حركة التحرر الوطني المشروعة لشعب ناميبيا . وتحت قناع الأزمات الدولية الأخرى التي حولت الاهتمام العالمي ، وجهت جنوب افريقيا ضربة ضد قواعد سوابو والدول المجاورة وذلك لكسب مزيد من الوقت لمقاومة الحل الشامل الذي يتضمنه القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) . وفي هذا الصدد ، تحملت بلدان المواجهة عبء تلك الهجمات المتكررة ، ونجد أراضي بعضها تقع تحت احتلال جنوب افريقيا ، كما ان ليسوتو وموزامبيق قد تعرضتا حديثا لهجمات عسكرية نجمت عنها خسائر في أرواح المدنيين ودمار واسع النطاق . ان هذه الانتهاكات الصلغة لسلامة أراضي الدول الأعضاء لا يمكن للمنظمة أن تحتملها . وفي هذا الصدد ، أود أن استرعي الانتباه الى بلاغ اصدرته بالأمس حركة عدم الانحياز أدان ، ضمن جملة أمور ، هذا العدوان ودعا مجلس الأمن الى القيام بعمل مناسب ضد جنوب افريقيا .

وفي ناميبيا ذاتها ، فان نظام بريتوريا قد زاد من تدفق قواته العسكرية ومن قمعه ، واستمر في تعزيز ادارته الداخلية غير المشروعة بتنصيب نظام عميل في الاقليم . بالاضافة الى ذلك ، فهو يستمر في تقويض سلامة أراضي ناميبيا عن طريق محاولاته لضم خليج والفيس والجزر

المجاورة . انه يستمر ايضا بلا هوادة في استغلال موارد ناميبيا الطبيعية ، وبذلك يسلب من شعب ناميبيا عنصرا حيويا لبقائها الاقتصادي ، منتهكا انتهاكا تاما للمرسوم رقم ١ لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا بشأن حماية المصادر الطبيعية لناميبيا .

لقد ضاعف من هذه التطورات السلبية موقف بعض الدول الاعضاء في فريق الاتصال الغربي التي يتنافى موقفها مع تفسير القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، بل انها تمادت بحيث ربطت بين مسألة خارجية واستقلال ناميبيا ، وبذلك غيرت أحكام القرار واقترحت صيغا معقدة وغير مقبولة لانشاء جمعية تأسيسية لناميبيا الحرة المستقلة . وفي هذا الصدد ، يتفق وفد بلادي بالكامل مع موقف سوابو التي تصر ، وبحق ، على النظام الانتخابي الذي يعطى بموجبه صوت واحد للشخص الواحد .

ومن المعروف تماما انه بينما هناك تشدق بقضية ناميبيا ، هناك بعض الدول التي تستمر في الاحتفاظ بعلاقاتها الاقتصادية مع نظام بريتوريا ، وفي السنوات الأخيرة زادت من هذا التعاون الاقتصادي في ناميبيا أيضا . ومن المؤسف أيضا أن صندوق النقد الدولي قد تجاهل ارادة الجمعية العامة ، وذلك بالموافقة على ائتمان قدره بليون دولار من حقوق السحب الخاصة لجنوب افريقيا ، مما أضعف كثيرا جهودنا لعزل نظام بريتوريا .

وبين وفد بلادي في الماضي بصفته عضوا في مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، ويستمر في الامتنان بأن اكثر الوسائل سرعة لارغام نظام بريتوريا على وقف هجماته والتفاوض بشأن تسوية تحقق استقلال ناميبيا ، واردة في اعلان وبرنامج العمل الذي اعتمد في الاجتماع الذي عقده في أروشا مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في شهر ايار/مايو من هذا العام . انه يحث فريق الاتصال الغربي على قبول اقتراح سوابو بالتنفيذ المبكر لخطة الامم المتحدة ، وأيضا لفرض الضغط الحقيقي على جنوب افريقيا .

نحن أيضا نتفق تماما مع البلاغ الرسمي الأخير لقمة لوساكا لبلدان المواجهة الذي عقد هذا العام في ايلول/سبتمبر ، ونؤكد دعمنا لرفض كل جهود جنوب افريقيا لفرض أي نظام انتخابي مخادع أو مخطط سياسي أو لاقحام أية مسائل تتنافى مع القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) وتستهدف ترسيخ سيطرة جنوب افريقيا على هذا الاقليم . بالاضافة الى ذلك ، نحن نحث جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة أن تعتمد فرض جزاءات شاملة ضد جنوب افريقيا وذلك بشكل يتفق مع اعلان مؤتمر باريس للجزاءات ضد جنوب افريقيا . كما ندعو كل الدول الأعضاء



ان تشترك بشكل فعال في " المؤتمر الدولي لنصرة كفاح شعب ناميبيا في سبيل الاستقلال " الذي سيعقد في مقر اليونسكو بباريس في ١٩٨٣ . اننا نعتقد ان هذا المؤتمر لابد ان يناقش ويحسم كل المسائل المتعلقة على نحو شامل . ان تحديد موعد مبكر للمؤتمر قد يكون له اثر اضافي يساعد في تكثيف الجهود الحالية للتغلب على تعنت بريتوريا .

وتجاهلا للقرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، تستمر جنوب افريقيا في القيام بهجمات ضد جيرانها لتعزيز احتلالها لناميبيا وتكثيف قمعها للشعب . ان هذا المسلك المصحوب بكارثة ، قد يؤدي الى نزاع شامل يؤثر علينا جميعا بشكل مباشر . ولذلك ، يشاطر وفد بلادى تماما ما ورد في القرار الذي اتخذه مجلس الأمن بتوافق الآراء والذي يدين بقوة نظام الفصل العنصرى لجنوب افريقيا نظرا لأعماله العدوانية المتعمدة ضد ليسوتو . وفي هذه المرحلة الحيوية الحاسمة بالنسبة لناميبيا ، يتعين على المجلس أن يعمل بشكل عاجل وحاسم على ممارسة سلطته بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

السيد بايونا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : يشترك وفد بيرو في هذه المناقشة حول مسألة ناميبيا بدافع من مبادئ التضامن مع العالم الثالث والبلدان غير المنحازة ، وهي العناصر الاساسية للسياسة الخارجية للبيرو .

لقد علمنا التاريخ أن عطيتي التحرر من الاستعمار والاستقلال الوطني تتواكب مع معاناة الشعوب المعنية من المحن والشدائد . ولذلك فإن من واجب المجتمع الدولي أن يؤيد النضال العادل والبطولي لشعب ناميبيا من أجل استقلاله ، وأن يطالب بانسحاب جنوب افريقيا من الاراضي التي تحتلها بصورة غير شرعية .

ولا بد للأمم المتحدة والدول الاعضاء فيها من الالتزام بتحقيق حل شامل ونهائي لمسألة ناميبيا . وحكومة بيرو على استعداد بالفعل للتعاون مع الأمم المتحدة بغية تحقيق هذا الفرض المشترك النبيل . ان هذا الاقتناع نفسه وتضامنا مع قضية الشعب النامبي أكدها مجددا رئيس جمهورية بيرو ، السيد فرناندو بيلاندو ، في بيانه لوفد مجلس الأمم المتحدة لناميبيا الذي زار بيرو للمرة الثانية في ايار/مايو الماضي . وبمناسبة هذه الزيارة قامت حكومة بيرو وبعثة مجلس الأمم المتحدة لناميبيا باصدار بلاغ مشترك يدين استمرار جنوب افريقيا في احتلالها غير الشرعي لناميبيا ، ويعترف بأن ناميبيا هي أهم مشكلة تواجهها الأمم المتحدة في مجال تصفية الاستعمار .

ان بيرو ، هذا البلد الديمقراطي الذي حصل على استقلاله بعد نضال طويل ضد الاستعمار ، له موقف واضح في هذا الصدد . فالمادة ٨٨ من دستورنا تتضمن التزاما تاريخيا متأصلا في طابعنا الوطني . وتنص هذه المادة على ما يلي :

" ترفض الدولة كل أشكال الامبريالية ، والاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والتمييز العنصرى . وهي تؤيد الشعوب المضطهدة في العالم " .

وبالتالي بالنسبة لبيرو لا يوجد واجب أدبي بتأييد ناميبيا فحسب ، بل هناك أيضا واجب قانوني يدعوها للقيام بذلك ، وهو وارد في دستورنا .

ولا يمكن لحكومة جنوب افريقيا أن تستهين بالنضال العادل لشعب ناميبيا من أجل تحقيق الاستقلال الكامل التام لبلادها ، ويجب أن تدرك بأنه لا يوجد ما يبرر وجودها في اقليم ناميبيا .

فقد أعلنت محكمة العدل الدولية بالفعل ، في الفتوى التي أصدرتها في ٢١ حزيران / يونيه ١٩٧١ ، عدم شرعية وجود جنوب أفريقيا في ناميبيا ، ووجوب انسحابها منها . وعلاوة على ذلك ، فقد أعلن وأكد أن الامم المتحدة تتحمل مسؤولية مباشرة وفريدة عن اقليم ناميبيا الى حين نيله الاستقلال ، على أساس الشرعية الكاملة .

ومؤخرا لاحظ المجتمع الدولي بارتياح ان المفاوضات بشأن ناميبيا قاربت من الوصول الى نتيجة ، مما بعث الأمل في الشعب الناميبى بقرب تحقيق استقلاله . ولكننا لاحظنا بقلق ادخال عناصر تزيد من صعوبة تحقيق حل نهائي ، وهذا يهدد بدوره بتأخير استقلال هذا البلد الواقع في الجنوب الافريقي الى ما لا نهاية . وفي هذا الصدد ، فاننا نؤكد من جديد ان قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، وخصوصا القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، وفتوى محكمة العدل الدولية ، هي الاطار الوحيد المقبول عالميا لعملية حصول ناميبيا على استقلالها بالطرق السلمية .

ويجدر بالدول الاعضاء في الأمم المتحدة احترام الالتزامات التي تعهدت بها ، والمبادئ التي تقوم عليها الأمم المتحدة . ويجب ألا ننسى أن تلك البلدان التي صاغت واتخذت قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) أو التي لم تعترض على اتخاذها يقع على عاتقها واجب تاريخي وحتمي بالوفاء بالتزامها . وهنا يكمن الالتزام التاريخي لعصرنا .

وبيرو ، هذا البلد الذي يعود موقفه المناهض للاستعمار الى قرون عديدة ، والذي أيّد من موقعه في سهول اياكوتشو استقلال امريكا اللاتينية ، يؤيد تأييدا راسخا حق الشعب الناميبى الثابت في تقرير المصير وفي الاستقلال التام والحقيقي .

ويود وفد بيرو أن يكرر تأكيدهم أن مسألة ناميبيا ليست قضية الشعوب الافريقية فحسب ، بل انها قضية تستحق جهود المجتمع الدولي ، وبالتالي جهود امريكا اللاتينية . ولا بد من ادانة الاستعمار أينما وجد . وبالتالي فان حل مشكلة جزر المالديف في قارتنا وحل مشكلة تحقيق استقلال شعب ناميبيا الشقيق يتساويان في الأهمية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أعلم الاعضاء بأن الجمعية العامة

ستبت في مشاريع القرارات المقدمة في اطار هذا البند والواردة في الوثيقة A/37/24 (الجزء الثاني) في جلسة عامة لاحقة يعلن عنها في الوقت المناسب في اليومية .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠ / ٤٥